PC1=0

Princeton University Library
32101 075918183

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

This book is due on the latest date stamped below. Please return or renew by this date.

JUN 15 2009

محمد الكفوي بن الحاج
حميد

دخل في ملك الفقير عبد القادر
ابن عيسى مطرف شهر شعبان عام ١٢٧٢
غفر الله له

شرح رسالة البناء
« روح الشروح »

تملك الفقير محمد المحسن الاسطواني
بالكرم الشيخ من
قاسم المكنى

1272

PJ6131
.K333
1858

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى صرف مصادر افعالنا نحو رضائه * ووجه موارد عرفاننا الى جانب قدسه وتلقائه * وصان مشارد كلماتنا عن حروف العلة الناقصة لاهتدائه * والصلوة والسلام على سبد انبيائه وسند اصفيائه * محمد المشتق من مصدر المحامد لتبليغ الكل الاديان واعلائه * المؤيد بصحيح الحجج وسالم البراهين على ادعائه * وعلى اصحابه الذين كانوا لفيفا مقرونا له فى النصرة على اعدائه * والهداية على احبائه * صلاة مضاعفة بتضاعف الكلم فى ابوابه * (وبعد) فيقول افقر الورى واضعف العبيد السيد محمد الكفوى ابن الحاج حميد * لقد كنت امطت عن قريحتى القريحة * اغطية الغباوة الصريحة * وبسطت بطبيعتى الجريحة * الوية الفطانة القريحة * بطلايع الاقتناء من فرائد العلوم وذرايع الاجتناء من عوائد القروم * سودت بعض الصحائف والالواح * وكتبت شيئا من الصور والاشباح * بصدد شرح الرسالة الموسومة بالبناء * اعلى الله درجة مؤلفها فى دار البقاء ولم يتيسر اعادة النظر فيه الى هذا الآن * بل نسجت

عليه

عليه عنا كب النسيان * فى زوايا الهجران * وصار كأن لم يكن
شيأ مذكورا باللسان * فاردت ان اثبته فى خلال السطور * بلا زيادة
عليه ولا قصور تخليصاله عن التلف والضياع بظن انه مما لا يخلو
عن الانتفاع * نسئل الله ان يعفو عنا الخطايا والذلل و يهدينا الى
الحق ويصبننا عن الخلل * قال المصنف الفريد بعد التسمية والتحميد
امتثالا بالحديث الشريف (اعلم ان ابواب التصريف) يخطاب
عام لكل من يتأتى منه العلم على سبيل البدل مجازا اولكل من
يطلب معرفة ابواب التصريف كذلك اوهو خطاب لنفسه
بطريق التجريد كانه جرد عن نفسه شخصا فخاطبه وانما صدر
الكتاب به تنبيها على ان ما يذكر فيه مما يعتنى بشانه و يهتم لتحصيله
وذلك لان العاقل لا يأمر بعلم شئ غير معتنى بشانه وان كان قد يخبر
عنه ففى الامر به تنبيه على ذلك ولذلك كان عادة القوم تصدير
الكلام المهتم به وفائدة هذا التنبيه حث الطالب على التعلم والحفظ
و الضبط (و التصريف فى اللغة التغير وفى الاصطلاح حده يجى
لمعنيين الاول تحويل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة لمعان مقصودة
والثانى اسم لفن الصرف وهو علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم
التى ليست باعراب فالمراد به ههنا احد المعنيين الاصطلاحيين
فعلى الاول يكون المعنى ان انواع الكلمات المتصرفة وعلى الثانى
ان انواع الكلمات المبنية فى علم الصرف (خمسة وثلثون بابا) اعلم ان
هذا مبنى على كون المراد بالابواب ابواب المشتقات او الافعال خاصة
والا فابواب مطلق الكلمات كثيرة جدا بل ابواب المشتقات
والافعال ايضا ترتقى الى احد واربعين بابا كما صرح به الفاضل
البركوى وسنذكره ان شاء الله تعالى ثم ان تلك الابواب الخمس
والثلاثين ضربان مجرد ومزيد فيه والاول قسمان ثلاثى ورباعى
والثانى ايضا قسمان مزيد على الثلاثى ومزيد على الرباعى ومزيد

PAIR
PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY
32101 0236341122

الثلاثى نوعان ملحق وغير ملحق والملحق ثلاثة انواع ملحق بدحرج وملحق بتدحرج وملحق باحرنجم فاشار المصنف رحمه الله تعالى الى الكل فقال (ستة منها) اى من تلك الابواب (للثلاثى المجرد) قدمه لاصالته وهو ماكان ماضيه المفرد المذكر الغائب على ثلثة احرف * واعلم ان الثلاثى بضم الثاء الاولى شاذ لانه منسوب الى الثلثة فالقياس فتح الثاء وقد يقال انه منسوب الى الثلث بضم الثاء الاولى ومد اللام الذى لاتكرار فيه على ماهومذهب سيبويه ولو بنى الامر على مذهب غيره فهى مجاز من قبيل الاستعمال فى جزء المعنى الا انه تكلف واقول يمكن ان يقال انه منسوب الى الثلث الذى فيه تكرار فانه اسم لكلمات معدودة ركبت من الحروف الثلاثة لا لكل واحدة منها فلا يجوز اصلا اونقول انه مجرد اصطلاح ونسبته لفظية كالكرسى وهكذا الكلام فى الرباعى والخماسى والسداسى فان قلت مقتضى العقل كون ابواب الثلاثى ستة وتسعين واربعة آلاف باعتبار الحركات والسكنات فى الماضى والمضارع فاوجه كونها ستة (قلت اعتبار الفاء واللام ساقط اما الفاء فلانه مفتوح ابدا فى الماضى لتعذر الابتداء بالساكن واستثقال الضم والكسر وساكن فى المضارع لئلا يلزم توالى اربع حركات فى كلمة واحدة وتعيين الفاء به لقربه من سببه وهو حرف المضارعة واما اللام فلانه مفتوح فى الاول ومرفوع فى الثانى وسكون العين ايضا ساقط اما فى الماضى فلدفع الالتباس بالمصدر عند الوقف واتصال الضمير اذ الاصل الغالب فى مصدر الثلاثى هو الفعل لكثرته والرجوع اليه اذا اريد المرة واما فى المضارع فلدفع التقاء الساكنين فان الفاء فيه ساكن كما مر فلم يبق الا حركة العين والحركة ثلاثة فاعتبرت كل واحدة منها فى الماضى فحصل ثلثة ابنية ولما كان الفتح اخف استعمل فى معان كثيرة واشير اليها

بتحريك عين المضارع بالحركات الثلثة ايضا ولما لم يكثر المعنى
في الكسر كثرته في الفتح وثقل الصعود من الكسرة الى الضمة
سقط ضم المضارع عند كسر الماضي واما الضم فلما كان وضعها
للصفات اللازمة وافعال الطبايع المسلوب عنها اختيار صاحبها
لمناسبة بينهما في اللزوم التزم الضمة في عين المضارع ايضا تحقيقا
لمقتضى تلك المناسبة فلم يوجد من الابواب الثلثة الاستة (الباب الاول)
اى من الستة اصله اوءل على وزن افعل مهموز العين قلبت
الهمزة واوا على غير القياس وادغمت او* اءول من اول قلبت
همزته واوا وادغمت او* ووول على وزن فوعل قلبت الواو الاولى
همزة وادغمت او* وول بالواوين ادغمت الاولى في الثانية بعد سلب
حركتها ثم زيدة الهمزة لتعذر الابتداء بالساكن فصار اول والباب
اصله بوب قلبت واوه الفا يدل عليه جمعه على ابواب وتصغيره
على بويب وهو ههنا بمعنى النوع كما في قوله عليه السلام من خرج
ليطب بابا من العلم اى نوعا (فعل يفعل) بفتح العين في الماضي
وضمها في الغابر قدم هذا الباب على الباب الثاني لكثرة لغاته ومعانيه
ولان عين مضارعه مضموم وعين مضارع الثاني مكسور والضم
اقوى الحركات والكسر اضعفها فقدم الاقوى على الاضعف
ولان الضم علوي والكسر سفلي والعلوي لشرفه قدم على
السفلي قبل ولان يفعل من فعل سماعي ويفعل بالكسر قياسي
والسماعي مقدم على القياسي وفيه نظر واختص الماضي والمضارع
بالذكر واكتفى بهما لان امتياز الابواب بعضها عن بعض انما
يكون بهما والا فالباب يطلق عليهما وعلى ما يتصرف منهما
جميعا ويمكن ان يقال ان الباب عبارة عنهما فقط واما ما يتصرف
فمن الملحقات حيث لا اثبات فيه بعضها عن بعض كما في الماضي
والمضارع ويدل عليه قولهم الباب الاول فعل يفعل مثلا
ويمكن ان يقال ايضا ان المصنف اراد تعداد ابواب الافعال

خاصة ولذا لم يتعرض للاسماء واما ذكر المصادر فى المزيدات
فاستطرادى وتنبيه على قياسية مصادرها قيل ابواب الثلاثى
قد يطلق على الاوزان الماضية فقط * ثم اعلم بانهم لما احتاجوا
الى الوزن وضعوا له الفاء والعين واللام واختاروا هذه الحروف
ليكون فيه من الشفة والوسط والحلق التى هو المخارج الكلية ولان
فعل اعم الافعال وكثير الاستعمال ثم انهم يعبرون بهذه الثلثة
معنى الاصول فاذا زادت على الثلثة فبلام ثانية وثالثة واذا كان
فى الموزون زائد فان كان مكررا وقصد تكراره فيعبر بلفظه فكذا
اذا لم يكن مكررا ولم يكن مبدلة من تاء الافتعال وان كان مبدلة منها
فيعبر بالباء وان كان مكررا ولم يقصد التكرار فيعبر بما تقدم وان كان
من حروف الزيادة ثم ان كان فى الموزون قلب الزنة مثله وكذلك
الحذف والتقديم والتأخير فوزن الباب الاول فعل يفعل (موزونه)
اى موزون فعل يفعل او موزون الباب الاول والثانى اقرب وان كان
ابعد اى ما يوازنه فى الحركات والسكنات (نصر ينصر) مثلا
واختار هذا لكونه من النصر الذى فيه اليمن فان معناه اعان قال
فى القاموس نصر المظلوم نصرا اعانه * واعلم ان المصنف رحمه الله
تعالى لم يتعرض للمصدر فى هذه الابواب الثلاثية لكونه سماعيا غير
مندرج تحت ضابط الا ان الغالب فى فعل بفتح العين فعل بسكونه
وفى فعل بكسر العين فعل بفتحتين وفى فعل بضم العين فعالة
بفتح الفاء كذا ذكره الفاضل البركوى فى كفايته (ثم اعلم انه لا يجئ
من هذا الباب المثال واللفيف مطلقا والاجوف والناقص اليائيان
والمهموز العين واللام بل يلزم الاجوف والناقص الواويين
والمضاعف المتعدى والصحيح (وعلامته) اى علامة الباب الاول
يعنى ما يعلم به هذا الباب (ان يكون عين فعله) الاصطلاحى والمراد
من العين ما يقابل العين الوزنى ويحتمل ان يكون المراد من الفعل

الفاء والعين واللام المركب منها يعنى الوزن و يمكن ان يقال لفظ فعل اسم لما يقابل عين الوزن كما قيل فى لفظ عين الفعل و الظاهر ان يكون العين (مفتوحا فى الماضى و مضموما فى المضارع و بناؤه) اى ما يبنى من هذا الباب وقيل وضع ذلك الباب كائن (للتعدية) و قوله (غالبا) مصروف الى قوله و بناؤه لا الى قوله للتعدية لئلا يشعر بجواز كون الامثلة التى تكون متعدية لازمة فى بعض الاوقات و التى تكون لازمة متعدية فى غالب الاوقات وان كان ظاهر قوله (و قد يكون لازما) يشعر بذلك بناء على ما نقل عن القطب فى المحاكمات معترضا على الامام ان قد انما يدل على تبعيض الاوقات لا على تبعيض الاحكام (مثال المتعدى) المثال هو الجزئى الذى يذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيدين و اما الشاهد فهو الجزئى الذى يستشهد به فى اثبات القواعد لكونها من القرآن والحديث اومن كلام من يوثق به فهو اخص من المثال ثم ان التمثيل انما يصار اليه لرفع الحجاب عن معنى الممثل له وابرازه فى صورة المشاهد ليساعد فيه الوهم العقل لان معنى الصرف انما يدركه العقل مع منازعة من الوهم لان من طبع الوهم الميل الى المحسوسات وحب المحاكاة ولذلك شاعت الامثال فى المعقولات (نحو نصر زيد عمرا) اراد لفظ نحو بعد لفظ مثال اشارة الى كثرة الامثلة فان مثل ذلك لتلك الاشارة اسلوب شايع فسقط ما قيل الظاهر ان اراده بعد ذكر لفظ المثال زائد كما لا يخفى (ومثال اللازم نحو خرج زيد) فان قلت قدمر آنفا مثل هذه العبارة لتكثير الامثلة و قد سبق ان امثلة اللوازم من هذا الباب قليلة فاهذا الا تناقض قلت قلتها بالنسبة الى امثلة التعدية وكثرتها فى نفسها فلا تناقض ثم لما انجر البحث الى المتعدى واللازم عرفهما بقوله (والمتعدى هو ما) كناية عن الفعل الاصطلاحى بقرينة المقام (يتجاوز) فيه (فعل الفاعل) او المضاف اليه محذوف تقدير الكلام فعل فاعله فحذف

وعوض عنه اللام والمراد بالفعل ههنا هو الفعل اللغوى (الى المفعول به) الضمير فيه راجع الى الالف واللام لانه موصول بمعنى الذى والمراد بالفاعل والمفعول به ههنا ليس ما هو المصطلح فى علم النحو بل المراد بالفاعل ذات يقوم به الفعل وبالمفعول به ذات يقع عليه الفعل ثم فى هذا التعريف نظر اما اولا فلانه لا يصدق على ضرب فى قولنا ما ضرب زيد عمرا اذ الضرب ههنا لم يتجاوز الى المفعول به بل لا يصدق على فرد من افراد المعرف او الضرب مثلا فى قولنا ضرب زيد عمرا لم يتجاوز الى عمرو والا لكان عمرو ضاربا وزيد غير ضارب اذ التجاوز هو الانفصال عن شئ والاتصال الى شئ آخر والجواب ان معناه ان المتعدى ما يدل على معنى يتجاوز الذهن عن تصوره وعن تصور محل صدوره اعنى الفاعل الى المفعول به والحاصل ان المضاف محذوف والتقدير يتجاوز تصور فعل الفاعل وقد يقال مجيبا عن الاول ان كون ضرب متجاوزا فى بعض المواضع كاف فى كونه متعديا وفيه انه يستلزم ان يكون الفعل المستعمل لازما ومتعديا دائما وايضا لو اكتفى بهذا فى جانب اللازم ايضا لانتقض به تعريف اللازم وعن الثانى ان الضرب وان لم يتجاوز ولم ينتقل من زيد الى عمرو فى الحقيقة الا انه بعد انتقال الاثر انتقال الضرب فى العرف ويفهم منه هذا المعنى واما ثانيا فلانه يصدق على ذهبت فى قولنا ذهبت به اذ الباء بغير معنى الفعل فمعناه جعلته ذاهبا وصيرته ذا ذهاب مع انه ليس من الافراد ويمكن ان يقال ان التجاوز بسبب العارض غير معتبر (لا يقال هذا التعريف تعريف الشئ بمرادفه وهو غير جائز لانا نقول لا مانع لجوازه اذا كان احد المترادفين اجلى من الاخر فلا يحتاج الى ما قيل ان المراد من المحدود الاصطلاحى وما فى الحد اللغوى ولا الى ما يقال ان المتعدى علم فلا يكون المعنى ملتفتا اليه

نعم لو قال المتعدى ما يتعدى كما قال الزنجانى لا احتياج (واللازم هو ما) اى الفعل الذى اوفعل (لم يتجاوز) فيه تصور (فعل الفاعل) اوفعل فاعله بلا اعتبار امر عارض (الى المفعول به) ووجه تسميته باللازم للزومه على الفاعل وعدم انفكاكه عنه كما اشار اليه المصنف رحمه الله بقوله (بل وقع فى نفسه) اى فى نفس الفاعل ❊ واعلم ان كلا من المتعدى واللازم شخصى و نوعى والاول لا يتوقف على غير الوضع بخلاف الثانى فانه يحتاج الى الاسباب الوجودية و العدمية فاسباب التعدية ترتقى الى احد عشر التضعيف والهمزة وحرف الجر وسين استفعل والف المفاعلة وتضمين معنى المتعدى والصوغ على فعل بالفتح لافادة الغلبة والبناء على افعوعل مرادا به المبالغة وتكرير اللام واسقاط الهمزة من افعل واسقاط الجار توسعا واسباب اللزوم رفع اسباب التعدية والرد الى باب انفعل وافتعل وافعل والرد الى تفعل وتفعلل ان كان رباعيا ثم انه قد نقل فى معرفة المتعدى واللازم ضابط وهو ان ما يفعل بجميع البدن فهو لازم كقام وذهب وما يفعل بعضو واحد اوقلب اوحس فهو متعد نحو ضرب وعلم وذاق (الباب الثانى فعل يفعل) بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع قدم على الباب الثالث لكونه من دعائم الابواب و لكثرة لغاته و استعماله حتى نقل عن الثعلبى انه اذا اشكل عليك فعل و لم تدر من اى باب هو فاحمله على يفعل بالكسر فانه اصل الابواب (قال السيد الشريف فى شرحه للزنجانى ان هذه الابواب الثلثة على القياس لانه بين الماضى والمضارع مغايرة فى المعنى اذ الماضى للزمان السابق والمضارع للاحق فاراد وا ان يكون بينهما مغايرة فى اللفظ ايضا ليكون اللفظ مطابقا للمعنى ثم قال وفيه نظر لان المغايرة تحصل بحرف المضارعة فلم يكن للحركة فيها مدخل و الا لانتفت مخالفة

المعنى عند مخالفة اللفظ وان سلم انها قياسية فالخصوصية سماعية بدليل عدم جواز الكسر فى ينصر والضم فى يضرب مع حصولها وقال صاحب المطلوب ان الباب الاول سماعى و الثانى قياسى اقول لعل المراد من القياسى فى قولهم ان هذه الابواب على القياس ماهو مقابل للشذوذ لاماهو مقابل للسماعى لظهور توقف الكسر والضم فى مضارع فعل بفتح العين مثلا على السماعى و هو الملايم للتعليل المذكور وفى كلام السيد الشريف ايضا مايدل عليه حيث قال فى بيان الخامس فان قيل يلزم من ضمها شذوذية يحسن لكون القياس هو المخالفة قلنا جبر ما نقص قياس ايضا انتهى (موزونه ضرب يضرب) يقال ضرب بالسوط و غيره وضرب فى الارض اى سار وضرب مثلا كذا اى بين (و علامته ان يكون عين فعله مفتوحا فى الماضى ومكسورا فى المضارع و بناؤه ايضا) اى كبناء الباب الاول وكلمة ايضا لاتستعمل الا مع الشبيهين بينهما توافق و يمكن استغناء كل منهما عن الآخر ثم انه مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سماعا او حال حذف عاملها و صاحبها (للتعدية غالبا و قد يكون لازما مثال المتعدى) من هذا الباب (نحو ضرب زيد عمرا ومثال اللازم) منه (نحو جلس زيد ❊ الباب الثالث فعل يفعل) بفتح العين فيهما قدمه على الرابع لفتح عين ماضيه والفتح اخف الحركات وايضا هو علوى والكسر سفلى وايضا هو اصل والكسر فرع (موزونه فتح يفتح وعلامته ان يكون عين فعله مفتوحا فى الماضى و المضارع بشرط ان يكون عين فعله اولامه احد من حروف الحلق) وانما اشترط ذلك لان القياس ان يكون بين الماضى والمضارع مغايرة كما مر فالعدول عن ذلك لايكون الا عند تعذر فان كان عين فعله او لامه احدا من هذه الحروف يتعذر ذلك فان هذه الحروف ثقيلة فخروجها

من اقصى الحلق والضم والكسر ايضا ثقيلان فلو جمعا لاجتمع الثقيلان فجيء بالفتح فى الماضى والمضارع ليكون خفة الفتحة فى مقابلة ثقل هذه الحروف ويحصل الاعتدال وقد يقال ان الباب بالفتح فيهما يكون فى كمال الخفة ولا يكون معادلا لاخواته فاشترط حرف ثقيل فى عينه او لامه ليحصل التعادل وانما لم يعتبر الفاء لانه يسكن فى المضارع فيدفع الثقل ايضا الساكن كالميت فلم يعدل عن الاصل ولان المتكلم قوى فى الابتداء فلم يعتد بثقله فكل ما يأتى من هذا الباب لا يكون الا ما فيه حرف من هذه الحروف وابى يأبى شاذ وقلى يقلى غير فصيح والفصيح بالكسر وركن يركن من تداخل اللغتين وبقى يبقى لغة طى والاصل كسر العين فى الماضى لكنهم قلبوه فتحة تخفيفا وهذا قياس عندهم (وهى) اى حروف الحلق (ستة الهمزة) يجوز فيه الرفع والنصب اما الرفع فبالبدلية او الخبرية لمبتدأ محذوف اى اولها الهمزة واما النصب فبتقدير اعنى الا ان الراجح هو الاول (الهاء والعين والحاء) المهملتان (والغين والخاء) المعجمتان وانما اتى بهذا الترتيب لان الهمزة من اول مخارج حروف مما يلى الصدر ثم بعده مخرج الهاء ثم العين ثم الحاء ثم الغين ثم الخاء فالحاء اقربها الى الفم وابعدها الى الصدر كذا قال السيد الشريف فى شرح الزنجانى وانما سميت هذه الحروف حلقية لان مخرجها الحلق ومخرج الحرف هو المكان الذى يخرج منه الحرف ويعلم ذلك بان يؤتى بالحرف المطلوب مخرجها ساكنة ويدخل عليها همزة وصل مفتوحة ويتلفظ به فحيث ينقطع الحرفان وينتهى الصوت فثمة مخرجها نحو اب اج اح (وبناؤه

ايضا للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثال المتعدى فتح زيد الباب ومثال اللازم ذهب زيد * الباب الرابع فعل يفعل (بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع قدمها على الخامس لكونه من الدعائم ولكثرته

وخفته ولمجيئه لازما و متعديا بخلاف الخامس (موزونه علم يعلم
وعلامته ان يكون عين فعله مكسورا فى الماضى و مفتوحا
فى المضارع) وفى ماضى هذا الباب ثلث لغات كسر الفاء مع سكون
العين وفتحها مع سكون العين او كسرها فاذا كان عين فعله حرفا
من حروف الحلق يجرى فيه لغة اخرى وهو كسر الفاء والعين ذكران
هذه القاعدة جارية فى كل اسم وفعل على وزن فعل مكسور العين
(و بناؤه ايضا للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثال المتعدى نحو علم
زيد المسئلة ومثال اللازم نحو وجل زيد) واعلم ان فى مضارع وجل
اربع لغات الاولى اثبات الواو نحو يوجل وهو الاصل والثانى قلب
الواو ياء لخفة الياء من الواو نحو ييجل والثالث قلبها الفا لخفة
الالف ايضا نحو ياجل والرابع كسر حرف المضارعة وقلب
الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها (الباب الخامس فعل يفعل)
بضم العين فيهما قدمه على السادس لكون الضم اقوى وفوقيا
ولكثرته ولكونه على القياس فان قلت قد سبق ان القياس هو
المخالفة بينهما وهى قد انتفت ههنا فلا يكون على القياس بل
يكون على الشذوذ كالسادس (قلت الضم فيه جبر لما نقص عنه
من معنى التعدية وجبر ما نقص قياس كالمخالفة فيكون على القياس
وايضا لما كان هذا الباب لازما دائما التزم الضم فيهما وعدم تجاوز
حركة على الماضى عن حركة المضارع ليدل اللزوم اللفظى على
اللزوم المعنوى فيكون اللفظ مطابقا للمعنى فهو قياس من هذه
الجهة ايضا (موزونه حسن يحسن) المراد بالحسن كون الاعضاء
متناسبة على ماينبغى لامايمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين
الملمس ونحو ذلك لان هذا الباب موضوع للصفات اللازمة
والغريزية الثابتة وذلك المكتسب ليس منها (وعلامته ان يكون
عين فعله مضموما فى الماضى والمضارع و بناؤه لايكون الا لازما)

لانه لايجئ الا من الطبايع والنعوت فيختص تعلقه بالفاعل (نحو حسن زيد) واما قولهم رحبتك الدار فقيل انه شاذ و قيل انه من قبيل الحذف و الايصال والاصل رحبت بك الدار و قيل تعديته لتضمنه معنى وسع و هذا فى الصحيح واما المعتل فقد قيل انهم اختلفوا فيه فقيل جاء منه المتعدى ومنه نحو قلته وقيل لم يجئ واما نحو قلته فالصحيح ان ضمته لبس بمنقولة عن العين بل هى لبيان انه واوى كما ان الكسرة فى نحو بعته لبيان انه يائى (الباب السادس فعل يفعل) بالكسر فيهما قال التفتازانى فى شرح الزنجانى قل ذلك فى الصحيح وكثر فى المعتل نحو ورث يرث وورع يرع واخواتهما انتهى قيل لا يجئ من هذا الباب المضاعف والاجوف الواوى و الناقص الواوى و اللفيف المقرون والمهموز (موزونه حسب يحسب وعلامته ان يكون عين فعله مكسورا فى الماضى والمضارع وبناؤه للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثال المتعدى نحو حسب زيد عمرا فاضلا ومثال اللازم نحو ورث زيد * واثنى عشر بابا) من الابواب الخمسة والثلثين (لمازاد) فيه (على الثلاثى وهو) اى مازاد فيه على الثلاثى على ضربين ملحق وغير ملحق وكل واحد منهما (ثلثة انواع) لان الزائد فيه اما واحد او اثنان او ثلثة لاغير والا يخرج عن الاعتدال ويظن انه كلتا نفا لاول هو الاول و الثانى هو الثانى و الثالث هو الثالث النوع الاول من الضرب الاول مازيد فيه حرف واحد على الثلاثى ليكون ملحقا بدحرج وهو ستة ابواب كما سيجئ والنوع الثانى منه مازيد فيه حرفان على الثلاثى ليكون ملحقا بتدحرج وهو خمسة ابواب كما سيجئ والنوع الثالث منه مازيد فيه ثلاثة احرف على الثلاثى ليكون ملحقا باحرنجم وهو بابان ولما كان الضرب الثانى احق بالتقديم لكثرته استعمالا وافرادا واصالته بالنسبة

الى الضرب الاول وعدم توقف بيانه على بيان الرباعى قدمه المصنف وذكر انواع الضرب الاول كلا فى مقام يناسبه فقال (النوع الاول هو ما) موصولة او موصوفة اى فعل او الفعل الذى (زيد فيه) اى ذلك الفعل (حرف واحد على الثلاثى) بلا الحاق شئ (وهو) اى النوع الاول او ما زيد فيه حرف واحد (ثلثة ابواب) لان الزائد فيه اما من جنس الاصول ولا يكون الا من جنس العين ليدغم اذ فى الفاء لا يدغم اصلا وفى اللام عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك او الالف لخفتها فهى اما فى الاول فيصير همزة مفتوحة فيكون الفاء ساكنا والعين مفتوحا او بين الفاء والعين اذ ما بعد العين محل زيادة الف المصدر وما بعد اللام موضع زيادة الف التأنيث فالاول هو الثانى والثانى هو الاول والثالث هو الثالث كما قال المصنف (الباب الاول افعل يفعل) وانما كان هذا اول لكون زائده فى اوله ولكثرة معانيه (افعالا) بكسر الهمزة وزيادة الف قبل الآخر ۞ واعلم ان المصدر المؤكد غير الميمى فى غير الثلاثى قياس ولذا اتى به المصنف فى كل باب منه والضابط فيه ان كان كل ما فى اول ماضيه همزة زائدة يزاد قبل آخره اما الزيادة قبل الاخر فلكونه اقرب الى الآخر الذى هو محل الزيادة والنقصان واما تخصيص الالف فلخفته و يكسر ما تحرك كله غير ما قبل الالف فانه مفتوح ابدا لاجل الالف نحو اكرام وانكسار واستخراج وكل ما فى اول ماضيه تاء زائدة يضم ما قبل لامه فقط نحو تكسر وتباعد وتدحرج لانه لو فتح لخفة الفتحة لالتبس بالفعل وفى الرباعى المجرد وملحقاته يزاد فى آخر ماضيه تاء نحو دحرجة وحوقلة وفى فعل تفعيلا وفاعل مفاعلة وهذا هو القياس المطرد وقد يجئ فى بعضها على غيره ايضا وسنذكره ان شاء الله تعالى فيجئ مصدر هذا الباب على الافعال الاتى اذى فان مصدره

اذى واذائة واذية ولايجئ ايذاء كما فى القاموس وقيل قد جاء
فى مصنفات الثقات لفظ الاذاء واعتذر بانه من قبيل اطلاقات
المصنفين ومسامحاتهم وردبان استعمال الثقاة بمنزلة النقل
والرواية على ما ذكروا فتأمل وقيل يجئ مصدر هذا الباب على
فعال ومفعل نحو انبته نباتا * وادخلنى مدخل صدق * ثم اعلم بانه
سمى الابواب غير الثلاثى والرباعى المجردين بالمصدر لكونه اصلا
ومطردا فهو اولى بالتسمية واما الثلاثى المجرد فالمصدر غير مطرد
وفى الرباعى المجرد الثقل (موزونه) اى موزون افعل يفعل افعالا
اوموزون باب الافعال (اكرم يكرم اكراما وعلامته ان يكون ماضيه)
المفرد المذكر الغائب مبنيا (على اربعة احرف بزيادة الهمزة) حال
كون تلك الهمزة (فى اوله) اى فى محل اول ماضيه بتقدير المضاف
اوعلى اول مجرده اواصلوله بتقدير المضاف اليه وجعل فى بمعنى على
فيرجع الاخير ما فى المعنى وهو انه اذا احتاج الكلام الى حذف مضاف
فى احد الموضعين فالثانى اولى بالتقدير (وبناؤه للتعدية غالبا
وقد يكون لازما مثال المتعدى نحو اكرم زيد عمرا ومثال اللازم
نحو اصبح الرجل) واعلم ان هذا الباب يجئ لمعان للصيرورة نحو
امشى الرجل اى صار ذا ماشية وللدخول نحو اصبحنا واظلمنا اى
دخلنا فى الصباح والظلام وللحينونة نحو احصد الزرع اى حان
وقت حصاده ولوجود الشئ على صفة نحو ابخلته واحمدته اى
وجدته بخيلا ومحمودا وللازالة نحو اشكيته اى ازلت الشكاية
عنه واعجمت الكتاب اى ازلت عجمته قيل هذا سماعى وللكثرة
نحو البن الرجل اذا كثر عنده اللبن ومنه اشغلته وللتعريض
نحو اباع الجارية اى عرضها للبيع وهيأها له وللتمكين نحو اقبرته
اى جعلت له قبرا وللتمكين من الشئ نحو احفرت البئر اى مكنت
من حفره ولاتيان الفاعل الى مكان اصله نحو ايمن اتى الى اليمن

ونحو اجبل وللحمل نحو اكذبته اى حملته على الكذب وللدعاء له نحو اسقيته اى دعوت له بالسقاء ولحصول السؤال نحو استجدنى فانجدته اى سأل منى الاعانة فاعنته وللاعانة كاحلبت فلانا اى اعنته على الحلب ولمطاوع فعل كقطرته فاقطر وبشرته فابشر وهو قليل كما نقل عن الرضى فى شرح الشافيه ولمطاوع فعل كظأرت الناقة علاظوار غيره فاظأرت ولاتيان الفاعل بالموصوف باصله نحو اكرم الرجل اى اتى باولاد كرام ولمعنى فعل بالتخفيف نحو ابكر و بكر وللاغناء عن الثلاثى كارقل واعنق واقسم وافلح وبمعنى استفعل نحو اعظمته واستعظمته وبمعنى الدخول فى مكان نحو انجد واغار اى دخل فى النجد والغور وللوصول الاعدد هو اصله نحو اعشرت الدراهم اذا بلغت عشرة وكذا اثلثت وارىعت واخمست واسدست واسبعت واثمنت واتسعت وامأت والفت ولجعل اللازم متعديا نحو اذهبته ولجعل المتعدى لازما نحو اكب واعرض قال التفتازانى وقال الزوزنى ولاثالث لهما فيما سمعنا وقال دده خليفة بل له امثلة ترتقى الى ثلثة عشر وعد انقض والام واظأرت الناقة وانسعت السحاب واقشع الغيم وانسل الظبى وانزفت البئر وابرأت الناقة واسبق البعير وقلعه الله فاقلع وحجمه فاحجم (الباب الثانى) من الابواب الثلاثة (فعل يفعل) قدمه على الثالث لكون زايده من جنس الاصول (تفعيلا) ويجئ مصدر هذا الباب على فعال ايضا ككلم كلاما وكذب كذابا وعلى تفعال نحو كرر تكرارا وعلى تفعال نحو بين تبيانا ولقى تلقاء وعلى تفعلة كذكر تذكرة وبصر تبصرة وعلى مفعل مثل ومزقناهم كل ممزق (موزونه فرح يفرح تفريحا) قيل اصل تفريحا تفررحا باسكان الراء الثانية استثقل المجانسات فابدلت الثانية ياء انتهى وامثال هذا كثيرة فى الكلام نحو املىت فى املات وتقضى البازى فى تقضض وحسبت بالخبر فى حسست به وتلفيت فى تلففت

ودهديت فى دهدهت وصهصيت فى صهصهت وامثال ذلك
(وعلامته ان يكون ماضيه) المفرد المذكر الغائب (على اربعة
احرف بزيادة حرف واحد من جنس عين فعله) اى من مثله
فى الصورة فاختلفوا فى زائده ففيل هو الاول لان الحكم بزيادة
الساكن اولى وقيل هو الثانية لان الزيادة بالآخر اولى وهذا مذهب
اليه الاكثرون واختار المصنف الاول وقال (بين الفاء والعين)
لكونه اظهر واسهل لان فى الثانى كلفة فانه يستلزم الاسكان بخلاف
الاول واجاز سيبويه الوجهين لتعارض الدليلين فافهم (وبناؤه
للتكثير غالبا وهو) اى ذلك التكثير (قد يكون فى الفعل) بالذات
(نحو طوف زيد الكعبة) وقطعت الثوب وجولت (وقد يكون
فى الفاعل) كذلك (نحو موت الابل) بكسر الباء جمع لا واحد له
من لفظه كألو *واعلم ان الفاعل فيما يكون التكثير فيه فى الفاعل
يجب ان لا يكون واحدا فلا يقال موت الشاة لشاة واحدة كما ذكر
الجاربردى وكذا الكلام فيما يكون التكثير فى المفعول ايضا ولذا قال
المصنف (وقد يكون فى المفعول) بالذات (نحو غلق زيد الابواب)
بصيغة الجمع اى غلق ابوابا كثيرة فسقط ماقاله بعض الشارحين
من ان التكثير انما يكون فى الفعل الا انه قد يستلزم تكثير الفاعل
والمفعول كما فى المثالين المذكورين ولذا جاز غلقت الباب اى
مرارا مع وحدة المفعول انتهى فتأمل (واعلم ان هذا الباب يجئ
ايضا لنسبة المفعول الى اصل الفعل نحو فسقته اى نسبته الى
الفسق والتعدية نحو فرحته اى صيرته فرحا واحدثت فيه فرحا
وللسلب نحو فرعته اى ازلت الفزع عنه وللاعتقاد نحو وحدت الله
وقدسته اى اعتقدت انه واحد وطاهر عن كل نقص ولمعنى القبول
نحو شفعت فى كذا اى قبلت شفاعتى فيه ولمعنى الحضور
فى شئ نحو جمع اى حضر الجمعة وللصيرورة كعجزته اى صيرته

عاجز اوللدعاء له كبركته اى دعوت له بالبركة اوللدعاء عليه كعقرته اى دعوت عليه بالعقر اى الهلاك ولاتيان الفاعل الى مكان اصله كيمن اى اتى الى اليمن ولنسبة الشئ الى اصله نحو تمته اى نسبته الى تميم ولصيرورة فاعله كاصله كقوس اى صار ذا قوس ولصيرورة فاعله الى اصله كورق الشجر اى صار ذا ورق والحينونة كظهر اى حان وقت الظهر والمحمل لحفظ الكتاب اى حمله على الحفظ وللعمل المكرر فى مهلة لوجوده شيئا فشيئا كدحرجته اى كذا ولمعنى فعل نحو قلص وقلص وقصر وقصر وذال وذيل وبمعنى صيرورة فاعله اصله نحو عجزت المرأة وشيبت اى صارت عجوزا وشيبا وبمعنى تفعل نحو ولى عنه وتولى اذا اعرض عنه وبين الشئ بمعنى تبين وذكر فى الامر اى تفكر وللاغناء عن فعل كجرب وودع القتال اذا تركه وعيره بالشئ اذا عابه وعول عليها ذا اعتمد عليه وللتوجيه كشرق وغرب ولجعل الشئ بمعنى ماصنع منه كعدلته وامرته اذا جعلته عدلا واميرا ولاختصار الحكاية كقولهم امن وايه وافف وسوف وسبح وحمد وهلل اذا قال آمين وياايها واف وسوف وسبحان الله والحمد لله ولااله الاالله (الباب الثالث فاعل يفاعل مفاعلة وفعالا وفيعالا) قال التفتازانى وروى مارأيته مراء وقاتله قتالا بالتشديد (موزونه قاتل يقاتل مقاتلة وقتالا وقيتالا) واعلم ان فيعالا بالياء لغة اهل اليمن وفعالا بلاياء لغة غيرهم واختلفوا فقيل الاول هو الاصل لان حروف الفعل ثابتة فيه بتمامها الان الالف قلبت ياء لانكسار ماقبلها والى هذا ذهب سيبويه حيث قال فى قتال كانهم حذفوا الياء التى جاء بها اهل اليمن وذهب صاحب الكشاف الان الاصل هو الثانى حيث جعل الياء لاشباع كسرة الفاء ولعل وجهه ان حروف الفعل ثابتة فيه بلا زيادة الان الالف قلبت مكانها والظاهر ان المصنف اختار هذا الثانى حيث قدمه على الاول فى الذكر

(وعلامته ان يكون ماضيه) المفرد المذكر الغائب (على اربعة احرف بزيادة الالف بين الفاء والعين) وقد عرفت وجه تخصيص الزيادة بما بين الفاء والعين (وبناؤه للمشاركة بين الاثنين) او لمشاركة امرين فى اصله بالصدور والوقوع بشرط ان يكون احدهما غالبا والآخر مغلوبا فيكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا لكن الغالب يكون فاعلا والمغلوب مفعولا لفظا وبالعكس معنى هكذا قال السيد الشريف فى شرحه للزنجانى فاذا قلت ضارب زيد عمرا دل صريحا على صدور الضرب على وجه الغالبية من زيد ووقوعه على عمرو ضمنا على صدور من عمرو على وجه المغلوبية ووقوعه على زيد فلهذا الشان يصير اللازم اذا نقل الى هذا الباب متعديا نحو كارمته والمتعدى الى مفعول واحد متعديا الى مفعولين ان لم يصلح مفعوله لان يكون مشاركا للفاعل نحو جاذبته الثوب فان مفعول جذب وهو الثوب مثلا لا يصلح لان يكون مشاركا للمتكلم فى الجذب فاحتاج الى مفعول آخر يكون مشاركا له فيه كعمرو مثلا فيتعدى الى اثنين واما اذا صلح مفعوله للمشاركة فيكتفى به كما فى شاتمت زيدا قيل وذكر الكشاف فى بعض شروحه ان فى هذا الباب معنى آخر كثير الاستعمال وهو ان يكون من احد الطرفين صدور اصل الفعل ومن الطرف الآخر ما يقابله بناء على جعل ما يقابله قائما مقامه كقولك بايع زيد عمرا فان الصادر عن احدهما البيع ومن الآخر الشراء ومنه المضاربة وغير ذلك وهذا القسم من كثرة الاستعمال بلغ ما بلغ حتى قيل لا يمتنع دعوى ان يقال باب المفاعلة حقيقة فى القدر المشترك بين هذا القسم والقسم المشهور قال التفتازانى تأسيسه على ان يكون بين اثنين فصاعدا انتهى فكلام المصنف مبنى على التمثيل او من قبيل الاخذ بالاول ويحتمل ان يكون قوله (غالبا) ناظرا الى قوله بين الاثنين اى يكون المشاركة بين الاثنين غالبا وان كانت بين الزيادة

ايضا فى بعض الاوقات وقوله (وقد يكون للواحد) ناظر الى قوله للمشاركة اى قد يكون بناء هذا الباب لنسبة اصله الى الفاعل فقط من غير ان يشاركه فى تلك النسبة امر آخر قيل هذا مطرد فى افعال نسبت الى الله تعالى (مثال المشاركة بين الاثنين نحو قاتل زيد عمرا ومثال الواحد نحو قاتلهم الله تعالى) وسافر زيد * واعلم ان بناء هذا الباب يجئ لمعان اخر كالصيرورة نحو عافاك الله اى صيرك ذا عافية والتكثير نحو ضاعفته ولاتيان الفاعل الى مكان اصله نحو يامن اى اتى اليمن وللاغناء عن افعل نحو واريته بمعنى اخفيته والاغناء عن فعل نحو بارك الله فيك ويجئ بمعنى تفاعل نحو سارع وجاوز اى تسارع وتجاوز ولما فرغ المصنف رحمه الله تعالى من النوع الاول من الانواع الثلاثة شرع فى (النوع الثانى) الذى هو (ما زيد فيه حرفان على الثلاثى المجرد) فيكون خماسيا (وهو خمسة ابواب) بحكم الاستقراء لان اوله اما همزة وصل او تاء والاول زائدة والثانى اما متصلة به وهو النون او بين الفاء والعين وهو التاء او تكرير اللام مع الادغام والفاء ساكنة فى هذه الثلثة والثانى زائدة والثانى اما تكرير العين مع الادغام او الف بين الفاء والعين (الباب الاول) منها (انفعل ينفعل انفعالا) بكسر الفاء وزيادة الالف قبل الآخر (موزونه انكسر ينكسر انكسارا) قدمه لكون زائديته فى الاول (وعلامته ان يكون ماضيه) المفرد الغائب (على خمسة احرف بزيادة الهمزة والنون) على الثلاثى المجرد (فى) محل (اوله) واعلم ان الهمزات الزائدة فى اوائل الماضى والمصادر من كل باب سوا باب الافعال همزة وصل وضعت للوصل الى النطق بالساكن فتثبت فى حال الابتداء وتسقط فى الدرج واثباتها فى الوصل لحن (وبناؤه للمطاوعة) اى للدلالة على كون فاعله مطاوعا (ومعنى المطاوعة) فى اللغة الموافقة وفى الاصطلاح (هى حصول اثر

الشئ) اى اثر فعل متعد (عن تعلق الفعل المتعدى) بمفعوله
و الاولى ان يقول عن تعلقه بالضمير الراجع الى الشئ فانه عبارة
عن المتعدى (نحو كسرت الزجاج فانكسر ذلك الزجاج) لا يخفى
انه لا حاجة الى اظهار الفاعل و هذا المثال مطابق للممثل له
(فان) انكسر فيه يدل على حصول (انكسار الزجاج) الذى هو
(اثر) للفعل المتعدى الذى هو الكسر وعلى انه قد (حصل
عن تعلق الكسر الذى هو الفعل المتعدى) بمفعوله الذى
هو الزجاج وذلك الحصول هو المطاوعة فيكون الزجاج مطاوعا
اسم فاعل لقبوله الفعل و تكون انت مطاوعا اسم مفعول
لان الزجاج طاوعك لكن الشايع فى كلا مهم اطلاق
المطاوع على الفعل المتعدى قال السيد الشريف فى شرحه
للزنجانى وهى تسمية للشئ باسم متعلقه * واعلم ان هذا الباب
لا ينقطع عن المطاوعة ولذا لا يكون الا لازما ولا يبنى الا مما فيه
علاج وتأثير ولذا قيل انكرم وانعدم خطأ وذلك لانهم لما خصوه
بالمطاوعة التزموا ان يكون امره مما يظهر اثره وهو علاج تقوية
للمعنى الذى وضع له هذا الا انه قد يجئ لمطاوعة فعل كامر
وقد يجئ لمطاوعة افعل نحو ازعجته اى ابعدته فانزعج والتفتازانى
والسيد الشريف نقلا عن المفصل انه شاذ وقد يجئ لمطاوعة
فعل نحو عدلته فانعدل ذكره صاحب المطلوب وفى روح
الشروح و قد يجئ لمعان اخر لمشاركة المجرد كانطفأت النار
وطفأت وللاغناء عن المجرد كانطلق بمعنى ذهب وللاغناء عن افعل
كانجحز اذا اتى الحجاز (الباب الثانى) من تلك الابواب الخمسة
(افتعل يفتعل افتعالا) بزيادة الف قبل آخره وكسر التاء
قدمه على باب الافعلال لكون زائديه قبل الآخر ولانه يشترك
بين اللازم والمتعدى بخلاف باب الافعلال ولانه لما كان يجئ

للمطاوعة ناسب ان يذكر بعد باب الانفعال (موزونه اجتمع
يجتمع اجتماعا وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف بزيادة
الهمزة فى اوله) للوصل (و) بزيادة (التاء بين الفاء والعين
وبناؤه ايضا) اى كبناء باب الانفعال (للمطاوعة نحو
جمعت الابل) بكسر الباء (فاجتمع ذلك الابل) هكذا فى اكثر
النسخ لكن الاولى اضمار الفاعل وتأنيث الفعل * واعلم ان هذا
الباب قد يجئ لمعان اخر للاتخاذ نحو اختبر اى اخذ الخبر ولزيادة
المبالغة فى المعنى نحو اكتسب اى بالغ و اضطرب فى الكسب
او لمعنى فعل نحو جذب واجتذب و لمعنى تفاعل للمشاركة نحو
اختصموا اى تخاصموا ذكره التفتازانى وللازالة نحو انتصر منه
اى ازال النصرة عنه ومنه انتقم وللاظهار اصل الفعل نحو اعتذر
اى اظهر عذره ذكره فى روح الشروح ولمطاوعة افعل كاحفظته
فاحتفظ وللقبول نحو انتصح اى قبل النصيحة ولمعنى تفعل نحو
تجمع القوم فاجتمعوا ولمعنى استفعل كارتاح واستراح ولمعنى المجرد
كقدر واقتدر وقرب واقترب وللاغناء عنه كاستلم الحجر و الفعل
الفاعل بنفسه نحو ارتعش واستاك وامتشط واكتحل وللتخيير
كانتجب ذكره دده خليفه (الباب الثالث افعل يفعل افعلا لا
بزيادة الالف قبل الآخر وكسر العين قدمه لاشتراكه مع الاولين
فى زيادة الهمزة التى هى للوصل تسقط فى الوصل فكانها
من الرباعيات و بهذا علم وجه تقديم هذه الثلثة على الاخيرين
(موزونه احمر) اصله احمر فادغمت الراء فى الراء بعد سلب
حركة الاولى ويدل عليه ارعوى فانه من هذا الباب واصله
ارعوو قلبت الواو الثانية ياء لوقوعها خامسة وذلك لان
الاعلال مقدم على الادغام فلما اعل لم يبق سبب الادغام فدل هذا
على ان اصل الباب بالفك لا بالادغام كذا فى مراح الارواح

(يحمر احمرارا وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف بزيادة الهمزة فى اوله و) بزيادة (حرف آخر من جنس لام فعله) اى من مثله * واعلم انهم اختلفوا فى ان الزائدة هل هى اللام الاولى او الثانية واختار المصنف الثانية فقال (فى آخره) والامر ان جائزان عند سيبويه لتعارض الادلة فتدبر (و بناؤه لمبالغة اللازم) اى للمبالغة ولا يكون الا لازما (وقيل) بناؤه (للالوان والعيوب) اى غالبا والا فهذا الباب قد يكون لغير لون ولا عيب كما نقض الحائط ذكره دده خليفه (مثال) ما يكون ل (الالوان نحو احمر زيد) فان الاحمرار لون من الالوان (ومثال) ما يكون ل (العيوب نحو اعور زيد) اى عدم رؤية احدى عينيه مبالغة وهو عيب من العيوب * واعلم انه شرط فى هذا الباب ان لا يكون مضاعف العين ولا معتل اللام فقولهم ارعوى مطاوع رعوته بمعنى كففته شاذ من وجوه منها انه معتل اللام ومنها انه لغير لون ولا عيب والثالث انه مطاوع والمطاوعة فى هذا النوع نادرة كذا نقل عن كمال الدين ومنها انه لم يدغم للثقل وتقدم الاعلال على الادغام فانه لما اعل بقلب الواو الثانية ياء لوقوعها خامسة مع ان عدم انضمام ما قبلها ويقلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فات اجتماع المثلين اولا حترازعن لزوم ضم الواو فى المضارع فانه مرفوض كذا قيل و يمكن ان يقال انه ترك الادغام لبيان الاصل كما فى قولهم قطط شعره اذا اشتدت جعودته وضبب البلد اذا كثر ضباب بها بفك الادغام لبيان الاصل (الباب الرابع تفعل يتفعل تفعلا) بضم ما قبل اللام فانه القياس فيما اول ماضيه تاء فرقا بين المصدر و بين فعله الماضى و قد كسروه فى الناقص ليجانس الياء نحو تعدى تعديا وقد يجئ مصدر هذا الباب تفعالا بكسر التاء والفاء وتشديد العين نحو تخلاق وهو قياس لغة اهل اليمن وقد يجئ

على فعلة كطيرة مصدر تطير وخيرة مصدر تخير ولا ثالث لهما ذكره فى شرح المشارق وقدمه لكون احد الزائدتين من جنس الاصول * واعلم انهم اختلفوا فى هذا الباب وكذا باب التفاعل هل هما من ملحقات تدخرج اولا واختار المصنف الثانى حيث نظمهما فى سلك غير الملحقات ووجه ذلك على ما قيل ان التاء فيهما لا يصلح لان يكون للالحاق اذ الالحاق لا يكون فى اول الكلمة كما سيجئ وكذا تضعيف والالف لان الزائد فى الالحاق لا يكون له معنى غير جعل المثال الانقص على المثال الازيد وليس تضعيف التفعل والف الفاعل كذلك لافادة كل منهما معنى آخر وفيه انه يجوز ان يكون ذلك المعنى الآخر مستفادا من التاء كما فى تجلبب وسيجئ (موزونه تكلم يتكلم تكلما وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف بزيادة التاء فى اوله و) بزيادة (حرف آخر) ايضا (من جنس عين فعله) اى من نوعه ومثله (بين الفاء والعين) تذكر (وبناؤه للتكلف) اى للدلالة عليه (ومعنى التكلف تحصيل) تمام (المطلوب) وكماله (شيئا بعد شئ) اى تحصيل الشئ من اجزائه اومن افراده بعد تحصيل شئ آخر من اجزائه اومن افراده كما فى تعلمت العلم فان العلم انما تكون بتحصيل مسئلة منه بعد تحصيل مسئلة اخرى منه وكما فى تجرعته فان معناه شربته جرعة بعد جرعة قال السيد الشريف غالب هذا الباب ان يكون للمطاوعة وقد يجئ التكلف فتخصيص المصنف كونه للتكلف بالذكر مع ان دأبه تخصيص المعانى الغالبة لبس على ما ينبغى (نحو تعلمت العلم مسئلة) بالنصب بدل من العلم بدل البعض من الكل وقوله (بعد مسئلة) ظرف لتعلمت اى تعلمت مسئلة بعد تعلمى مسئلة اخرى فيدخل المسائل كلها فى التعلم * واعلم ان بناء هذا الباب قد يكون للاتخاذ نحو توسدت التراب اى اتخذته وسادة والتجنب ليدل

على ان الفاعل جانب اصل الفعل نحو تأثم اى جانب الاثم وللطلب نحو تكبر اى طلب ان يكون كبيرا وللاعتقاد نحو تعظم اى اعتقد انه عظيم ذكره الشريف وللتشبيه نحو تهجر اى تشبه بالمهاجرين وفى الحديث هاجروا ولا تهجروا وللدعاء نحو ترحم اى دعاه بالرحمة وللانقلاب الى اصله كتحجر الطين اى انقلب حجرا وللسؤال نحو تعطى اى سأل العطاء وللصيرورة نحو تمول اى صار ذا مال ولطاوعة افعل كاقعدته فتقعد ولطاوعة فعل نحو صاد وتصيد ولمعنى تفاعل نحو تعهد بمعنى تعاهد ولمعنى فعل نحو تقسم بمعنى قسم وللتلبس نحو تقمص وتأزر اذا لبس قميصا وازارا وللعمل فيما اشتق منه كتضحى وتسحر وللاغناء عن المجرد كتكلم وتصدى ذكره دده خليفه ولافادة الكمال نحو تقدس وتوحد ولحصول الشئ بلاعمل نحو تولد وتكون ذكره فى روح الشروح (الباب الخامس تفاعل يتفاعل تفاعلا) بضم ما قبل اللام للفرق بينه وبين فعله الماضى وقد كسروه من الناقص نحو تجافيا تجافيا (موزونه تباعد يتباعد تباعد اوعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف بزيادة التاء فى اوله والالف بين الفاء والعين وبناؤه للمشاركة بين الاثنين فصاعدا) اى لما يصدر من الاثنين فصاعدا قيل صدور الفعل من الجانبين لايتحقق فى بعض المواضع كما فى قوله تعالى ۞ وواعدنا موسى ۞ وفى قولهم عالج الطبيب المريض واجيب بان قبول الفعل ينزل منزلة نفس الفعل اقول يمكن ان يقال كون هذا الباب للمشاركة غالبى فانه قد يكون للواحد كباب المفاعلة فلا ينافيه ماذكر الا ان المصنف لم يصرح بذلك لقلته (مثال المشاركة بين الاثنين نحو تباعد زيد عمر او مثال المشاركة فصاعدا نحو تصالح القوم) واعلم ان تفاعل اذا كان من فاعل المتعدى الى المفعولين يكون متعديا الى مفعول واحد نحو نازعته الحديث وتنازعناه واذا كان

من المتعدى الى مفعول واحد صار لازما نحو ضار بت زيدا وتضار بنا وذلك لان وضع فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل والتعلق بغيره مع ان الغير ايضا فعل ذلك ووضع تفاعل لنسبة المشتركين فيه من غير قصد الى تعلقه بشئ وان كان التعلق من ضرورة هذا الباب فتبين الفرق بينهما لفظا ومعنى وقد يقال فى الفرق المعنوى ان المبادى بالفعل او الغالب فيه معلوم فى المفاعلة بخلاف التفاعل فان البادى او الغالب غير معلوم فيه ❊ واعلم ان هذا الباب ايضا يجئ لمعان اخر لمطاوعة فاعل نحو باعدته فتباعد ولاظهار ما ليس فى الواقع نحو تجاهل وتغافل اى اظهر الجهل والغفلة من نفسه والحال انه منتف عنه ذكره التفتازانى ولمعنى فعل بالكسر نحو توانيت وونيت ذكره السيد الشريف ولمطاوعة فعل بالتشديد نحو نفقت الدراهم فتنا فقت وفعل بالفتح نحو كشف الشئ فتكاشف ولمعنى تفعل نحو تعاهد اى تعهد ولمعنى افعل نحو تخاطا واخطأ وتساقط واسقط والاغناء عن المجرد كتثاءب وتمارى ذكره دده خليفه (النوع الثالث) من الانواع الثلثة المذكورة (هوما) اى فعل او الفعل الذى (زيد فيه) اى فى ماضيه المفرد الغائب (ثلثة احرف على الثلاثى المجرد وهو) اى النوع الثالث اوما زيد فيه ثلثة احرف على الثلاثى (اربعة ابواب) لان احدى الزيادات همزة وصل فى الاول والباقيان اما متصلتان بها وهو السين والتاء او تكرير العين والواو بينهما او الالف قبل اللام وتكريرها مع الادغام او الواو المشددة قبل اللام والحرف الثانى والرابع ساكنان فى هذه الاربعة (الباب الاول استفعل يستفعل) بفتح العين فى الاول وكسرها فى الثانى (استفعالا) بزيادة الالف قبل الآخر وكسر التاء قدمه ليكون الزائد كلها فى الاول ويجئ فى الاجوف بنحو يض التاء نحو استفامة ويجوز

التكلم عن الاصل ذكره الجوهرى (موزونه استخرج يستخرج استخراجا
وعلامته ان يكون ماضيه) المفرد المذكر الغائب (على ستة احرف
بزيادة الهمزة والسين والتاء فى اوله) و قد يحذف تاؤه للتخفيف
نحو استطاع يسطيع اصلهما استطاع يستطيع واما اذا قلنا
استطاع يسطيع بفتح الهمزة فيكون من باب الافعال والسين زائدة
واختلفوا فى استكان فقيل هو استفعل لانه من كان فالمد قياس وقيل هو
افتعل من السكون فالمد شاذ ذكره فى الشافية (و بناؤه للتعدية غالبا
وقد يكون لازما مثال المتعدى نحو استخرج زيد المال ومثال اللازم نحو
استحجر الطين وقيل) بناؤه (لطلب الفعل) اى بعد كونه مشتركا بين
المتعدى واللازم يكون لطلب الفعل فلا يرد ان كونه لطلب الفعل
لاينافى كونه للتعدية فلا تقابل قيل كثيرا ما يتعلق هذا الباب
بغير ذوى العقول نحو استخرجت الوتد فكيف يتصور الطلب
واجيب بان التخيل لقصد الاخراج ينزل منزلة الطلب فتأمل
واما ما قيل من انه ان اريد الدائم فلا قائل به للاجماع على انه يجئ
لغير الطلب ايضا و ان اريد الغالب فهو ليس مقول البعض
بل مقول الجمهور ففيه ان كونه مقول الجمهور لاينافى كونه مقولا
للبعض بل يستلزمه على ان اللفظ قيل لايوجب كون ما بعده مقولا
للبعض بل هو قد يورد للاشارة الى الضعف وايضا يجوز ان يراد
الدائم و يؤول ما جاء لغير الطلب بالطلب قال العصام فى تعليقاته
على الشافية وجعل صاحب المفتاح الاستفعال كله للطلب فقال
استحجر الطين معناه طلب نفسه ان يصير حجرا واستقر معناه
سأل نفسه القرار * واعلم ان هذا الباب يجئ لمعان اخر للسؤال
نحو استخبر اى سأل الخبر وللتحول نحو استحجل الخمر اى انقلب
الخمر خلا وللاعتقاد نحو استكرمته اى اعتقدت انه كريم
وللوجدان نحو استجدت شيئا اى وجدته جيدا و للتسليم نحو

استرجع القوم اى قالوا انا لله وانا اليه راجعون ذكره صاحب المقصود ولمعنى فعل نحو قر واستقر وللحينونة كاستحفر النهر اى حان له ان يحفر وللسلب نحو استعقبته اى ازلت عقابه وللنسبة كاستنسر البغاث اى انتسب الى النسر وللعمل المكرر فى مهلة كاستدرجته وللوجود على الحالة السابقة كاستهزلته اى وجدته مهزولا ولمطاوعة فعل نحو وسعته فاتسع ولمطاوعة افعل نحو احكمته فاستحكم ولمعنى افعل نحو استيقن وايقن ولمعنى تفعل كاستكبر وتكبر ولمعنى افتعل كاستعذر واعتذر وللاغناء عن المجرد كاستحيى واستأثر وعن فعل كاستعان فالاصل فيه عون وللاستسلام نحو استقتل اى استسلم للقتل ولعد الشئ متصفا باصل الفعل كاستصغره واستعظمه واستحسنه واستقبحه وغير ذلك ومنه استقصره اى عده مقصرا ذكره دده خليفه (الباب الثانى افعوعل يفعوعل افعيعال) قدمه لكون احداثه وائد من جنس الاصول (موزونه اعشوشب يعشوشب اعشيشابا) بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فان حرف العلة الساكنة تجعل من جنس حركة ماقبلها للين عريكة الساكن مع انه حرف علة ضعيفة واستدعاء حركة ماقبلها قلبها الى جنسها (وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف بزيادة الهمزة فى اوله والواو وحرف آخر من جنس عين فعله بين العين واللام) قيل هذا اتفاقى لانعدام سكون الاول فان قلت الشين فى اعشوشب ليست من حروف اليوم تنساه وكيف يحكم عليها بانها زائدة وقد قالوا ان الحروف التى تزاد فى الاسماء والافعال عشرة مجموعها اليوم تنساه (قلت هذا ليس على اطلاقه بل اذا كانت الزيادة من جنس الاصول او للالحاق جازت زيادة اية حرف كانت صرح به التفتازانى وابن الحاجب (وبناؤه لمبالغة اللازم) قيل هذا

هو الغالب و قد يجئ متعديا نحو احلولیته ای جعلته حلوا على وجه
ابلغ واعروريته ای ركبته عريانا جدا وقيل لا ثالث لهما ثم انه لما كان
كون بنائه للمبالغة نظر يا استدل المصنف رحمه الله تعالى عليه
بقوله (لانه) ای الشان (يقال) فی اللغة (عشب الارض) ای صارت
ذات نبات والعشب وكذا الكلأ بهمزة مقصورة على وزن
الجبل وكذا الخلأ والحشيش اسماء للنبات لكن الحشيش مختص
باليابس والعشب والخلأ بالرطب والكلأ اعم وقيل يختص هو
ايضا بالرطب الا انه ما يتأخر نباته و يقل والعشب ما يتقدم نباته
ويكثر يعنى انه يقال عشب الارض من الثلاثی المجرد (اذا نبت
وجه الارض فی الجملة) ای قليلا فان لفظة فی الجملة تستعمل
فی القلة كما ان لفظة بالجملة تستعمل فی الكسرة (و يقال اعشوشب
الارض اذا كثر نبات وجه الارض) فعلم ان هذا الباب يفيد
المبالغة فی الزيادة فی اصل الفعل ولان زيادة اللفظ تدل على زيادة
المعنى فان قلت المزيدات كلها تشترك فی هذا المعنى فما وجه
تخصيص هذا الباب بالمبالغة قيل لعل وجهه ان هذه الابواب
لا تفيد معنى سوى هذه المبالغة واما سائر المزيدات فتفيد معانى
كثيرة فلهذا خصت هذه الابواب بها وفيه ان هذا الباب
ايضا يجئ لمعان اخر كالصيرورة نحو احلولى الشئ اذا صار
حلوا واخفوف الجسم اذا صار اخف ولمطاوعة كقولهم
ثنيته فانثنى و مجيئه بمعنى استفعل كقولهم واحلولى دما ای
وجدها حلوا و بمعنى المجرد كقولهم حلق ان يفعل كذا واحلولق
اذا كان حقيقا بذلك ذكره ده خليفه (الباب الثالث افعول
يفعول افعوالا) قدمه لكون الزائد كلها قبل الآخر (موزونه
اجلوذ) بالجيم والذال المعجمتين يقال اجلوذ الابل ای دامت
فی السير السريع وفی الحديث اجلوذ المطر ای امتد وقت تأخيره

(يجلوذ اجلواذا) قيل وقد جاء فى مصدره اجليواذا بقلب الواو الاولى ياء لانكسار ما قبلها لتقدم الاعلال على الادغام وقيل جاز قلب الواوين ياء فى الكل نحو اجليذ يجليذ اجليذا (وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف بزيادة الهمزة فى اوله والواوين بين العين واللام وبناؤه ايضا لمبالغة اللازم لانه) اى الشان (يقال جلذ الابل اذا سار) الصواب سارت (سيرا بسرعة) فيه اشارة الى ان فى اصل الكلمة مبالغة فاذا بنى من هذا الباب تفيد زيادة فى تلك المبالغة والى هذا اشار بقوله (ويقال اجلوذ الابل اذا سارت سيرا بزيادة سرعة) واعلم انه قد جاء من هذا الباب اعلوط متعديا فى الصحاح اعلوطنى اى لزمنى ذكره فى روح الشروح (الباب الرابع افعال يفعال افعيلالا) بقلب الالف ياء لانكسار ما قبلها فانه تقلب بجنس حركة ما قبلها كامر (موزونه احمار يحمار احميرارا وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف بزيادة الهمزة فى اوله والالف بين العين واللام وحرف آخر من جنس لام فعله فى آخره) قيل هذا اتفاقى كما فى احمر فتذكر (وبناؤه ايضا لمبالغة اللازم لكن هذا الباب ابلغ) اى اكثر مبالغة لكثرة حروفه الدالة على زيادة المعنى (من باب الافعلال) لما تقرر ان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى واستدل المصنف رحمه الله تعالى على ان هذا الباب للمبالغة وعلى انه ابلغ من باب الافعلال بقوله فقال (لانه يقال حمر زيد اذا كان له حمرة فى الجملة) وانما ذكر هذا ليتضح المبالغة فى حمرا (ويقال احمار زيد اذا كان له حمرة مبالغة ويقال احمار زيد) من هذا الباب (اذا كان له حمرة زيادة مبالغة) فدل ذلك على ان هذا الباب ابلغ من باب الافعلال ❊ واعلم ان هذا الباب يجئ غالبا من الالوان والعيوب كباب الافعلال

وقد يكون لغيرهما كانهما ر اللبل اذا اتصف والاكثر ان يقصد عروض المعنى فى احمار وزومه فى احمر ويكون الامر بالعكس فمن قصد اللزوم فى الاول قوله تعالى فى وصف الجنتين مدهامتان ومن قصد العروض فى الثانى قولك اصفر وجهه وجلا واحمر خجلا ذكره دده خليفه * ولما فرغ المصنف عن بيان الثلاثى المجرد ومازيد عليه من غير الحاق شرع فى بيان الرباعى المجرد واخر بيان الملحقات لتوقفه على بيان الملحق به فقال (و) باب (واحد منها) اى من الابواب الخمسة والثلثين (للرباعى المجرد) وهو ما كان ماضيه المفرد المذكر الغائب على اربعة احرف اصول وقوله (وهو باب واحد) مما لا حاجة اليه كما لا يخفى (فان قلت ما وجه الحصر فى الواحد وهو يتصور ان يكون ثمانية واربعين بابا اذ يمكن فى الفاء حركات ثلث وفى العين اربعة حالات فيحصل بضرب الثلثة فى الاربعة اثنى عشر ويتصور فى اللام الاولى ايضا اربع حالات فضرب الاربعة فى اثنى عشر يحصل ثمانية واربعون (قلت الفاء فى الماضى لايكون الامفتوحا وكذا اللام الثانية لكونه مبنيا على الفتح ولايمكن سكون اللام الاولى لالتقاء الساكنين فى نحو دحرجت ودحرجن فحركوها بالفتح لخفتها واسكن العين لئلا يلزم توالى اربع حركات فى كلمة واحدة والحاصل ان الفعل لما كان ثقيلا لم يجوزوا زيادة حروفه على الثلثة الابالالتزام كون الحركة فتحة للخفة فلم يبق للتعدد مجال فانه انما يكون باختلاف الحركات (وزنه) اى وزن تلك الباب الواحد (فعلل) لم يذكر مضارعه كما ذكره فى الثلاثى لعدم الالتباس ههنا بخلافه هناك (موزونه دحرج يدحرج دحرجة) بزيادة التاء فى الآخر (ودحراجا) بكسر الدال فى الصحيح لاغير واما فى المضاعف فيجوز الفتح والكسر نحو زلزل زلزالا بالفتح والكسر كذا فى شرح التفتازانى

للزنجانى (وعلامته ان يكون ماضيه) مبنيا (على اربعة احرف
بان يكون جميع حروفه اصلية وبناؤه للتعدية غالبا وقد يكون
لازما) واعلم ان ابواب الرباعى كلها سواء كان مجردا اومزيدا على
الثلاثى ملحقا اوغير ملحق يكون متعديا ولازما واما مافى المقصود
من ان ابواب الرباعى كلها متعدا لادرج فمحمول على الاغلب اى
كلها متعدغا لبا الادرج كذا قال شارحوه وبعد فيه نظر فانه
قدمر ان الغالب فى هذا الباب هو التعدية (مثال المتعدى نحو
دحرج زيد الحجر) اى دوره كذا قال التفتازانى وفى روح الشروح
اى رد من العلو الى السفل (ومثال اللازم نحو دخ زيد) اى طأطأ
رأسه كذا قال الشريف وفى روح الشروح دبخ الرجل بالخاء
المعجمة اى القى رأسه بين يديه وفى موضع آخر منه اى طأطأ رأسه
وبسط ظهره نقلا عن مختار الصحاح وفى المطلوب معناه ذل
* واعلم ان هذا الباب يجئ لاختصار الحكاية نحو بسمل وحسبل
وسبحل وحمدل وجعفل وحوقل اذا قال بسم الله الرحمن الرحيم
وحسبى الله وسبحان الله والحمد لله وجعلنى الله فداءك ولاحول
ولاقوة الا بالله ويسمى هذا بالمنحوت والصحيح انه لا يشترط فيه
حفظ الكلمة الاولى بتمامها ثم قال (وستة) ابواب (منها) اى من تلك
الخمسة والثلثين (للملحق دحرج) بزيادة حرف واحد على الثلاثى
المجرد للالحاق اى لجعل مثال على مثال ليعامل معاملته * واعلم
ان الفرق بين الملحق والملحق به ان الملحق يجب ان يكون فيه زيادة
للالحاق بخلاف الملحق به وانما كانت ستة لانه اما بتكرير اللام
او بزيادة حرف علة وخص التكرير باللام لانه لو كرر الفاء لزم
مزية الفرع على الاصل اذ لم يوجد تماثل الاولين فى الاصول
ولو كرر العين التبس بباب التفعيل وخص الزيادة بحرف العلة
لخفتها وكثرة دورانها ثم ان الالف لا يزاد الا فى الاخر لان حرف المد

لغاية خفته لايقابل الحرف الصحيح الا فى الآخر لكون
الآخر محل السكون والتغيير فجازان يقابله بحرف المد والواووالياء
لايزادان فى الاول لان حرف الالحاق لايكون فى الاول كما سيجىء
وكذا لايزادان فى الآخر للزوم انقلابهما الفا فهما اما بين الفاء
والعين او بين العين واللام فلم يوجد الاستة ابواب (الباب الاول)
منها مازيد فيه واو بين الفاء والعين وهو (فوعل يفوعل فوعلة
وفيعالا موزونه حوقل) اصله حقل اى ضعف وهرم و فى الاقناع
حوقل الشيخ كبر وفتر عن الجماع كذا فى روح الشروح
وفى القاموس الحوقلة سرعة المشى ومقاربة الخطو والاعياء
والضعف والنوم والادبار والعجز عن الجماع واعتماد الشيخ بيديه
على خاصرته والدمع نقله حفيد الفاضل العصام فى شرح الشافية
(يحوقل حوقلة وحيقالا) بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار
ماقبلها فان قلت لايجوز فى الملحقات الاعلال فى غير الآخر كما انه
لايجوز فيها الادغام مطلقا على ماذكروه فكيف جاز ههنا قلت
يجوز الاعلال فيها اذ لم يكن مبطلا للالحاق بان يخرج عن الوزن
بخلاف مااذا ابطل ومانحن فيه من قبيل الاول (وعلامته ان يكون
ماضيه على اربعة احرف بزيادة الواو بين الفاء والعين) واعلم ان
المصنف قدم الملحق بالرباعى على مزيد الرباعى لتقدم الطباعى
وقدم الباب الاول لتقدم زائده وقوة الواووعلو هاثم قدم (الباب
الثانى) الذى زيد فيه الياء بين الفاء والعين وهو (فيعل يفيعل فيعلة
وفيعالا) لكونه موافقا للباب الاول فى كون زائده بين الفاء والعين
(موزونه بيطر يبيطر بيطرة وبيطارا) البطر شدة الجرح والشق
كذا فى روح الشروح وفى القاموس المبيطر معالج الدابة وصنعة
البيطرة نقله حفيد العصام (وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة
احرف بزيادة الياء بين الفاء والعين * الباب الثالث) مازيد

فيه الواو بين العين واللام وهو (فعول يفعول فعولة وفعوالا) قدمه لقوة الواو (موزونه جهور يجهور جهورة وجهوارا) اصله جهر يقال جهر بالقول رفع به صوته وبابه قطع وجهور ايضا وفي الإقناع جهور الحديث اظهره كذا في روح الشروح (وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف بزيادة الواو بين العين واللام ✲ الباب الرابع فعيل يفعيل فعيلة وفعيالا) قدمه لتقدم الزائد (موزونه عثير يعثير عثيرة وعثيارا وعلى متنه ان يكون ماضيه على اربعة احرف بزيادة الياء بين العين واللام) يقال عثر عليه عثورا اى اطلع ويقال عثر عثارا اى زل ولم يستقر رجله موضع وضعه كذا في روح الشروح (الباب الخامس فعلل يفعلل فعللة وفعلالا) قدمه لسكون الزائد من جنس الاصول (موزونه جلبب يجلبب جلببة وجلبابا) الجلب اخذ الشئ الى نفسه وجلبب اى لبس الجلباب كذا في روح الشروح وفي القاموس الجلباب كسرداب وسمار القميص وثوب واسع للمرأة دون الملحفة وما يغطى به شيا بها من فوق كالملحفة نقله حفيد العصام (وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف بزيادة حرف واحد من جنس لام فعله في آخره) قيل هذا اتفاقي لعدم سكون الاول وفي المطلوب وجوز سيبويه الامرين ثم انه لا يدغم لئلا يبطل الالحاق بتسكين ماقبل الآخر ذكره البركوي (الباب السادس) مازيد في آخره الف وهو (فعلى) وينقلب الفه ياء عند زوال فتحة ماقبله كما في (يفعلى) باسكان الياء لاستثقال الضمة عليها وعند اتصال التاء المصدرية كما في (فعلية) ويجوز فيه قلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ولا يبطل به الالحاق لكون الآخر محل التغيير وعند اتصال الضمير المرفوع نحو فعليت حملا على نحو رميت فلذلك يكتب على صورة الياء

وقال بعضهم لايزاد الالف للالحاق اصلا وانما يزاد الياء فينقلب الفا فلذا يكتب بالياء ويرجع اليه عند زوال الفتحة وكلاهما محتملان كذا ذكره البركوى ثم قال والاول اولى عندى (وفعلاء موزونه سلقى بسلقى) اسكنت ياؤه لثقل الضمة عليها وقلبت الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (سلقية) على وزن دحرجة ولايجوز قلب يائه الفا اذ لوجاز لم يبق الوزن فيكون مبطلا للالحاق (وسلقاء) بقلب الياء همزة لوقوعها فى الطرف بعد الف زائدة اذا صله سلقايا (وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف بزيادة الياء فى اخره) وعند البعض بزيادة الالف فى الآخر (وبناؤه للتعدية نحو سلقيت رجلا) يقال سلقيته سلقاء اذا القاه على ظهره واوقعه على قفاه (ويقال لهذه الستة) الابواب (الملحق بالرباعى ومعنى الالحاق) اى الحاق هذه الابواب على ان يكون اللام عوضا عن المضاف اليه كما هو مذهب الكوفية او مغنيا غناء الاضافة فى الاشارة الى المعهود كما هو مذهب البصرية ولذا قال رحمه الله (اتحاد المصدرين) مصدر (الملحق و) مصدر (الملحق به) فان قلت هذا منقوض بباب الافعال فانه كما يقال دحرج دحراجا يقال اخرج اخراجا فيتحد المصدران مع انهم لم يحكموا عليه بانه ملحق بدحرج (اجيب بان الاعتبار انما هو بالفعالة لعمومها واطرادها فى صور جميع فعلل دون الفعلال لعدم مجيئه فى بعض الصور والمواد فانهم لم يقولوا برقاشا وقحطابا وعربادابل برقشة وقحطبة وعربدة ولان الشرط توافق المصادر جميعا وبان حرف الالحاق لايزيد فى الاول وان زيادة الهمزة لقصد معنى التعدية لاالمساواة له فى تصرفاته اللفظية فتأمل * واعلم انه زاد بعضهم على هذه الستة فى ملحقات الرباعى بابين آخرين احدهما

فعفل بتكرير الفاء بين العين واللام موزونه زلزل والثانى فعنل بزيادة النون بين العين واللام موزونه قلنس وعلى هذا يكون الملحق بالرباعى ثمانية ابواب ولعل المصنف تركهما لكونهما مختلفان فيهما فانهما من الملحقات عند الكوفيين ومن المجرد عند البصريين كما فى روح الشروح ۞ واعلم ان الالحاق جعل مثال انقص على مثال ازيد منه بزيادة حرف او اكثر اى جعله موازنا له فى عدد الحروف والحركات والسكنات ولذلك لايجوز الادغام مطلقا فى الملحقات ولا الاعلال فى غير الآخر ويجعل ذلك الحروف الزائد فى المزيد فيه مقابلا للاصلى فى الملحق فيعامل بالملحق معاملة الملحق به فى احكامه من التصغير والتكثير وغيرهما فلابد ان يكون الملحق مماثلا وموازنا للملحق به ولما فرغ المصنف عن الرباعى المجرد شرع فى المزيد على الرباعى فقال (وثلثة) ابواب من خمسة وثلثين بابا كائنة (لمازاد على الرباعى المجرد وهى) اى تلك الثلثة (على نوعين) لان زائده اما واحد او اثنان لاغير والاخرج عن الاعتدال ويظن انه كلتان (النوع الاول) منها (ما) اى فعل او الفعل الذى (زيد فيه حرف واحد على الرباعى) المجرد (وهو باب واحد وزنه تفعلل يتفعلل تفعلا موزونه تدحرج يتدحرج تدحرجا) بضم الراء المهملة (وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف بزيادة التاء فى اوله وبناؤه للمطاوعة نحو دحرجت الحجر فتدحرج ذلك الحجر النوع الثانى) من ذلك النوعين (مازيد فيه حرفان على الرباعى المجرد وهو بابان) وذلك لان احدى الزائدتين فيه همزة وصل مكسورة فى اوله والثانى اما نون ساكنة بعد عينه واما تكرير اللام الاخيرة مع الادغام بنقل حركته الى اللام الاولى الساكنة (الباب الاول) منهما (افعنلل يفعنلل افعنلالا) بكسر العين (موزونه احرنجم يحرنجم

احرنجاما وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف بزيادة
الهمزة فى اوله والنون بين العين واللام الاولى وبناؤه للمطاوعة
نحو حرجت الابل) اى جمعتها وردد ت بعضها الى بعض
(فاحرنجم ذلك الابل) اى اجتمعت ومن هذا الباب ايسناس
وايلتال اصلهما اوسنوس واولنول فقلبت الواو الاولى ياء لسكونها
وانكسار ماقبلها ونقلت حركة الواو الثانية الى ماقبلها وقلبت
الفا لتحركها فى الاصل وانفتاح ماقبلها الآن فصار ايسناس
وايلتال (الباب الثانى افعلل) بسكون الفاء وفتح العين وفتح اللام
الاولى مخففة والاخيرة مشددة (يفعلل) بكسر اللام الاولى (افعلالا
موزونه اقشعريقشر) اصلهما اقشعرر يقشعرر فنقلت حركة
الراء الاولى الى ماقبلها الساكن فادغمت الراء فى الراء (اقشعرارا
وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف بزيادة الهمزة فى اوله
وحرف آخر من جنس لامه الثانية فى آخره) اختاران الزائد ماهو
فى الآخر لكون الآخر محل التغيير مع كون الاول متحركا قال البركوى
رحمه الله ان كان اول المكررين متحركا فالزائد هو الثانى بلا خلاف
(وبناؤه لمبالغة اللازم لانه يقال قشعر جلد الرجل اذا انتشر شعر
جلده فى الجملة ويقال اقشعر جلد الرجل اذا انتشر شعر جلده
مبالغة) فدل ذلك على ان فى هذا الباب مبالغة ومن هذا الباب
بادر اصله ابودرر كاقشعرر فنقلت حركة الواو الى قبلها
وقلبت الفا لتحركها فى الاصل وانفتاح ما قبلها الآن فصار
ابادر ثم حذفت الهمزة لعدم الاحتياج اليها فصار بادر (وخمسة)
ابواب (منها) اى من الابواب الخمسة والثلثين (الملحق بدحرج)
بزيادة حرفين على الثلاثى المجرد احدهما للمطاوعة والثانى

لمجرد الالحاق (الباب الاول تفعلل يتفعلل تفعللا موزونه تجلبب يتجلبب تجلبابا) قدمه لكون زائده من جنس الاصول (وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف بزيادة التاء فى اوله) ليوافق زائد الملحق به فان قاعدة الالحاق انه ان كان فى الملحق به زائد جئ به فى الملحق موضعه فى الملحق به (وحرف آخر من جنس لام فعله فى آخره) قد عرفت وجه الحكم بكون الزائد فى الآخر (الباب الثانى) من تلك الخمسة (تفوعل يتفوعل تفوعلا موزونه تجورب يتجورب تجوربا) اى لبس الجورب (وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف بزيادة التاء فى اوله والواو بين الفاء والعين * الباب الثالث تفيعل يتفيعل تفيعلا موزونه تشيطن يتشيطن تشيطنا وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف بزيادة التاء فى اوله والياء بين الفاء والعين * الباب الرابع تفعول يتفعول تفعولا موزونه ترهوك يترهوك ترهوكا وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف بزيادة التاء فى اوله والواو بين العين واللام وبناؤه ملازم فقط نحو ترهوك زيد * الباب الخامس تفعلى يتفعلى) بقلب الياء فيهما الفا وقد عرفت انه لا ينافى الالحاق (تفعليا موزونه تسلقى يتسلقى تسلقيا وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف بزيادة التاء فى اوله والياء فى آخره) واعلم ان هذه الخمسة من الستة الملحقة بباب باعى مع زيادة التاء فى اوله للمطاوعة غير فعيل اذا لم يجئ تفعيل بالاستقراء وزاد بعضهم على هذه الملحقات ثلثة ابواب اخر الاول تفعفل يتفعفل تفعفلا موزونه تزلزل يتزلزل تزلزلا وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف بزيادة التاء فى اوله وحرف آخر من جنس فاء فعله بين الفاء والعين والثانى تفعنل يتفعنل تفعنلا موزونه تقلنس يتقلنس تقلنسا وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف بزيادة التاء فى اوله والنون فيما قبل الآخر

والثالث تمفعل يتفعل تمفعلا موزونه تمسكن يتمسكن تمسكنا وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف بزيادة التاء والميم فى اوله فعلى هذا يكون الملحق بتدحرج ثمانية ابواب (اعلم ان حقيقة الالحاق فى هذه الملحقات) الخمسة بتدحرج (بزيادة غير التاء) من حروف العلة وتكرير اللام (مثلا الالحاق فى تجلبب انما هو بتكرير الباء والتاء انما دخلت بمعنى المطاوعة كما كانت فى تدحرج لان الالحاق) اى الزيادة للالحاق (لايكون فى اول الكلمة بل) يكون (فى وسطها اوفى آخرها على ماصرح به فى شرح المفصل) وايضا حروف الالحاق لايكون بمعنى غير الالحاق كما صرح به ابن الحاجب فى شرح المفصل والتاء ههنا بمعنى المطاوعة فلا تكون للالحاق وفيه نظر لان الالحاق جعل مثال الناقص على مثال ازيد منه كما صرحوا به وكذلك الجعل ههنا انما يتأتى بزيادة التاء وغيرها معا لابغيرها فقط فكيف يحكم بان الالحاق بزيادة غير التاء وبان الالحاق لايكون فى اول الكلمة اللهم الا ان يقال المراد ان الزائد لمجرد الالحاق لايكون فى الاول وان الزائد لمجرد الالحاق ههنا غير التاء واما التاء فليست لمجرد الالحاق بل له ولمطاوعة ايضا وكان قول المصنف ان حقيقة الالحاق دون ان يقول ان الالحاق اشارة الى هذا فتدبر (و) بابان (اثنان) من الابواب الخمسة والثلثين قد يجئ (الملحق احرنجم) بزيادة ثلثة احرف على الثلاثى المجرد (الباب الاول) منهما (افعنلل يفعنلل افعنلا لاموزونه اقعنسس يقعنسس اقعنسسا سا) قال التفتازانى معنى اقعنسس خلف ورجع قال ابو عمر وسئلت الاصمعى عنه فقال هكذا فقدم بطنه واخر صدره انتهى وقال صاحب المسعود فى الصرف معناه تأخر ورجع من قعس اذا دخل ظهره وخرج صدره وهو ضد الاحدب (وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف بزيادة

الهمزة فى اوله والنون بين العين واللام) ليوافق زائدى الاصل لما عرفت من قاعدة الالحاق فالهمز للوصل والنون للمطاوعة كما كانتا فى احرنجم (و) بزيادة (حرف آخر من جنس لام فعله فى آخره) كما هو الاصل وهذا لمجرد الالحاق (الباب الثانى افعنلى) بالالف (يفعنلى افعنلاء موزونه اسلنقى يسلنقى اسلنقاء) قال التفتازانى معنى اسلنقى نام على ظهره ووقع على قفاه (وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف بزيادة الهمزة فى اوله والنون بين العين واللام) ليوافق زائدى الاصل (و) بزيادة (الياء) كما هو الراجح عند المصنف (فى آخره) لمجرد الالحاق فيقلب الياء الفا فى الماضى لتحركها وانفتاح ماقبلها وهذا القلب لكونه فى الآخر لا يبطل الالحاق كما عرفت وقيل الزائد هو الالف ابتداء فحينئذ يحتاج الى قلب الالف ياء فى المضارع لانكسار ماقبلها وههنا باب آخر ملحق باقشعر وهو افعأل يفعئل افعئلا لا موزونه اطمأن يطمئن اطمئنانا وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف بزيادة الهمزة فى اوله وحرف آخر من جنس لام فعله فى آخره ليوافق زائدى الاصل وبزيادة همزة اخرى بين العين واللام لمجرد الالحاق وبهذا تم ابواب التصريف احدى واربعين ستة منها للثلاثى المجرد وواحد منها للرباعى المجرد وثلثة منها لما زاد على الرباعى المجرد وواحد وثلثون لما زاد على الثلاثى المجرد وهو ضربان غير ملحق وملحق والاول اثنى عشر بابا والثانى ثلثة انواع النوع الاول ملحق بالرباعى وهو ثمانية ابواب ذكره المصنف ستة منها وذكرنا الباقيين والنوع الثانى ملحق بتدحرج وهو ايضا ثمانية ابواب ذكره المصنف خمسة منها وذكرنا ثلثة اخرى والنوع الثالث ملحق باحرنجم وهو بابان كما ذكره المصنف والنوع الرابع ملحق باقشعر

وهو باب واحد كما ذكرناه وهذا ما وعدناك فى اول الكتاب والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب * واعلم ان من عادة الصرفيين الباحثين عن احوال الفعل وما يشتق منه ان يقسموا الفعل فى ابتداء تعليمهم الى اقسامه الثمانية ليكون عونا للمتعلمين فى معرفة الالفاظ الكثيرة ومعانيها النوعية بسماع واحد منها وسهولة فى ضبطها وحفظها فلما اشار المصنف فى اثناء تعداد الابواب الى تلك الاقسام بعضها بالتصريح والتفصيل وبعضها بالايماء فى ضمن التمثيل اراد ان يجملها ههنا ليكون كالفذلكة لها فقال (اعلم ان الفعل المنحصر فى هذه الابواب اما ثلاثى مجرد سالم الخ واراد بالسالم ما سلمت حروفه الاصلية عن حروف العلة والهمزة والتضعيف ثم انه لما كان من عادتهم ايضا تقسيم الفعل الى اقسامه السبعة ثم بيان ما لكل منها من الاعلال والادغام وسائر الاحوال والاحكام التى به المصنف ايضا فى هذا المقام واشار الى بعض الاحوال والاحكام فى ضمن الامثلة اوفى صريح الكلام فقال * اعلم ان كل فعل اما صحيح وهو الذى ليس فى مقابلة الفاء والعين واللام من الوزن حرف من حروف العلة الخ وليكن هذا آخر ما جرى عليه القلم بمن من علينا وانعم * والحمد لله على الاتمام * وعلى رسوله الصلاة والسلام * وعلى آله واصحابه الكرام ما دارت الليالى والايام

﴿ومن ههنا الى آخره من الضياء على البناء﴾

(ثم اعلم ان الفعل المنحصر فى هذه الابواب) الخمسة والثلثين (اما ثلاثى) وهو ما كان ماضيه على ثلثة احرف (مجرد) عن الزائد (سالم) من حروف العلة والهمزة والتضعيف (نحو كرم) قدم هذا القسم لتقدم العدم السابق لان مفهوم السالم عدمى وغير السالم وجودى تأمل حتى لاتقول ان مفهوم السالم وجودى وغير السالم عدمى لان فيه كلمة نفى (واما ثلاثى مجرد غير سالم) بل معتل اومضاعف اومهموز (نحو وعد) ومد واخذ (واما رباعى مجرد) وهو ما كان ماضيه على اربعة احرف بان يكون جميع حروفه اصلية (سالم) من حروف العلة وما يلحقها (نحو دحرج واما رباعى مجرد غير سالم نحو وسوس) وزلزل (واما ثلاثى مزيد فيه سالم نحو اكرم واما ثلاثى مزيد فيه غير سالم) رباعيا او خماسيا اوسداسيا (نحو اوعد) واتعد واستوعد (واما رباعى مزيد فيه سالم) خماسيا اوسداسيا (نحو تدحرج) واحرنجم (واما رباعى مزيد فيه) خماسيا اوسداسيا (غير سالم نحو توسوس) واوسنوس (ويقال لهذه الاقسام الاقسام الثمانية) لكون مسماها ثمانية (ثم اعلم ان كل فعل) ماضيا اومضارعا اوامرا غائبا اوحاضرا او متكلما ان كان الامر للمجهول واما الجحد المطلق والجحد المستغرق ونفى الحال ونفى الاستقبال وتأكيد نفى الاستقبال والنهى كلها فداخل فى المضارع قال المطرزى فى المصباح وله ثلثة امثلة المفتوح الآخر وما يتعاقب على اوله احدى الزوائد الاربع والموقوف الآخر انتهى يفهم من هذا ان الفعل ثلثة فقط لان السكون فى مقام البيان يفيد الحصر (اما صحيح) لم يقل سالم اشعارا بان الصحيح والسالم عنده بمعنى واحد لااعم منه كما ذهب اليه بعض من الصرفيين كالزنجانى (وهو الذى

لبس فى مقابلة الفاء والعين واللام حرف من حروف العلة وهى الواو والياء والالف) المقلوبة منهما واما المقلوبة من الهمزة فهموز قوله (ولا همزة ولا تضعيف) عطف على قوله حرف من حروف العلة لا على قوله الواو والياء وهو ظاهر قدم الواو لانها اصل لانها متولدة من اقوى الحركات هى الضمة لانها علوية تخرج عن محلها بتحريك الشفتين وانضمامها الى جانب الفوق كما مر مرارا ثم قدم الياء على الالف لانها قريبة من الواو فى الثقل ولان الالف غالبا انما يحصل منهما (نحو نصر) مثال الصحيح السالم (واما مثال وهو) فى اللغة المماثلة والمشابهة يسمى المعتل مثالا لكونه كالصحيح فى احتمال الحركات نحو وعد يعد ويسر يسر وقيل لان امره مثل امر الاجوف وفى اصطلاح الصرفيين (الذى يكون فى مقابلة فائه حرف علة نحو وعد) مثال الواو (ويسر) مثال الياء قدم الواوى لاصالة الواو وهو يجئ من ابواب الثلاثى الا من الاول الا فى لغة بنى عامر قد سبق تفصيله فى صدر الكتاب (واما اجوف وهو) فى اللغة الشئ الخالى جوفه وفى اصطلاح الصرفيين (الذى يكون فى مقابلة عينه حرف علة) واوا او ياء او الفا (نحو قال) من الواوى (وكال) من اليائى والقود والعير والقال وهو يجئ من دعائم الابواب كما مر (واما ناقص وهو) فى اللغة شئ له نقصان وفى اصطلاح الصرفيين (الذى يكون فى مقابلة لامه حرف علة نحو غزا) من الواوى (ورمى) من اليائى سمى ناقصا لنقصان لامه وسقوطه حالة الجزم نحو لم يغز او لنقصان الحركة للرفع نحو يغزو او لخلو آخره عن الحرف الصحيح يقال له ذو الاربعة ايضا لكون ماضيه على اربعة احرف اذا اخبرت عن نفسك قلت عريت وزميت ويجئ من ابواب الثلاثى الا من السادس كما مر (واما لفيف) فى الصحاح الف الشئ بثوبه واللفافة ما يلف على الرجل (وهو الذى

يكون فيه حرفان من حروف العلة وهو على قسمين الاول اللفيف المقرون) سمي به لمقارنة احد حرفي العلة بالآخر (وهو الذي يكون في مقابلة عينه ولامه حرفا علة) اما من جنسين (نحو طوى وشوى) واما من جنس واحد نحو عي او يكون في مقابلة فائه وعينه نحو يوم وويل او في مقابلة فائه وعينه ولامه نحو واو وياء وتخصيص التعريف بالاول لكثرته وقلتهما (والثاني اللفيف المفروق) لافتراق احد حرفي العلة عن الآخر (وهو الذي يكون في مقابلة فائه ولامه حرفا علة نحو وقى يقى) ولوزدنا في التعريفين قيد فقط يخرج عنهما مثل يوم و ويل وواو وياء قدم الصحيح لصحته ثم المثال على الاجوف لتقدم الفاء على العين ثم الاجوف على الناقص لتقدم العين على اللام ثم الناقص على اللفيف لتقدم الواحد على الاثنين ثم من اللفيف ما هو المقرون على المفروق لان المقارنة خير من المفارقة ولقوة معنى الالف في المقرون بخلاف قسميه (واما مضاعف) في الصحاح ذكر الخليل ان التضعيف ان يزاد على اصل الشيء فيجعل مثلين او اكثر وكذلك الاضعاف والمضاعفة يقال ضعفت الشيء تضعيفا واضعفته واضعافه وضاعفه بمعنى انتهى (وهو) في الثلاثي المجرد والمزيد فيه رباعيا او خماسيا او سداسيا (الذي يكون عينه ولامه من جنس واحد) مثاله من الادغام الواجب (نحو مد اصله مدد حذفت حركة الدال الاولى ثم ادغمت) الدال الاولى (في الدال الثانية فصار مد)واما في الرباعي المجرد والمزيد فيه فهو ما كان فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد كذا عينه ولامه الثانية نحو زلزل و تزلزل (الادغام) افعالا من عبارات الكوفيين والادغام افتعالا من عبارات البصريين كذا في الدينقوز وفي الصحاح ادغمت اللجام اي ادخلته في فيه منه ادغام الحروف ويقال ادغم الحرف وادغمه انتهى

ومنه حمار اد غم وهو الذى تسميه العجم ديزح وذلك اذا لم يصدق خضرته ولا زرقته فكانهما لونان قد امتزجا وفى الاصطلاح (ادخال احد المتجانسين) والمتقاربين فى المخرج كالجيم والشين وكالتاء والطاء اوصفة كالجهر والهمس وغيرذلك (فى الآخر) لكن ذلك الادخال بعد ان يصيرا متماثلين ليمكن الادغام نحو اخرج شطأه وقالت طائفة للتخفيف لان المكرر ثقيل على اللسان لما فيه من العود الى حرف بعد النطق به ولابد هنا من قيد آخر وهو من غير فصل بينهما اذالمراد بالادغام ان يرتفع اللسان بهما ارتفاعة واحدة بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك لا على حقيقة التداخل بل على ان يصير حرفا مغايرا لهما بهيئته وهو الحرف المشدد وزمانه اطول من زمان الحرف الواحد واقصر من زمان الحرفين كذا فى شرح الشافية للجاربردى فى تعريف ابن الحاجب للادغام حيث قال الادغام ان تأتى بحرفين ساكن ومتحرك من مخرج واحد من غير فصل انتهى واذا كان بين الحرفين المتجانسين فاصل لايحصل ذلك الارتفاع قال صاحب المفصل الادغام الباث الحرف فى مخرجه مقدار الباث الحرفين وقريب من هذا قول صاحب المغرب الادغام هورفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة والمناسب للمعنى اللغوى من بين هذه التعريفات ماذكره المصنف (وهو ثلثة انواع) النوع (الاول واجب وهو ان يكون الحرفان المتجانسان) فى كلمة واما اذا كانا فى كلمتين نحو ضرب بكر فلا (متحركين او يكون الحرف الاول) من المتجانسين (ساكنا) سكونه اصلى او بعد النقل الى الساكن الذى قبله (والثانى متحركا) منهما مثال المتجانسين المتحركين (نحو مد) ومثال ماكان فيه الاول ساكنا والثانى متحركا بعد نقل حركة الاولى الى ماقبله من المتجانسين فى كلمة (يمد) ولو مثل بمدا مصدرا لكان

مثالا لسكون الاول ساكنا والثانى متحركا من غير النقل ومثال
كون الاول ساكنا والثانى متحركا من المتجانسين فى كلمتين نحو
لم اقل لك ولم يذهب بكريك واما المتقاربان سواء كانا فى كلمة او فى
كلمتين وسواء كانا متحركين او الاول ساكنا والثانى متحركا فنوعان
نوع يلزم فيه الادغام كاللام والراء نحو بل ران فان ادغامهما
لازم وكالنون وحروف يرملون فان ادغام النون فى هذه الحروف
لازم بغنة فى البعض كالواو واليساء بغيرها فى غيرهما ونوع يجوز
فيه الادغام نحو اخرج شطأه وقالت طائفة واظطلم واصطبر
وغيرها * فائدة * واعلم ان الادغام انما يكون فى غير الالحاق وفى
غير الالباس اذ فيهما لا يجوز نحو قرددوصكك كما بين فى المطولات
(و) النوع (الثانى جائز وهو ان يكون الحرف الاول من المتجانسين
متحركا و) الحرف (الثانى ساكنا بسكون عارض نحو لم يمد
بحركات الدال الثانية) الضمة والفتحة والكسرة (اصله) يعنى
لم يمد (لم يمدد فحركت الدال الثانية) بعد نقل حركة الدال
الاولى الى الميم حتى يلزم اجتماع الساكنين على غير حده فيحتاج
الى التحريك (اما بالفتح او بالضم او بالكسر لكون سكون الثانى
عارضا) بدخول الجازم فيمكن الادغام (و) النوع (الثالث
ممتنع وهو ان يكون الحرف الاول من المتجانسين متحركا و) الحرف
(الثانى ساكنا بسكون اصلى نحو مددت) فان قلت ما الفرق بين
مددت مددنا وبين لم يمد مع ان سكون الثانى فيهما عارض
بدخول التاء والنون وبدخول الجازم حتى حكم بان سكون الاولين
اصلى وسكون الثانى عارض قلنا سكون الاولين حصل
بالداخلى وهو ضمير الفاعل الذى كالجزء الداخلى من الفعل ولو
لم يسكن لزم توالى اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة
لشدة اتصاله به كما مر مرارا فكان اصليا واما فى لم يمد لما كان

السكون عارضا بدخول الجازم الذى هو بمنزلة الخارجى لانه
ليس بلازم لزوم الفاعل فعله كان عارضا لم تجد فى هذين النوعين
ما كان الحرفان فيه متقاربين من الامثلة والمضاعف يجئ من دعايم
الابواب نحو مد يمد وفر يفر وعض يعض كما مر فى صدر الكتاب
وقد يجئ من الباب الخامس نحو حب فهو حبيب ولب فهو لبيب
قدم المضاعف على المهموز لان المضاعف صحيح فى اصله لانه
ليس فى مد حرف علة بخلاف المهموز (واما مهموز وهو الذى
يكون احد حروفه الاصلية همزة نحو اخذ سأل وقرأ) الفاء فى
(فان كانت الهمزة فى اوله يسمى مهموز الفاء) تفسيرية وتفصيلية
وهو يجئ من خمسة ابواب نحو اخذ يأخذ وارب يأرب واهب
يأهب وارج يأرج واسل يأسل يعنى لايجئ من الباب السادس
(وان كانت) الهمزة (فى وسطه) اى فى وسط اللفظ (يسمى
مهموز العين) وهو يجئ من ثلثة ابواب نحو رأى يرئى ويئس ييئس
ولؤم يلؤم يعنى لايجئ من الاول والثانى والسادس (وان كانت)
الهمزة (فى آخره يسمى مهموز اللام) ويجئ من اربعة ابواب
نحو هنأ يهنئ وسبأ يسبأ وصدئ يصدأ وجرء يجرأ كذا فى المراح
يعنى لايجئ من الاول والسادس (فهذه سبعة اقسام يجمعها
هذا البيت) قوله (صحيح مثال ومضاعف * لفيف
وناقص ومهموز اجوف) اما خبر مبتدأ محذوف اى هو واما بدل الكل
من هذا البيت * يقول الفقير احمد * الى ربه الغنى الصمد * قد
اتممت بياض هذه الاوراق بعون الله الملك الخلاق * فى آخر يوم
من رمضان * الذى كل يوم منه ذو شان * من ست واربعين والف
من هجرة ذى الفرقان * فى يوم الخميس الذى بارك ذو الاحسان *
فى وقت الضحى الذى اقسم به الرحمن *
بسر مرادى بحرمة النبى يارحمن

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى خلق الانسان وعلمه البيان * وفضله بالعقل والعلم على سائر الحيوان * جلت اسماؤه عن ان يعرضها التصريف والانفعال * وعلت افعاله عن ان يعتورها الاخلال والاعتلال * والصلوة على المشتق من مصدر الفضل والحكم الجامع لمحاسن الافعال ومكارم الشيم * محمد المذكور اسمه فى الكتب المنزلة من السماء * المنصوص بالقرآن على كونه خاتم الانبياء * وعلى آله الاطهار واصحابه الاخيار * ومن تبعهم من الابرار الى يوم الحشر والقرار * مابنى الماضى على الفتح والامر على السكون * واعرب المضارع وقت عدم الاتصال والقرون (و بعد) فيقول العبد الفقير المحتاج الى رحمة ربه القدير السيد محمد بن الحاج حميد الكفوى غفرا لله له ولوالديه بالنبى المدنى * لما رأيت الرسالة الموسومة بالامثلة التى ظهرت ظهور الشمس فى النهار بالالسنة مرغوبة مقبولة بين الانام ومفيدة مختصرة فى اداء المرام * اردت ان اشرحها واذكر اثر كل كلمة منها مناسبات

عثر عليها فكرى الفاتر ونظرى القاصر بعون الله القادر فبذلت الجهد فى مراجعة الكتب المصنفة والشروح المؤلفة فى علم التصريف لا سيما الشرح المنسوب الى العلامة التفتازانى والى السيد السند الجرجانى للزنجانى فالمرجو من خلانى وخلص اخوانى انيذكرونى بصالح الدعاء و يستروا المثالب والخطاء ولايبادروا على انكارما انجه الخاطر الفاترفانى كنت فيه كما قال الشاعر *اذا احسست فى لفظى قصورا * وخبطانى البلاغة والبيان * فلا تأخذ بنقصى ان رقصى * على مقدار تنشيط الزمان * قال المصنف رحمه الله تعالى عملا بالحديثين المشهورين والخبرين المأثورين واقتداء بالكتاب الكريم (بسم الله الرحمن الرحيم) اقول الباء متعلق بمحذوف تقديره بسم الله اقرأ وهو فى الاصل سمو نقلت حركة الواو الى الميم لكونها حرف علة متحركة وماقبلها حرف صحيح ساكن ولاستثقال الضمة عليها ثم حذفت لسكونها وسكون التنوين فاعطى التنوين الى ما قبلها فصار سم ثم جئ بهمزة الوصل لرفضهم الابتداء بالساكن فصار اسم ثم ادخل الباء فسقط همزة الوصل وحذفت فى الخط لكثرة استعمال بسم الله وطولة الباء عوضا عنها (واصل لفظة الله اله حذفت الهمزة وعوض عنها الالف واللام فصار اللاه ثم ادغم اللام فى اللام فصار الله وعند صاحب الكشاف اصله الاله فحذفت الهمزة الثانية تخفيفا ونقلت حركتها الى اللام ثم ادغمت فصار الله وقيل اصله ولاه قلبت الواو همزة لاستثقال الكسرة عليها فصار اله ثم ادخل الالف واللام وادغم فصار الله وقيل اصله لاه (والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان من رحم تفيد ان المبالغة كالغضبان من غضب والعليم من علم وانما قدم الرحمن على الرحيم لان الرحمن

يتناول رحمة الدنيا بخلاف الرحيم ورحمة الدنيا متقدمة فى الوجود
ولانه صار كالعلم حيث لا يوصف به غير الله تعالى فناسب ان يقارن
العلم بخلاف الرحيم ولان الرحمن ابلغ من الرحيم لكثرة حروفه
اذ الواضع لا يزيد حرفا الا لمعنى (الامثلة) اى الابنية والصيغ وهى
الكلمات باعتبار هيئات تعرض لها من الحركات والسكنات وتقديم
بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه والامثلة جمع قلة استعيرت
ههنا للكثرة (المختلفة) باختلاف الهيئات كنصر ينصر ونحوهما
من المشتقات وقوله الامثلة مبتدأ خبره محذوف وهو هذا الذى
سنذكره او بالعكس او مبتدأ خبره قوله (نصر) الخ واعلم ان
الفعل ثلثة امثلة الاول مفتوح الآخر كنصر ويسمى الماضى عرفه
بعضهم بانه الفعل الذى دل على معنى وجد فى الزمان الماضى
واعترض عليه بان هذا التعريف فاسد لان معرفة المحدود
متوقفة على معرفة الحد ومعرفة الحد متوقفة على معرفة اجزائه
ومن اجزاء هذا التعريف الماضى فمعرفة الماضى متوقفة على نفسه
اذ الموقوف على الموقوف على الشئ موقوف على ذلك الشئ واجيب
بان المراد بالماضى اللغوى والمعرف هو الاصطلاحى ولا يخفى
عليك ان كون الماضى صفة للزمان ينادى باعلى صوت
على ان المراد اللغوى لا الاصطلاحى واعترض عليه ايضا بان هذا
التعريف ليس بصحيح لا طردا ولا عكسا لانه يصدق على قولنا
لم يضرب مع انه ليس بماض ولم يصدق على قولنا ان ضربت
ضربت مع انه ماض واجيب بان المراد من الدلالة الدلالة
الوضعية ودلالة لم يضرب على الزمان الماضى ليست بوضعية
بل بواسطة دخول لم وكذلك دلالة ان ضربت ضربت على
زمان الاستقبال ليست بوضعية بل بواسطة دخول حرف الشرط
فلا يتوجه النقض المذكور وانت خبير بان المركبات موضوعة

لمعانيها التركيبية فيصدق التعريف على المركب فيتوجه النقض
المذكور الا ان يقال لا يقال على ان المركب الفعل فلا يدخل في الجنس
فافهم بقي ههنا شئ وهو ان هذا التعريف غير صادق على نحو
بئس ونعم وبئس وعسى وما اشبه ذلك اذ ليس شئ منها يدل
على الزمان الماضي مع ان كلا منها يسمى ماضيا كما لا يخفى
ويمكن ان يقال المعرف الماضي المتصرف وهذه الافعال من
الجوامد فلا يضرنا خروجها ولو سلم ان المعرف مطلق فالجواب
ان تجرد هذه الافعال من الزمان الماضي عارض فلا اعتداد به
وكذا الكلام في صيغ العقود نحو بعت واشتريت وامثاله (ثم اعلم
ان الماضي مبني على الفتح اما بناؤه فلفوات موجب الاعراب
اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة والاصل في الافعال البناء
واما بناؤه على الحركة فلمشابهة الاسم في وقوعه خبرا نحو زيد
ضرب او ضارب واما بناؤه على الفتح فلخفته واثقل الفعل اولانه
لو بني على الضم لجمعت ضمتان في مضمومة العين وهو مستثقل
ولزم الخروج من الكسرة الى الضمة في مكسور العين ولالتبس
الواحد بالجمع اذا حذفت واو الجمع واكتفى بالضمة ولو بني على
الكسر لجمعت الكسرتان في مكسور العين ولزم الخروج
من الضمة الى الكسرة في مضموم العين ولان الفتح اخ السكون
لانه جزء الالف لما ثبت من ان الالف مركب من الفتحتين والالف
اخ السكون لكونه ملزومه حيث لم يوجد بلا سكون والحرف
الثاني من الماضي لا يكون الا متحركا اذ السكون يستلزم اختلاط
الابنية وقبل لالتقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع البارز
المتحرك به فتأمل (فان قيل لم قدم الماضي على المضارع قلنا الان
الماضي يدل على الزمان الذي هو قبل زمان المضارع في الوجود
وان كان بعده في الاتصاف فلهذا قدم عليه اولانه مزيد عليه

والمضارع مزيد والمزيد عليه مقدم على المزيد اولانه مشتق منه والمضارع مشتق اولانه يدل على الثبات والوقوع بخلاف المستقبل وان قيل لم اختار المصنف هذا اللفظ للوزن قلنا لكونه من النصرة التي فيها اليمن والثاني من الامثلة الثلاثة للفعل المعرب الآخر مثل (ينصر) ويسمى المضارع وهو ما كان في اوله احدى الزوائد الاربع وهو الهمزة والتاء والنون والياء يجمعها انيت اواتين اونأتي فان قيل هذا التعريف باطل لانه يصدق على نحو يزيد ويشكر ويعوق ويغوث لان في اول كل منها احدى الزوائد الاربع وعلى نصر لان في اوله احدى الزوائد الاربع وهي النون مع انه ليس بمضارع (اجيب عن الاول بان كل واحد منها مضارع في اصل الوضع ثم نقل الى الاسمية وجعل علما فباعتبار الوضع الاصلي كل واحد منها فعل مضارع داخل في التعريف ولا يضره غلبة الاسمية لان المراد بقولنا ما في اوله احدى الزوائد الاربع باعتبار الوضع الاصلي تأمل فانه لا يشفي العليل بل الجواب ان كلة ما في التعريف عبارة عن الفعل فلا يصدق على مثل هذه الكلمات لكونها اسماء الافعال فلا يلزم المحذور واجيب عن الثاني بان المراد فعل ماض زيد في اوله احدى الزوائد الاربع والنون في نصر ليست بزائد على نفس الكلمة بل من الكلمة فان قيل فعلى هذا يدخل في التعريف نحو اكرم وتكسر وتباعد مع ان كلا منها ليس بمضارع قلت المراد بقولنا ما كان في اوله احدى الزوائد الاربع زيدت بقصد المضارعة والزوائد في اكرم وتباعد وتكسر ليست بقصد المضارعة اقول المراد بالزوائد الاربع ليس الهمزة والنون والتاء والياء مطلقا بل الهمزة التي تكون للمتكلم وحده والنون التي تكون له مع غيره

وكذا التاء والياء فلا يتوجه النقض بمثل نصر ولا بمثل اكرم
وتباعد فان قلت تعريف المضارع بما ذكر منقوض بامثلة
الزائد تكون فى اول الماضى لافى اوله والا لدخلت الزوائد على
حروف المضارعة اذهى اول المضارع فانه مجموع المزيد عليه
والمزيد لاحدهما وحده كما لايخفى قلت فى الكلام اضمار تقديره
كان فى محل اوله اوفى اول ماضيه فان قلت لم زيدت هذه الحروف
فى اول المضارع قلت للفرق بينه وبين الماضى فان قلت لم جعل
الفرق بالزيادة دون النقصان مع انه يحصل به ايضا قلت لانه
على تقدير النقصان يكون اقل من القدر الصالح فلا يصلح
لان يكون مستقبلا هذا فى الثلاثى واما غيره فحمل عليه فى الزيادة
ولم يعكس لان الثلاثى اصل فان قلت لم زيدت فى المستقبل
دون الماضى قلت لان الماضى اول فعل وضعه الواضع فلما اراد
ان يضع فعلا آخر لزمان آخر وضع المضارع وغيره بالزيادة
اولان الحال والاستقبال بعد الماضى والمزيد بعد المزيد عليه فاعطى
السابق للسابق واللاحق للاحق فان قلت لم زيدت فى الاول دون
الآخر مع ان الآخر اولى بالزيادة قلت لئلا يلتبس بالماضى لان بزيادة
الالف فى الآخر يلتبس بالتثنية وبزيادة النون بجمع المؤنث وبالتاء
بنصرت وفى زيادة الياء لا التباس الا انه لم يزد فى آخره تبعا لاخواته
وحملا للقليل على الكثير فان قلت لم زادوا هذه الحروف دون
غيرها قلت لان الزيادة مستلزمة للثقل وهم احتاجوا الى حروف
تزاد لنصب العلامة فوجدوا اولى الحروف بذلك حروف المد
واللين لخفتها ولكثرة دورها فى كلامهم اما بانفسها او ببعضها
عنها اعنى الحركات الثلثة فزادوها وقسموها على تلك الافعال
على مايقتضيه المناسبة كما سنذكرها ان شاء الله تعالى فلما
لم يبق لنفس المتكلم مع غيره حرف من هذه الحروف زادوا النون

لقربها من حروف العلة فى خروجها عن هواء الخيشوم ولشبهه بها فى نيابته عن الحركات الاعرابية فى امثلة الخمسة كما ان حروف العلة تنوب عنها فى الاسماء الستة المعتلة (ثم اعلم ان المضارع معرب اذا لم يتصل به نون التأكيد و نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احديهما يكون مبنيا اما كونه معربا وقت عدم الاتصال فلان اسم الفاعل اخذ منه العمل فاعطى الاعراب له عوضا اولكثرة مشابهته له حيث شابهه فى الحركات و السكنات ووقوعه صفة للنكرة وخبرا للمبتدأ و دخول لام الابتداء عليه وفى ان الفعل المضارع و اسم الفاعل عند اطلاقهما يتبادر الفهم الى الحال نحو زيد يصلى وعمرو مصل وفى ان المضارع معان تتعاقب على صيغته بتعاقب العوامل و هى كونه مأمورا به وعلة ومعطوفا و مستأنفا كما ان للاسم معان تتعاقب بتعاقب العوامل وهى الفاعلية والمفعولية والاضافة فلهذا اشتركا فى الاعراب واما كونه مبنيا عند الاتصال فلان نون التأكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب يلزم دخوله فى وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على الكلمة الاخرى ولان نون جمع المؤنث فى المضارع يقتضى ان يكون ماقبلها ساكنا لمشابهتها نون الجمع المؤنث فى الماضى فلا يقبل الاعراب (فان قلت لم سمى هذا القسم من الفعل مضارعا قلت لان المضارعة فى اللغة المشابهة فلمشابهة هذا الفعل بالاسم فى الوجوه التى ذكرناها فيما سبق قيل له مضارع (فان قلت لم قدم المضارع على المصدر مع انه اصل فى الاشتقاق قلت نظرا الى اصالته فى العمل لان المضارع عامل فى المصدر بلا عكس ولان المصدر معمول والمضارع عامل والعامل مقدم على المعمول طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع (فان قلت لم اعتبر جهة اصالة الفعل

فى العمل ولم يعتبر جهة اصالة المصدر فى الاشتقاق قلت لان اصالته فى العمل متفق عليه بخلاف اصالة المصدر فى الاشتقاق لانه مختلف فيه بين البصريين والكوفيين كما سنبين ان شاء الله تعالى (نصرا) مصدر غير ميمى والمصدر هو الاسم الذى اشتق منه الفعل فهو اصل فى الاشتقاق عند البصريين وعند الكوفيين فرع حجة البصريين ان الفعل يدل على الحدث والزمان فلو كان المصدر مشتقا منه لدل على ما دل عليه وعلى معنى ثالث كما دلت اسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول فلما لم يكن المصدر كذلك علم انه ليس مشتقا منه وحجة الكوفيين ان المصدر يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته الا يرى انك تقول قام قياما فيعتل باعتلاله وتقول قاول مقاولة فيصح لصحته وقالوا ايضا ان الفعل عامل فى المصدر ومرتبة العامل تكون قبل مرتبة المعمول ومقدما عليه فليتأمل والكل من الجانبين ابحاث كثيرة تركتها حذرا عن الاطناب (واعلم انه اتحد صيغة المعروف والمجهول فى المصدر واكتفاء بصيغ الافعال فاذا قيل ضرب ضربا علم ان المصدر معلوم فاذا قيل ضرب ضرب ضربا علم انه مجهول واذا لم يذكر الفعل علم بالقرائن (فان قيل لم سمى هذا الاسم مصدرا قلنا لان هذه الاشياء التسعة وهى الماضى والمضارع والامر والنهى واسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان والآلة تصدر عنه فيكون هذا الاسم مصدرا لهذه الاشياء ومكان الصدور فلهذا سمى به (فان قلت لم قدم المصدر على اسم الفاعل قلت لان اسم الفاعل مشتق من المصدر بالواسطة لانه مشتق من المضارع والمضارع مشتق من الماضى والماضى مشتق من المصدر والمشتق منه اصل من المشتق وهو المصدر ولا يوجد فى الفاعل اصالة اخرى كما وجدت فى الفعل (فهو ناصر)

اسم فاعل وهو ما اشتق من المضارع لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث
واشتق من المضارع لما بينهما من المناسبة المذكورة ثم الفاعل
اما مأخوذ من الثلاثي او من غيره اما المأخوذ من الثلاثي فلا كثر
ان يجئ على وزن فاعل وكيفية اخذه من المضارع ان يحذف
حرف المضارعة منه وتزاد الالف بين الفاء والعين ويكسر
ماقبل الاخر اما حذف حرف المضارعة فللفرق بينهما واما
الزيادة فلئلا يلتبس بالماضي واما اختيار الالف فلخفتها واما
الزيادة بين الفاء والعين فلانه لو زيدت في الاول لزم الابتداء بالساكن
ولو حرك يخرج عن حقيقة وضعه الاصلي على انه يلتبس
بالمضارع المتكلم او الامر ولو زيدت في الآخر لالتبس بمثنى
الماضي ولو زيدت ما قبل الآخر لالتبس بالمصدر نحو ذهاب
وبصيغة المبالغة من الفاعل نحو نصار لان الانجام تترك كثيرا
فلا اعتداد بها واما كسر ماقبل الآخر فلانه اولم يكسر لا يخلو
من ان يفتح او يضم او يسكن لاسبيل الى الاول لانه يلتبس بماضي
المفاعلة ولا الى الثاني لان الضم مستثقل ولا الى الثالث لانه يستلزم
التقاء الساكنين على غير حده وهو غير جائز فان قلت هل لا يلزم
الالتباس على تقدير الكسر بامر باب المفاعلة نحو قاتل قلت نعم الا انه
ابقى مع ذلك للضرورة مع ان الالتباس بالامر اولى من الالتباس
بالماضي ومن الثقل على تقدير الضم وان لم يوجد ذلك الالتباس
فيه اما ان وجد الاولوية من الاول فان هذا الالتباس التباس
الشيء بما يشابهه لان الامر مشتق من المضارع واسم الفاعل
مشابه به بل مشتق منه ايضا بخلاف الالتباس بالماضي لان المشابهة
بينهما ليست كذلك واما وجه الاولوية من الثاني فلان هذا
الالتباس قد يزول بالانجام بخلاف الثقل اللازم من الضم لانه
لا يزول اصلا واما تحريك الاول فلئلا يلزم الابتداء بالساكن واما

فتحه فلاجل الالف وقدم اسم الفاعل على المفعول لان الفاعل
لازم لكل فعل دون المفعول اولان الفاعل موجد الفعل غالبا
والمفعول مايقع الفعل عليه والايجاد قبل الوقوع اولان الفاعل
مشتق من المعلوم والمفعول مشتق من المجهول والمعلوم مقدم
على المجهول اولان الفاعل عمدة والمفعول فضلة وكذا اسمهما فان
قلت لم اتى بكلمة هو فى الفاعل وذاك فى المفعول قلت تنبيها
على ان الاصل فى استعمال الصفات سبق موصوفاتها ولانه يلتبس
الفاعل بالمفعول فى المزيدات فحمل الثلاثى عليها لانها كثيرة
والثلاثى قليل وحمل القليل على الكثير اولى ولئلا يلزم عطف المفرد
على الجملة واما عطفه بالفاء فاشعارا بفرعية الفاعل والمفعول
واشارة الى ان اتصاف الفاعل بالفاعلية عقيب صدور الفعل
(وذاك منصور) اسم مفعول وهو ما اشتق من المضارع المجهول
لمن وقع عليه الفعل وصيغته من الثلاثى المجرد على وزن مفعول
غالبا وكيفية اخذه ان يحذف منه حرف المضارعة ويزاد ميم
مضمومة ويضم ماقبل آخره ثم اشبع ليتولد منه الواو واما
حذف حرف المضارعة فلما مر فى الفاعل واما الزيادة فلئلا يلزم
الابتداء بالساكن واما الميم فلشبهها بالواو فى كونها شفوية
مع تعذر حروف العلة اما الالف فلتعذر الابتداء بالساكن
واما الواو فلعدم زيادته فى الاول واما الياء فلوقوع الالتباس
بالمضارع واما فتحه فلخفته ولانه يلزم الالتباس بمفعول باب الافعال
على تقدير الضم وباسم الالة على تقدير الكسر اما ضم ماقبل
الآخر فلئلا يلتبس باسم المكان واما اشباع الضمة فلعدم
مفعل فى كلامهم فاذا فعلت هكذا فى ينصر يحصل منصور على
وزن مفعول فان قلت لم اشتق اسم المفعول من المضارع واذا
اشتق منه فلم اشتق من المجهول قلت اما اشتقاقه من المضارع

دون غيره فلا تباع لاسم الفاعل لمواخاة بينهما و اما اشتقاقه من المجهول فلما سبة بينهما فى الاسناد الى مفعول مالم يسم فاعله (فان قلت لم ذكر ههنا اسم الاشارة دون الضمير كما فى الفاعل قلت لئلا يلزم تفكيك الضمير و لم يعكس لان الضمير اعرف والاعرف اشرف فاعطى للشريف الذى هو الفاعل اولان بين الفاعل و بين هو مناسبة لان هو ضمير مرفوع والفاعل ايضا مرفوع فاعطى له وكذا بين المفعول وذاك مناسبة لان المفعل منصوب و ذاك مشابه لكاف الخطاب المنصوب فى مثل ادعوك من حيث التعريف والافراد فان قلت لم قدم اسم المفعول على قوله (لم ينصر) قلت لكون مفهومه وجوديا بخلاف الجحد والوجودى لشرفه اولى بالتقديم فلذا قدمه عليه (واعلم ان من الحروف الجازمة الداخلة على المضارع لم وله اثران لفظى و هو حذف حركة الاعراب ونون يقوم مقامها ومعنوى و هو نقل المضارع المثبت الى الماضى ونفيه فاذا اردت ان تنقل المضارع المثبت الى الماضى ونفيه تقول لم ينصر مثلا فتسقط حركة الاعراب فى المفردات الخمسة اعنى المفرد المذكر الغائب والمخاطب و المفرد المؤنثة الغائبة و المتكلم وحده اومع غيره وتسقط ايضا نون الاعراب عن الامثلة الخمسة اعنى التثنية والجمع المذكر المخاطبين والغائبين والواحدة المخاطبة لان النون فيها علامة للرفع كالضمة فى الواحد كما سيجى ان شاء الله تعالى فكما يحذف الحركة كذلك يحذف النون فى جزم المضارع وعلامة الجزم فيه سقوط الحركة من المفردات وسقوط النون من الامثلة الخمسة (فان قلت لم تعمل لم قلت لاختصاصها بالفعل فان قلت لم وجب ان تعمل الجزم قلت لانها لما شابهت بان من حيث انها تدخل على المضارع فتنقله الى معنى الماضى كما ان تدخل على الفعل فتنقله الى معنى الاستقبال

سواء كان ماضيا او مضارعا عملت عملها و انما قدم على قوله (لاينصر) لانه قليل اللفظ والمعنى بالنسبة اليه والقليل قبل الكثير اما كونه قليل اللفظ فظاهر واما كونه قليل المعنى فان فى لما توقع واستغراق لبس فى لم كما سيجئ ان شاء الله تعالى * واعلم ان من الجوازم لما وله اثر ان لفظى ومعنوى اما اللفظى فالحذف واما المعنوى فالنقل كما فى لم والفرق بين لم ولما ان فى لما توقع لانه لنفى قد فعل ولم لنفى فعل فلما فى النفى بمنزلة قد فى الاثبات وفى قد معنى التوقع وكذلك فى لما تقول لقوم ينظرون ركوب الامير قد ركب فى الاثبات ولما يركب فى النفى وايضا فى لما استغراق واستمرار لبس فى لم تقول ندم آدم عليه السلام ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولم يلزم استمرار نفى النفع الى وقت الاخبار وتقول ندم ابليس ولما ينفعه الندم ولزم استمرار عدم النفع من الماضى الى الحال وايضا يختص لما بجواز حذف الفعل المنفى بها اذا دل عليه دليله نحو شارفت المدينة ولما اى ولما ادخلها بخلاف لم فانه لايجوز حذف فعله الا شاذا وايضا لما يختص بعدم دخول ادات الشرط عليها بخلاف لم فلا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب وايضا لما مشترك بين كونه اسما و حرفا ولم مخصوص بكونه حرفا وانما عملت لما الجزم لما مر ووجه تقديمه على نفى الحال انه يدل على الزمان الماضى ونفى الحال على الحال و الماضى مقدم على الحال فى الوجود فلهذا قدمه واما تقديم قوله (ماينصر) على قوله (لاينصر) فلدلالة الاول على الحال و الثانى على الاستقبال والحال مقدم على الاستقبال فى الوجود (واعلم انه يدخل على المضارع ماولا النافيتان فلا يتغيران صيغته بحذف حركة الاعراب ونونه لان التغيير من اثر العامل و كلاهما ليسا بعامل بل يتغيران معناه من الاثبات الى النفى لكن ما

لنفي الحال ولا لنفي الاستقبال فاذا اردت نفي ينصر مثلا حالا تقول ماينصر فاذا اردت نفيه استقبالا تقول لاينصر وانما اخر قوله (لن ينصر) عنه لان في معناه زيادة فانه يدل على تأكيد نفي الاستقبال ولا ينصر على نفي الاستقبال فقط فالمطلق مقدم على المقيد ولان لن مركب على قول ولابسيط والبسيط مقدم على المركب فلذا قدمه واعلم ان لن من النواصب وله اثران لفظي ومعنوي فاللفظي هو الابدال والاسقاط لان الناصب يدخل على المضارع فيبدل من الضمة الى الفتحة ويسقط النونات سوى نون جمع المؤنث والمعنوي هو تخصيص المضارع بالاستقبال ونفيه على سبيل التأكيد فاذا اردت تخصيص ينصر بالاستقبال ونفيه تقول لن ينصر واصل لن عند الخليل لا ان فحذفت الهمزة تخفيفا فالتقى الساكنان احدهما الالف والاخر النون فحذفت الالف ثم ركب اللام مع النون فصار لن فعلى هذا لن مركب من لا وان فلهذا عمل عمل لا وان اعني النفي والنصب فنفيه مستفاد من لا ونصبه مستفاد من ان وذهب سيبويه الى انها كلمة برأسها موضوعة للنفي والنصب وليست بمركبة وقال الفراء اصله لا فابدل الالف نونا ولما فرغ المصنف من الامثلة الاخبارية شرع في الانشائية فقال (لينصر) امر غائب وهو صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل الغائب وانما بدأ بالغائب لان صورة المضارع باقية فيه بخلاف الحاضر اولان الغائب معرب بالاتفاق اولانه مقدم في الماضي والمضارع فقدم ههنا وقدم الامر على النهي لان الامر للطلب والنهي للكف والطلب اصل من الكف او لان مفهوم الامر وجودي ومفهوم النهي عدمي والوجود مقدم على العدم من وجه كالحيوة من الموت ولشرفه اولى بالتقديم ثم اعلم بانه زيدت في الاول اللام دون غيرها لان اللام من وسط المخارج كما

ان الغائب بين المتكلم والمخاطب فى الكلام فناسبه اللام ولم يزد من حروف العلة مع انها اولى بالزيادة لئلا يجتمع حرفا علة وانما زيدت فى اوله دون الآخر مع ان الآخر محل الزيادة و النقصان لانها عامل ومرتبة العامل مقدم وانما كسرت هذه اللام مع ان الاصل فى الحروف الواردة على هجاء واحد ان تفتح فرقا بينها وبين لام الابتداء ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل اشبهت اللام الجارة التى تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت كالجارة وانما عملت الجزم لانها مشابهة بان الشرطية فى لزومه المضارع و نقل معناه من الاخبار الى الانشاء (لينصر) نهى غائب وهو صيغة يطلب بها ترك الفعل عن الفاعل الغائب وانما عملت لا الناهية الجزم لما ذكرنا فى لام الامر فان قلت ما الفرق بين لا النافية ولا الناهية قلت الفرق بينهما من وجهين احدهما ان الناهية تجزم المضارع بخلاف النافية اذلا عمل لها فى الفعل من حيث اللفظ كما مر و الثانى ان النافية لا طلب فيها بل هو لمجرد الاخبار عن ترك الفعل بخلاف الناهية فان فيها طلب ترك الفعل و انما قدم النهى على الحاضر لانه لما كان بينه وبين امره مناسبة فى كونهما غائبين ناسب ان يذكر بعده فلذا ذكره ثم قال (انصر لا تنصر) وانما قدم امر الحاضر على نهيه فلما مر فى الغائب اقول الثالث من الامثلة الموقوف الاخر ويسمى الامر نحو انصر اصله لتنصر فحذف اللام للتخفيف ولكثرة استعماله وحذف حرف الاستقبال ايضا للفرق بينه وبين مخاطب المضارع فاجتلبت الهمزة ليمكن الابتداء واختيرت الهمزة لكونها اقوى و الابتداء بالاقوى اولى ثم ضمت الهمزة لانها لو لم تكن مضمومة فلا تخلو من ان تكون مفتوحة اومكسورة اذلا سبيل الى السكون لفوات الغرض فلو كانت مفتوحة لالتبس الامر بالمضارع المتكلم فى الوقت

على انه يجوز غفلة السامع عن حركة لام الفعل ولو كانت مكسورة لزم الانتقال من الكسرة الى الضمة وهو مستثقل فوجب الضم للاتباع ولان فى ضم هذه الهمزة نوعا من الخفة وتسهيل النطق وتيسير التلفظ بسبب اتباع حركة همزة الوصل حركة عين الفعل لجريان اللسان على وتيرة واحدة وفى هذا الامر اختلاف بين البصريين والكوفيين فذهب البصريون على انه مبنى على السكون لان سبب اعرابه مشابهته الاسم بواسطة حرف المضارعة وقد انتفت فانتفى الاعراب الذى هو المسبب لان انتفاء السبب يستدعى انتفاء المسبب وانما بنى على السكون لان الاصل فى البناء البناء على السكون اذ هو مقابل الاعراب والحركة مقابل السكون والاصل فى الاعراب ان يكون بالحركة فينبغى ان يكون الاصل فى البناء البناء على السكون ومذهب الكوفيين انه معرب وحرف المضارعة مقدرة فيه ولكل من الفريقين على ما ذهبوا حجج ومرجحات تركت ذكرها لئلا يطول الكلام ولما فرغ المصنف عن ذكر الافعال الكثيرة الاستعمال وبعض الاسماء مما شاركت اياها فى الاستعمال شرع فى ذكر سائر الاسماء فقال (منصر) وهذا لفظ مشترك بين المعانى الثلثة الزمان والمكان والحدث ويسمى باعتبار الاول اسم زمان وباعتبار الثانى اسم مكان وبالثالث المصدر الميمى زيدت فى اوله ميم للفرق بينه وبين الماضى والمختير الميم للمرفى المفعول من ان زيادة حرف العلة متعذرة والميم قريبة من الواو فى كونهما شفوية وفتحت الميم لانها قائمة مقام حرف المضارعة وهى مفتوحة فاعطى حركتها لما هو قائم مقامها واما فتح العين فلمخفته واسكن الفاء لئلا يلزم توالى اربع حركات فى كلمة واحدة وانما اختير الفاء لانه لزم التوالى المذكور من الميم ورفعه باسكان ما هو اقرب منه اولى وانما قدمه على اسم

الالة لكثرة استعماله بالنسبة الى الالة لعدم مجيئها من جميع الافعال اولانه خفيف لان الميم فيه مفتوح والخفيف اولى بالتقديم (منصر) اسم آلة وهواسم مشتق من يفعل للالة فاصل منصر ينصر حذف حرف المضارعة للفرق بينه و بين مضارعه ثم زيدت الميم ليمكن الابتداء به اذلاسبيل الى تحريك النون اما بالفتح فللالتباس بالماضى المعروف اوالمجهول واما بالكسر فللزوم الخروج من الكسرة الى الضمة واما اختيار الميم فلما مر فى الموضع وكسرت الميم ههنا لانه على تقدير الضم يلتبس بمفعول باب الافعال وعلى تقدير الفتح بالموضع من يفعل و يفعل بالفتح والضم فان قلت لم عين الفتح للموضع والكسر للآلة ولم يعكس قلت لان الموضع ثقيل لكونه اكثر استعمالا من الالة والالة خفيفة فاعطى الفتح الخفيف للموضع الثقيل والكسر الثقيل للالة الخفيف تعادلا بينهما واما فتح العين وسكون الفاء فلما ذكرنا فى المصدر الميمى فتذكر (واعلم ان اسم الالة لا يبنى من غير الثلاثى المجرد اذ لا يمكن محافظة جميع الحروف فى مفعل ولا يبنى من الافعال اللازمة ايضا لان الالة مايعالج به الفاعل على المفعول لوصول الاثر اليه ولا مفعول للافعال اللازمة وانما قدم اسم الالة على المرة اعنى قوله (نصرة) لكثرة دورها بالنسبة اليها (واعلم المرة من الفعل الذى مصدره بغير التاء اذا كان ثلاثيا تجئ على وزن فعلة بفتح الفاء و سكون العين وزيادة التاء فى آخره وانما بنى المرة منه على هذا الوزن لان الاصل فى مصدر الثلاثيات فعل بفتح الفاء وسكون العين فبنيت منها على الزنة التى هى الاصل وانما زيدت التاء فى آخره لتدل على المرة الواحدة وخص الآخر بالزيادة لانه محل الزيادة والنقصان واذا لم يكن الفعل ثلاثيا فتجئ على مصدره المستعمل بزيادة التاء كالاعطاءة والانطلاقة واما من الفعل الذى مصدره بالتاء

سواء كان ثلاثيا اوغير ثلاثى فالمرة منه يجئ على مصدره المستعمل مع الوصف بالواحدة للفرق بينهما نحو رحمته رحمة واحدة ودحرجته دحرجة واحدة واقمته اقامة واحدة وانما قدم بناء المرة على بناء النوع وهو قوله (نصرة) لخفته بسبب فتحة نونه بخلاف النوع واعلم ان النوع من الفعل الذى لاتاء فى مصدره اذا كان ثلاثيا يجئ على فعلة بكسر الفاء وزيادة التاء اما الكسر فلدفع التباس بالمرة واما الزيادة فللفرق بينه وبين المصدر واذا كان غير الثلاثى فيجئ على المصدره المستعمل مع زيادة التاء والوصف بغير الوحدة نحو انطلاقة سريعة واما من الفعل الذى يجئ مصدره بالتاء ثلاثيا كان اوغيره فيجئ على مصدره المستعمل مع الوصف بغير الواحدة فقط كقولنا اللهم ارحمنا رحمة واسعة وكقولك دحرجته دحرجة شديدة وانما قدم النوع على صيغة المبالغة لخفته واما تقديم قوله (نصار) على قوله نصور فلان نصارا يجئ لمبالغة الفاعل فقط واما نصور فمشترك بين الفاعل والمفعول لكن الفرق بينهما انه اذا كان بمعنى الفاعل وذكر الموصوف يستوى فيه المذكر والمؤنث اكتفاء بالموصوف نحو مررت برجل صبور وامرأة صبور واما اذا لم يذكر الموصوف فلايستويان لئلا يقع الالتباس واذا كان بمعنى المفعول يؤتى بالتاء فى المؤنث سواء ذكر الموصوف اولا نحو مررت بناقة حلوبة *واعلم ان اوزان المبالغة للفاعل ترتقى الى ستة عشر منها فعيل بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة نحو صديق وفسيق ومنها فعال بضم الفاء وتخفيف العين نحو كبار وعجاب ومنها فعال بضم الفاء وتشديد العين نحو طوال وجهال وهذا الوزن مشترك بين الجمع المكثر والمبالغة لاسم الفاعل ومنها فعالة بفتح الفاء وتشديد العين نحو علامة

ونسابة ومنها فعلة بضم الفاء وفتح العين واللام نحو ضحكة
ولعنة ومنها مفعال بكسر الميم وسكون الفاء نحو مدرار ومسقام
وهذا الوزن مشترك بينه وبين اسم الآلة نحو مفتاح ومنها مفعل
بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين نحو مسيف ومجزم وهذا
الوزن ايضا مشترك بينه وبين الآلة ومنها مفعيل بكسر الميم
وسكون الفاء نحو معطير ومكثير ومنها فعل بضم الفاء وسكون
العين نحو غفل وهذا الوزن مشترك بين مبالغة الفاعل والصفة
المشبهة ومنها فعل بفتح الفاء وضم العين نحو يقظ ومنها فاعلة
بكسر العين نحو راوية ومنها فعولة بفتح الفاء وضم العين نحو
فروقة ومنها مفعالة بكسر الميم وسكون الفاء نحو مجزامة ومنها
فعلة بضم الفاء وسكون العين نحو لعنة وضحكة وهذا الوزن
مشترك بين مبالغة الفاعل ومبالغة المفعول والمصنف ترك هذه
الاوزان لان صيغ المبالغة عند الجمهور محصورة فى ثلث فعال
وفعول ومفعال على ماقيل وترك مفعالا لقلة استعماله (نصير
اسم فاعل وقد يجى لاسم المفعول لكن الفرق بينهما انه اذا كان
بمعنى المفعول وذكر الموصوف يستوى فيه المذكر والمؤنث
فان قيل لم اعطى الاستواء فى فعيل للمفعول وفى فعول للفاعل
قلنا تعادلا بينهما فان قيل فلم لم يعكس قلنا لان فى فعول ثقلة لاشتماله
على الضمة والفاعل كثير الاستعمال لجريانه فى الافعال كلها
ولاشك ان فى الاستواء خفة فاعطى لما هو كثير الاستعمال (ثم اعلم
ان اسم الفاعل قد يجئ على اوزان اخر لم يذكرها المصنف
لقلة استعمالهن فمنها فعل نحو شكس بفتح الفاء وسكون العين
ومنها فعل نحو ملح بكسر الفاء وسكون العين ومنها فعل نحو
صلب بضم الفاء وسكون العين ومنها فعل نحو حسن بفتح الفاء
والعين ومنها فعل نحو فرق بفتح الفاء وكسر العين ومنها

فعال نحو جبان بفتح الفاء ومنها فعال نحو شجاع بضم الفاء
وهذه الاوزان السبعة مشتركة بين الفاعل والمصدر نحو قتل
وفسق وشغل وطلب وحنق وذهاب وسؤال ومنها فعل نحو جنب
بضم الفاء والعين ومنها فعلان نحو عطشان بفتح الفاء وسكون
العين ومنها افعل نحو احمر بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء
ومنها فعل بضم الفاء وكسر العين نحو عراصله عرى فاعل
كاعلال قاض ومنها مفعل نحو مشمل بضم الميم وسكون الفاء
وكسر العين وانما قدم قوله نصور على قوله نصير لان الزيادة
فى الاول هوالواو وفى الثانى هو الياء والواو مقدم على الياء فى
الهجاء فلهذا قدمه عليه قوله (نصير) على قوله نصرى لانه
كثير الاستعمال بالنسبة اليه واعلم ان المصغر من المعرب ان كان
ثلاثيا يجئ على وزن فعيل بضم الفاء وفتح العين و بزيادة الياء
الثالثة الساكنة ليتميز عن المكبر وخص الياء بالزيادة لكونها اخف
من الواو ولم يزد الالف لئلا يلتبس بالمكسر اذ الالف تقع علامة له
كثيرا ولم يعكس للتعادل لثقل الجمع وخفة المصغر ولم تلحق الياء
بالآخر لئلا يلتبس بياء الاضافة واما سكونها فلانه الاصل
فى الزيادة وتقول فى باب وناب وعصا بويب ونييب وعصية
وفى عدة ويد ومنذ اسماء وعبد وو وعيدة ويديه ومنيذ فيرجع
الى الاصل عند التصغير لزوال المقتضى للتغيير اولعدم امكان
البناء بدون الرد واما اذا بقى المقتضى وامكن البناء فلا يرد
الى الاصل نحو اد يدو تريث فى اداد وتراث والاصل ودد ووراث
وتاء التأنيث المقدرة فى الثلاثى تثبت فى المصغر لئلا يجتمع فرعية
التصغير مع فرعية التقدير الا ما شذ من نحو عريب وعريس
وان كان الاسم رباعيا فيجئ على وزن فعيعل بضم الاول وفتح
الثانى وبالياء الثالثة الساكنة و بكسر الرابع لاجل الياء نحو نويصر

ودريهم فى تصغيرنا صرو درهم وان كان خماسيا غير مجرد
فتصغيره فعيعيل بضم الاول وفتح الثانى وبالياء الثالثة الساكنة وبكسر
الرابع نحو دنينير فى دينار واما اجيمال وحميراء وسكيران فللمحافظة
على الفات واذا ولى ياء التصغير واو والف منقلبة او زائدة قلبت
ياء فاذا اجتمعت ياآت حذفت الاخيرة نسيا على الاصح كقولك
فى عطاء واداوة وغاوية ومعاوية عطى واديه وغويه ومعيه والمدة
الواقعة بعد كسرة التصغير تقلب ياء نحو مويزين وذو الزيادتين
غيرها من الثلاثى يحذف اقلها فائدة نحو مطيلق ومقيلم ومضيرب
ومقيدم فى منطلق ومقلم ومضارب ومقدم فان تساويا فلك الخيار
وتحذف زيادات الرباعى كلها غير المدة كقشيعر فى مقشعر
وحريجم فى احرنجام واما المبنى اللازم فتزيد قبل الاخر ياء
وبعده الفا فتقول فى ذا وتا ذيا وتيا وفى الذى والتى اللذيا واللتيا
وفى التثنية ذيان وتيان واللذيان واللتيان بحذف الف التصغير لالتقاء
الساكنين وكذلك الجمع ورفضوا تصغير الضمائر باسرها وكذا
تصغير بعض الموصولات كمن واى وماواين ومتى وحيث وكذلك
رفضوا تصغير اسماء الافعال وتصغير غير من المعرب وتصغير مع وذو
ومذ ومنذ لعدم امكان فعيل وتصغير اسم الفاعل عمل عمل الفعل
حين عمل فان ثم جاز ضويرب زيد وامتنع ضويرب زيدا (نصرى)
اسم منسوب وهو الاسم الذى لحق آخره ياء مشددة مكسورة
ماقبلها لتدل على النسبة اليه واختص الياء لخفتها عن الواو وكامر
ولم يزد الالف حذرا عن اللبس بالمكسر اذ الالف تقع علامة له كثيرا
وشددت لئلا يلتبس بياء الاضافة وكسر ماقبلها لاجلها (واعلم
ان حقه ان يحذف منه تاء التأنيث وزيادة التثنية والجمع الان يكونا علمين
قد اعربا بالحركات ويفتح الثانى من فعل وفعل بفتح الفاء وضمها
وكسر العين نحو تمرى ودئلى وفى مثل فعل بكسر الفاء والعين

طريقان ابقاء الكسرة و فتح العين نحو ابلى بالكسر اوبالفتح و يحذف الواو والياء من فعولة وفعيلة بشرط صحة العين من العلة و التضعيف فتقول فى حنيفة حنفى و تحذف الياء من معتل اللام وتقلب الياء الاخيرة واوا فتقول فى غنية غنوى فى آخره الف ثالثة اصلية اومنقلبة عن واو اوياء اورابعة منقلبة تقلب الفه عند النسبة واوا فتقول فى منى وعصا ورحى واعشى ومرمى ومنوى وعصوى ورحوى واعشوى ومرموى وفى الرابعة الغير المنقلبة وجهان القلب و الحذف كحبلوى وحبلى فى حبلى والخامسة سواء كانت اصلية اومنقلبة لايجوز غير الحذف كحبارى فى حبارى و مافى آخره ياء ان كانت ثالثة تقلب واوا وجوباوان كانت رابعة يجوز الوجهان القلب و الحذف نحو القاضوى و القاضى فى القاضى لكن الحذف افصح و ان كانت خامسة لايجوز غير الحذف كمشترى والجمع يرد الى واحده الاان يكون علما فتقول فى كتب كتابى وفى مساجد مسجدى وتقول فى فرائض عما للفن المخصوص فرائضى واخر المصنف اسم المنسوب عن التصغير لان الزيادة فى المنسوب بعد اللام وفى التصغير قبله وقدم المنسوب على اسم التفضيل وهو قوله (انصر) لانه ليس بمشتق بخلاف اسم التفضيل و غير المشتق لاصالته اولى بالتقديم ولان المنسوب غير محتاج الى الغير عند الاستعمال دون التفضيل لانه لم يجز استعماله الا باحد ثلثة اوجه كما بين فى موضعه (واعلم ان صيغة اسم التفضيل افعل وشرطه ان يبنى من ثلاثى مجرد ليس بلون ولاعيب اما كون شرطه ان لايبنى من ثلاثى فلان بناءه من غير الثلاثى مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لانه لايسع الزيادة على ثلاثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لايعلم انه مشتق من الرباعى اوالثلاثى فان هذه الحروف الثلاثة

يحتمل ان يكون تمام حروف الثلاثى المجرد او بعض حروف الرباعى المجرد او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله اومن زوائده اوممتزجا منهما فلا يتبين ماهو المشتق منه فلا يعين المعنى فاذا قصد التفضيل من غير الثلاثى المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره يوصل اليه بمثل اشد نحو هو اشد استخراجا واما كونه ممالبس بلون ولا عيب فلا ن افعل منهما اشتق لغيره كاحمر واعور فلو اشتق افعل التفضيل منهما ايضا لالتبس ان المراد ذو حمرة وذو عور اوزائد الحمرة والعور واذا اريد التفضيل يقال اشد بياضا وعمى (واعلم ان قياسه ان يجئ للفاعل وقد جاء للمفعول على خلاف القياس نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وكذا اشغل واشهر واعرف وانما قدم افعل التفضيل على فعلى التعجب لقلة استعمال التعجب واما تقديم قوله (ما انصره) على قوله (وانصر به) فلكونه اكثر استعمالا منه (واعلم ان مافى ما انصره نكرة بمعنى الشئ مرفوعة محلا على انها مبتدأ عند سيبويه والخليل والجملة اعنى الفعل والفاعل والمفعول به فى محل الرفع بانها خبرها واما عند الاخفش فما موصولة والجملة التى بعد صلتها وهى مع الصلة فى محل الرفع بانه مبتدأ خبره محذوف اى الذى انصر زيدا شئ عظيم وعند الفراء ما استفهامية ومابعدها خبرها وبه فى انصر به فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان تقول اى بان تقول على ماهو القياس فلا ضمير فى افعل عنده لان الفاعل واحد لبس الا والمفعول عند الاخفش والباء للتعدية او زائدة ففى افعل ضمير هو فاعل اى انصرانت بزيد اوزيدا اى اجعله ناصرا بمعنى صفه به ولما فرغ المصنف رحمه الله تعالى

عن ذكر الامثلة المختلفة شرع فى المطردة فقال (الامثلة المطردة للماضى المعلوم نصر نصرا نصروا الى آخره) فبدأ بالغائب لانه مزيد عليه وهو اصل بالنسبة الى المزيد فلذا قدم وقدم المذكر على المؤنث لان المذكر اصل وقدم المفرد على التثنية والجمع لان مدلوله واحد ومدلولهما متعدد والواحد قبل المتعدد واخر الجمع لكون مدلوله اكثر بالنسبة الى مدلول التثنية ❊ واعلم ان المبنى للفاعل من الماضى ما كان اول متحرك منه مفتوحا وانما كان مفتوحا لانه لو لم يكن مفتوحا لكان اما ساكنا او مضموما او مكسورا ولا سبيل الى الاول لامتناع الابتداء بالساكن ولا الى الثانى لانه يلتبس مبنى الفاعل بمبنى المفعول لامكان ذهول السامع عن حركة عين الفعل كذا قيل لكن هذا التعليل انما يتم اذا كان بناء المبنى للمفعول مقدما على البناء للفاعل وهو ممنوع بل ينبغى ان يكون بالعكس ولا الى الثالث لان الكسرة ثقيلة فتعين الفتح لكونه اخف الحركات وانما زيدت الالف فى التثنية والواو فى الجمع لتدل على هما وهموا وخص الالف بالتثنية والواو بالجمع لان الالف قبل الواو ولانها من اول المخارج اعنى الحلق والواو من آخرها اعنى الشفة كما ان المثنى قبل الجمع فاعطى المقدم للمقدم والمؤنث للمؤنث ولان المثنى اكثر استعمالا من الجمع فاختير له ما هو اخف اعنى الالف فتعين الواو للجمع وضمت لام الفعل فى الجمع لاجل الواو بخلاف رموا لان الميم ليست لام الفعل حقيقة وكتبت الالف بعد واو الجمع لدفع الالتباس بين واو الجمع وواو العطف فى مثل حضر وتكلم زيد ثم كتب فيما الالتباس فيه ليطرد الباب وزيدت التاء فى نصرت للدلالة على التأنيث واختص التاء لانها من المخرج الثانى والمؤنث ايضا ثان فى التخليق وايضا هى علامة للتأنيث فى الاسم فجعلت علامة له فى الفعل واختص

زيادة العلامة بالمؤنث لمناسبة الفرعية بين الزيادة والتأنيث وحركت التاء في الاسم واسكنت في الفعل تعادلا بينهما اذ الفعل اثقل بالنسبة الى الاسم فاعطى الخفيف للثقيل والثقيل للخفيف وانما حركت في نصرنا لالتقاء الساكنين وحذفت في الجمع حتى لايجتمع علامتا التأنيث احديهما التاء والاخرى النون كما حذفت التاء في مسلمات فان اصله مسلمات حذفت التاء الاولى لئلا يجتمع علامتا التأنيث وخصت الاولى بالحذف لان في الثانية زيادة معنى وهي الدلالة على الجمعية فكان حذف الاولى اولى واسكنت الراء في نصرن لئلا يجتمع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة فانه مستهجن بخلاف نصرنا فان التاء في حكم الساكن لان حركتها في حكم السكون لانها كانت ساكنة في الاصل فحركت الالف لالف التثنية فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم ومن ثمه حذفت الواو في غزونا بعد قلبها الفا وزيدت النون لتعذر زيادة حرف المد وشبه النون به في اللين والخفاء وحركت التاء في نصرت لئلا يلتبس بنصرت واختير الفتح لانه مخاطب والمخاطب اسم مفعول وعلامة المفعول النصب اولانه كثير وهو موجب للثقل ومستدع للخفة ففتحت لخفته ولانه يرفع الالتباس بالمتكلم وضمت في نصرتما لانها ضمير الفاعل وعلامته في المعرب الرفع ولما لم يمكن الرفع حركوه بحركة شبيهة به عملا بالاصل بقدر الامكان وهي الضم فانه شبيه للرفع خطا ولفظا اوضمت اتباعا للميم لان الميم شفوية فجعلوا حركة التاء من جنسها وهو الضم الشفوي وزيدت الميم حتى لايلتبس بالف الاشباع وخصت الميم بالزيادة لان انما مضمر تحته فزيدت الميم للموافقة وفتحت الميم لاجل الالف وزيدت في نصرتم حتى يطرد التثنية وضمير الجمع فيه محذوف وهو الواو لان اصله نصرتموا فحذفت الواو لان الميم

بمنزلة الاسم ولايوجد فى آخر الاسم واو ماقبلها مضموم الا هو بخلاف نصروا فان الراء فيه ليست بمنزلة الاسم وبخلاف نصرتموه لان الواو خرج من الطرف بسبب الضمير واسكنت الميم لانه انما ضموها لاجل الواو ولما حذفت الواو بقى على الاصل الذى هو السكون وكسرت التاء فى نصرت لدفع الالتباس لانه بتقدير السكون يلتبس بالمفرد المؤنث الغائبة وبتقدير الفتح يلتبس بالمفرد المذكر للمخاطب وبتقدير الضم يلتبس بنفس المتكلم وحده فلم يبق الا الكسرة فاعطى له وانما لم يفرق بين تثنية المذكر والمؤنث فى الخطاب لقلة استعمالها بالنسبة الى المفرد والجمع وشدد النون فى نصرتن لان اصله نصرتمن فادغم الميم فى النون لقربهما فى المخرج اولان اصله نصرتن بالتخفيف فاريد ان يكون ماقبل النون ساكنا حتى يطرد بجميع نونات النساء ولايمكن اسكان تاء المخاطبة لالتقاء الساكنين من الراء والتاء ولايمكن حذفها لانها علامة والعلامة لاتحذف فادخل النون بعد التاء وقبل نون الجمع لقرب النون من النون وادغمت احديهما فى الاخرى فقيل نصرتن اولان اصله نصرتن اريد زيادة حرف فى جمع المؤنث ليكون بازاء الميم فى جمع المذكر واختير النون لمشابهتها الميم بسبب الغنة زيدت التاء فى نصرت لان تحته انا مضمر ولايمكن الزيادة من حروفه لوقوع الالتباس لانه بتقدير زيادة الالف يلتبس بالتثنية وبتقدير النون يلتبس بجمع المونث الغائبة ولايمكن ايضا ان يزاد من حروف العلة اما الالف فلما مر واما الواو فللزوم الالتباس بالجمع المذكر واما الياء فلعدم تحمله علامة الفاعل اعنى الضمة فاختير التاء لوجودها فى اخواته واما زيادتها فى تلك الاخوات فحكم وضعى قيل لعل حكمتها انه لما كان المخاطب من يلقى الكلام اختير له حرف شديد لينتبه عن الغفلة والقى سمعه الى مايلقى

اليه من الكلام والحروف الشديدة هى (اجدك قطبت) فلا يمكن
زيادة الالف منها للالتباس بالتثنية وغير التاء مما بقى ليس من
حروف الزوائد فتعين التاء اقول لا يبعد ان يقال اختير التاء ليكون
موافقا لانت الذى هو الضمير المرفوع المنفصل وضمت التاء
فى المتكلم لان الضم اقوى الحركات والمتكلم مقدم فاخذ اولان
التاء فيه ضمير الفاعل فناسبها الضم كما مر وزيدت النون فى
نصرنا لان تحته نحو مضمر فزيدت النون للموافقة وانما لم يزد
الحاء لانها ليست من حروف الزوائد ثم زيدت الالف لئلا يلتبس
بنصرن واختص الالف للخفة اولان تحته انثا مضمر فزيدت
النون والالف ليوافق ما اضمر تحته فان قيل لم يفرق بين المذكر
والمؤنث فى الحكاية ولم يوضع لكل واحد منهما ثلثة اوجه
من الافراد والتثنية والجمع على مايقتضيه العقل كما وضع لغيرها
قلنا لان المتكلم يرى فى اكثر الاحوال فيعلم انه مذكر او مؤنث ويعلم
ايضا انه مفرد او مثنى او مجموع او يعلم بالصوت انه مذكر او مؤنث
واشباه الاصوات فى غاية القلة فلا اعتداد به لان الاحكام لا يبنى
على النوادر فالغى اعتبار التذكير والتأنيث لقلة الفائدة واما الغاء
اعتبار التثنية والجمع فلعدم وجود شرطهما وهو اتفاق الاسمين
او الاسماء فى اللفظ والله اعلم (الامثلة المطردة للماضى المجهول
نصر نصرا نصروا نصرت الخ) واعلم ان المبنى للمفعول من
الماضى ما كان اول متحرك منه مضموما وماقبل الآخر مكسورا
فان قيل ما السر فى هذا الضم والكسر قلنا السر انه لابد من تغيير
ليفصل من المبنى للفاعل والاصل فعل فغيروه الى فعل بضم الفاء
وكسر العين دون سائر الاوزان ليبعد عن اوزان الاسم ويكون
غير معقول كما ان معناه غير معقول ولو كسر الاول وضم الثانى
لحصل هذا الغرض لكن الخروج من الضمة الى الكسرة اولى

من العكس وباقي الابحاث يعلم ماذكرنا في المبني للفاعل فليتذكر
فان قيل لم قدم المبني للفاعل قلنا لانه اصل بالنسبة الى المبني
للمفعول لكون مدلوله معلوما (الامثلة المطردة للمضارع المعوم
ينصر ينصران ينصرون تنصر تنصران ينصرن
الخ) اسكنت الفاء في المضارع مثلا يلزم توالي اربع
حركات وعينت الفاء لان التوالي لزم من حروف المضارعة ولم
يمكن اسكانه فاسكان الحرف الذي هو قريب منه اولى من غيره
وزيدت الالف و الواو في مثل ينصران وينصرون لما سبق
في الماضي وزيدت الياء في تنصرين علامة للتأنيث لان المناسب
ان يزاد من حروف انت ولم يمكن اذا وزيدت الالف يلتبس بالتثنية
ولو زيدت النون لاجتمع النونات ولو زيدت التاء لكررت فعينت
الياء لمجيئها في نحو هذي امة الله للتأنيث والحق النون وفتحت
الراء في مثل ينصران وضمت في ينصرون وكسرت في تنصرين
لاجل الالف والواو والياء واسكنت في ينصرن لان نونه لما شابهت
بنون نصرن اقتضت ان يكون ماقبلها ساكنا كما مر والحق النون
في مثل ينصران وينصرون وتنصران وتنصرون وتنصرين
ليكون علامة للرفع وتحقيق ذلك انه لما وجب ان يكون هذه
الافعال معربة ولم يمكن ان يجعل اللام متعقب الاعراب لان
الضمائر التي بعده اوجبت كونه على وجه واحد وايضا لشدة
الاتصال لها صارت كالجزء ولم يمكن جعل هذه الضمائر حروف
الاعراب اذهي في الحقيقة ليست من نفس الكلمة تأمل لزم ان
يزاد حرف يقوم مقام الحركة فوجدوا اولى الحرف بذلك حروف
المد واللين لكثرة دورها في الكلام ولم يمكن زيادتها ههنا لانها
اوزيدت يلزم اجتماع الالفين اوالواوين اوالياءين مع لزوم

التقاء الساكنين فى كل واحد من الامثلة الخمسة اذ الزائد ساكن
كالضمائر فلما لم يكن زيادتها زادوا حرفا شبيها بها وهو النون
كما مر غير مرة ثم خصت بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب
لكونه علامة وكسرت النون فى مثل ينصران لانها فى الاصل
ساكنة والاصل فى تحريك الساكن الكسر وانما فتحت فى مثل
ينصرون لانها لو كسرت يلزم النقل من الضمة الى الكسرة
ولو ضمت يلزم اجتماع الضمات وعينت الياء للغيبة لانها من وسط
المخارج والغائب ايضا دائر بين المتكلم والمخاطب وعينت التاء
للمخاطب لانها مبدلة من الواو الذى من منتهى المخارج والمخاطب
هو الذى ينتهى الكلام اليه فناسبته ثم اتبعوه الغائبة والغائبتين لئلا
تلتبسا بالغائب والغائبين وان التبسا بالمخاطب والمخاطبين لان هذا
اسهل اذ الالتباس بالآخر اشكل وانما اتبعوه دون غيره لاستوائهما
فى الماضى ويوجد الفرق بين الجمعين بالواو والنون نحو ينصرون
وينصرن واختصت الالف بالمتكلم الواحد لانها من مبدأ المخارج
والمتكلم هو الذى يبدأ الكلام به ولان الالف اخف والمتكلم يتحمل
تعب الكلام فالالف امداد له ولانها مناسب لاول انا (ثم لما كان
فى الماضى فرق بين المتكلم وحده والمتكلم مع غيره واراد وا ان يفرقوا
بينهما فى المضارع ايضا فزادوا النون لانها علامة له فى الماضى نحو
نصرنا وقد سبق وجهان آخران لاختصاص النون بالزيادة
ثم اعلم بان المبنى للفاعل من المضارع ما كان حرف المضارعة
منه مفتوحا الا ما كان ماضيه على اربعة احرف فانها مضمومة فيه
وعلامة بنائه للفاعل ان يكون ماقبل الآخر مكسورا اما الفتح
فى غير الرباعى فانه على تقدير الكسر والضم يؤدى الى الثقل
فتعين الفتح لخفته وقيل لانه لو كان مضموما لالتبس مبنى الفاعل
من المضارع بمبنى المفعول منه فليتأمل وقيل على تقدير

الكسر يلتبس بلغة تعلم ونعلم واعلم فليفهم واما الضم فى الرباعى فلانه لو كانت مفتوحة لالتبس مضارع الثلاثى بمضارع المزيد على الثلاثى فى باب الافعال فانك لو قلت يجلس بفتح الياء وكسر اللام لم يعلم انه مضارع جلس او مضارع اجلس ثم حمل اخواته عليه وان لم يؤد الى اللبس طردا للباب ولو كانت مكسورة يلزم ان يقع على الياء كسرة وهو ثقيل بخلاف الضمة فانها وان كانت ثقيلة على الياء لكن لا تبلغ فى الثقل مبلغ الكسرة عليها (فان قلت لم اختص الضم بالرباعى والفتح بما عداه قلت لان الرباعى اقل وما عداه اكثر فاختص الضم بالاقل والفتح بالاكثر تعادلا بينهما (الامثلة المطردة للمضارع المجهول ينصر ينصران ينصرون الخ) اعلم ان المبنى للمفعول من المضارع ما كان حرف المضارعة مضموما وماقبل الآخر مفتوحا ليتميز عن المبنى للفاعل ولم يجز الاقتصار على احدهما لان الاقتصار على الضم لم يفد فى مثل يكرم والاقتصار على الفتح لم يفد فى نحو يعلم فتبين لك فائدة الضم والفتح (الامثلة المطردة لاسم الفاعل ناصر) للمفرد المذكر (ناصران) للمثنى فى الرفع وتقول فى النصب والجر ناصرين بفتح الراء وكسر النون (ناصرون) لجماعة الذكور فى حالة الرفع وتقول فى النصب والجر ناصرين بكسر الراء وفتح النون (فان قلت لم جعلوا اعراب المثنى والمجموع بالحروف واذا جعلوا فلم اختص بهذه الحروف المعينة قلت اما الاول فلانه لما كانا فرعين للواحد وفى آخرهما حرف صالح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع جعل اعرابهما بالحروف ليكون فرعا لاعراب الواحد لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات واما الثانى فلانه لما كان للتثنية والجمع ستة احوال والحروف التى تصلح لان تكون اعرابا ثلثة الواو والياء والالف فاحتاجوا

الى التوزيع فوزعوا هذه الحروف بان جعلوا اعراب المثنى بالالف
فى حالة الرفع لوقوعه ضميرا للمرفوع فى الماضى والمضارع وقبل
لخفة الالف وتقدم المثنى وجعلوا اعراب الجمع فى الرفع بالواو
لوقوعها ضميرا للمرفوع وقبل لمناسبة الضمة ثم جعلوا اعرابهما
بالياء فى حالة الجر وفرقوا بينهما بفتح ماقبل الياء وكسر النون
فى المثنى وبكسر ماقبلها وفتح النون فى الجمع واختص الفتح
بالتثنية والكسر بالجمع لان التثنية كثيرة الاستعمال بالنسبة الى هذا
الجمع لاختصاصه بالعقلاء الذكور واما كسر النون وفتحها
فللمر فى المستقبل ثم اتبعوا النصب الى الجر دون الرفع لانه الى
الجر اقرب منه الى الرفع فى المخرج فالحمل على الاقرب اولى منه
على الابعد (نصار ونصر ونصرة) وهذه الامثلة الثلث الجمع
المذكر المكسر للفاعل ولا تأتى الا من الصفة ولجمع المكسر من
الصفة ستة اوزان غير ما ذكره المصنف رحمه الله الاول فعلة
بضم الفاء وفتح العين واللام نحو قضاة والاصل قضوة والثانى
فعل بضم الفاء وسكون العين نحو حمر والثالث فعلاء بضم الفاء
وفتح العين واللام وبالمد نحو شعراء والرابع فعلان بضم الفاء
وسكون العين نحو حميان والخامس فعال بكسر الفاء وفتح العين
نحو كرام والسادس فعول بضم الفاء والعين نحو فحول فيكون
اوزان جمع المكسر للفاعل فى الصفة تسعة وله فى غير الصفة
ثلثة امثلة الاولى فواعل نحو كواهل وهذا الوزن يأتى من الصفة
شذوذا نحو فوارس ونواكس فى جمع فارس وناكس والثانى
فعلان بضم الفاء والعين نحو حجران والثالث فعال بكسر الفاء
وتشديد العين كذا نقل عن المفصل وشرحه وتقول (ناصرة) للمفرد
المؤنث (ناصرتان) للتثنية فى حالة الرفع وفى حالة النصب والجر
ناصرتين (ناصرات) للجمع المؤنث بالرفع فى الرفع والجر فى النصب

والجر وانما حمل النصب فيه على الجر لان جمع المؤنث فرع جمع المذكر ونصبه تابع لجره كما مر فجعل ههنا كذلك لئلا يلزم زيادة مزية الفرع على الاصل (ونواصر) جمع مؤنث جمع التكسير على صيغة منتهى الجموع اذ الفاعل تجمع على فواعل كضاربة على ضوارب وناثبة على نوائم وقائمة على قوائم (الامثلة المطردة لاسم المفعول منصور) للمفرد المذكر (منصوران) للتثنية فى حالة الرفع وتقول فى النصب والجر منصورين (منصورون) للجمع المذكر فى حالة الرفع وتقول فى حالة النصب والجر منصورين (منصورة) للمفردة المؤنثة (منصورتان) للتثنية فى حالة الرفع وتقول فى النصب والجر منصورتين (منصورات) للجمع المؤنث جمع سالم بالرفع فى الرفع والجر فى الجر والنصب كاصرات (ومناصر) للجمع المذكر جمع تكسير وانما اخره لانه صيغة منتهى الجموع فناسبه منتهى الكلام فلهذا ذكر فى آخر الصيغ (واعلم انه لايجئ اسم المفعول من اللازم لانه صفة لمن وقع عليه الفعل واللازم لايقع على شئ فكيف يوصف به شئ لكن اذا اردت بناء المفعول من اللازم عديته اولا بحرف الجر ثم بنيته منه مثلا تقول فى المفعول من مر بمرور به ممرور بهما ممرور بهم ممرور بها ممرور بهما ممرور بهن فيثنى ويجمع ويذكر ويؤنث الضمير لاسم المفعول لان الباء صارت كالجزء فلو الحق علامة التثنية والجمع قبله لزم توسطها وهو ممتنع واو الحق بعده لزم الحاق العلامة بغير الكلمة وهو ايضا ممتنع (وقيل لان القائم مقام الفاعل لفظا اعنى الجار والمجرور من حيث هو ليس بمؤنث ولامثنى ولامجموع فلا وجه لتأنيث العامل ولتثنيته وجمعه (ثم ان مثل هذا الفاعل يجوز ان يقدم فيقال مثلا به ممرور نقل عن صاحب الكشاف فى قوله تعالى اولئك

كان عند مسؤلا انه قال عنه فاعل مسؤلا قدم عليه

الحمدلله على التمام * وعلى الرسول افضل السلام *

وعلى آله واصحابه الكرام * ومن تبعهم

باحسان الى يوم البعث

والقيام

قد صرف صارف المقدور همم الاعتناء * الى طبع شرح الكفوى على الامثلة و البناء * المنسوب الى الفاضل الذى هو على مبانى المعارف مؤسس و قوى * و بدقائق الفهوم موصوف وروى * العلامة السيد محمد بن الحاج حميد الكفوى * حفته الرحمة الكاملة * والمغفرة الشاملة * وكان ذلك فى ايام دولة السلطان ابن السلطان * السلطان الغازى عبد المجيد خان * رفع الله اعلام نصره * وايده فى حركاته وسكناته * بتأييداته و بره * وتصادف اتمام طبعه بنظارة (محمد لبيب)

مورخا باواخر صفر الخير

لسنة خمسة وسبعين

ومأتين والف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواهب كل موهوب * من المرصود والمقصود والمطلوب * والصلوة على حبيبه محمد المودود * افضل الرسل واشرف الموجود * وعلى آله الامرين بالمعروف * والناهين عن المنكر المصروف * اللهم اغفر ذنوبنا الماضية فى الاقوال والافعال * واصلح اعمالنا الاتية فى الحال والاستقبال * وارزقنا صحيحات النيات فى ابواب الخيرات * واحفظنا عن الاعتلال فى يوم العرصات * قوله الحمد لله الوهاب للمؤمنين سبيل الصواب * والحمد معنى لغوى هو الوصف بالجميل المراد به التعظيم بازاء فعل اختيارى (وعرفى هو فعل يشعر بتعظيم المنعم والمراد به سبب كونه منعما (وكذا الشكر معنى لغوى هو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم المراد بسبب كون انعامه الى الشاكر (وعرفى هو صرف العبد جميع ما انعم الله تعالى الى ما خلق لاجله (والمدح هو الوصف

بالجمل المراد به التعظيم (والثناء فعل يشعر بالتعظيم المراد
(وهو اعم مطلقا من الكل (والحمد اللغوى اخص مطلقا من المدح
ومن وجه من الحمد العرفى والشكر اللغوى ومباين للشكر العرفى
بحسب المحل واعم منه مطلقا بحسب الوجود (والحمد العرفى
اعم مطلقا من الشكر اللغوى والعرفى ومن وجه من المدح والشكر
العرفى مباين للمدح بحسب المحل واخص منه مطلقا بحسب الوجود
(واللام فى الحمد للاستغراق فيكون جميع المحامد لله تعالى اذ جميع
اوصاف العباد وافعالهم مخلوقة لله تعالى فالحمد بها وعليها
راجع الى خالقها فى الحقيقة (واللام الجارة فى لله للاختصاص
(والله علم لذات واجب الوجود واصله لاه من لاه يليه اى تستر ٣
ثم ادخل عليه الالف واللام فجعل علما معهما وحذف الف لاه
فى الخط لئلا يكون على صورة النفى فلما ادخل عليه اللام حذف
همزة الوصل لئلا يلتبس بالنفى ولام لاه لئلا يجتمع ثلث لامات
(وكذا فى كل ما فى اوله لام ثم ادخل عليه الالف واللام ثم اللام
نحو للحم ٧ والوهاب مبالغة الواهب بمعنى الاستمرار (ولامه
موصول فعمل النصب (والهبة اعطاء ما ينتفع به الى من ينتفع
بلا عوض (ولام التعريف فى المؤمنين للاستغراق سواء كانت
حرفا او اسما موصولا لانها اذا دخلت على اسم لا يحتمل التعريف
بمعنى العهد الخارجى ولا يمتنع العموم اوجبت العموم حتى يسقط
اعتبار الجمعية اذا دخلت على الجمع فمعناه كل من اتصف بالايمان
مذكرا كان او مؤنثا على سبيل التغليب (واللام الجارة فيه
للتخصيص (قدمه على سبيل الصواب مع ان حقه التأخير
للاهتمام لان المقصود الاصلى بيان كون المؤمنين مكرمين

٣ اصله لحم ادخل عليه الالف واللام فصار اللحم ثم ادخل اللام الجارة عليه فصار للحم

٧ اخترنا هذا لعدم الشذوذ فيه بخلاف غيره

عند الله تعالى لاكون سبيل الصواب موهوبا او لرعاية الفواصل
(والسبيل الطريق و اضافته بيانية (والصواب المطابق للواقع
انما لم يعل واوه لئلا يظن ٧ ان وزنه فعل (وكذا كل ما كان على
فعال من الاجوف (والمراد بسبيل الصواب الايمان وسائر
الاعتقادات الحقيقية الدينية و الاقوال الصادقة كذلك والاعمال
الصالحة (فالاعتقاد يتصف بالصوابية حقيقة ومعنى اتصافه بها
موافقته للواقع بحيث ٨ ان ثبوتيا فثبوتيا و ان سلبيا فسلبيا
والاخريان توصفان بها باعتبار دلالتهما على الاعتقاد و لكن
دلالة الاولى اوضح واظهر فكان اتصافها بها اكثر واشهر
والمشابهة المصححة لاستعارة السبيل لهذه المذكورات كون
كل واحد موصلا الى المقصود واما اجراء مايلايم المستعارله اعنى
الصوابية على السبيل فتجريد لاستعارته ومعنى وهب الله تعالى
سبيل الصواب للمؤمنين خلقه وايجاده فى قلبه او لسانه اوسائر
اعضائه (فان قلت ماتقول فى رجل لم يوهب له من سبيل الصواب
الا الايمان فانه لايصدق عليه ان الله تعالى وهاب له سبيل
الصواب مع كونه من جملة المؤمنين وقد قلت ان اللام للاستغراق
(لايقال ان الكثرة و المبالغة فى الهبة بحسب الحال لان ذلك
اذا لم يذكر الموهب له اوذكر بكلمة تفيد الاجتماع وهب لكل
هبة مستقلة وههنا قد ذكر بلام الاستغراق التى بمعنى كل وهو
للاحاطة على سبيل الافراد و معنى الافراد ان يعتبر كل مسمى
بانفراد وكان ليس معه غيره فلابد من وجود الكثرة فى حق
كل مؤمن منفردا عن غيره (ولايقال ايضا ان الايمان مشتمل
على اعتقاد الواجب ونبيه و كتبه وكل منها سبيل الصواب

٧ بعد الحذف لاجتماع الساكنين ﷺ

٨ اى اذا كان الواقع ثبوتيا فيكون الاعتقاد ثبوتيا ﷺ

فيكثر وهبه لذلك الرجل لان كلا منها لايسمى سبيل الصواب لعدم ايصال القاصد الى مقصوده بل السبيل مجموعها المسمى بالايمان (فان قلت لوآمن رجل ثم مات مرتدا العياذ بالله تعالى خلده الله تعالى فى النار فلم يكن الايمان موصلا فلا يسمى سبيل الصواب (قلت ليس المراد به انه موصل بالفعل كيف ما وجد بل انه سبب مفض الى المقصود فى الجملة فبالارتداد زال الايمان عنه قبل الافضاء لعدم محله وبه لايخرج عن كونه مفضيا فى الجملة كمن سلك طريق بغداد مثلا ثم خرج عنها قبل الوصول اليه فانها لاتخرج عن كونها موصلة اليها فى الجملة اذ معناه انها موصلة لسالكها اذا لم يخرج عنها وكذا الايمان موصل لمحله اذا لم يرتد بخلاف ماذكر فان مجرد اعتقاد الواجب مثلا لايوصل الى المقصود وان دام (فان قلت ان ماعدا الايمان من سبيل الصواب لايوصل الى المقصود بدون الايمان وان دام فلايكون سبيل الصواب وان ادعيتم انا جعلناه سبيل الصواب بشرط كونه بعد الايمان فنجعل ايضا اعتقاد الواجب مثلا سبيل الصواب بشرط مجامعته الايمان (قلت ان ماعدا الايمان من سبيل الصواب موصل بشرط كونه بعد الايمان الى مقاصد يطلب به كما ورد فى الخبر وهى غير المقصود من الايمان فيكون من سبيل الصواب (واما اعتقاد الواجب اونبيه او كتبه وحده بشرط المجامعة فلم يثبت كونه موصلا الى مقاصد غير المقصود من الايمان اوكونه مودعا عليه حتى يكون سبيل الصواب ومن ادعيهما فعليه البيان (فالجواب ان اتصاف فعل الفاعل بالمبالغة يكون بامرين بكثرة صدوره عنه بكونه اقوى واكمل من سائر الافراد (ولاشك ان الايمان اقوى الموهوبات واعظمها فكان

هبة كذلك فيجوز ان يقال لواهبه وهاب سبيل الصواب اما بالنسبة الى هبة سائر السبيل وهو الظاهر واما بالنسبة الى هبة سائر الموهوبات بان يجعل هبة كل سبيل الصواب موصوفة بالمبالغة وجئ بصيغة المبالغة تنبيها عليه (ويمكن ان يقال ان الايمان من الاعراض وهى لاتبقى زمانين بل بقاؤها بتجدد الامثال وخلق الله تعالى فى كل آن فيكثر الموهوبات وهبته اذ الموجود فى كل آن يصدق عليه انه ايمان لكن هذا عند من يمنع بقاء الاعراض وهم الاشاعرة دون من يقول ببقاءها (فان قلت ما تقول فى رجل آمن بالله تعالى فى آن ثم ارتد العياذ بالله تعالى فانه يصدق عليه انه مؤمن فى الجملة مع انه لم يصدق عليه ان الله تعالى وهاب له سبيل الصواب على هذا الجواب (قلت المؤمن ينصرف عند الاطلاق على من مات مؤمنا اذ ايمان كل كامل منج بخلاف ايمان المرتد ويدل عليه قولهم المؤمنون فى الجنة والكافرون فى النار (نعم يرد على هذا النقض بمن آمن قبيل الغرغرة لايقال زمان الغرغرة قد تجدد الايمان بل بعد الموت ايضا لان ذلك الايمان غير مقبول فلا يكون سبيل الصواب (فان قلت لايجوز ان يراد الايمان بسبيل الصواب لانه لايوهب لمؤمن لاستحالة ايجاد الموجود والا لكان الشئ موجودا مرتين اوحاصلا قبل حصوله (قلت الايمان لايوهب للكافر حين هو كافر اذ معنى هبته ايجاده فى قلبه وحين الوجود زال عنه الكفر لانه ضد الايمان فلا يكون كافرا حين كونه موهبا له بالايمان بل مؤمنا بذلك الايمان وانما لم يلزم الاستحالة المذكورة ان لو وهب الايمان لمؤمن قبل كونه موهوبا له وليس كذلك وحاصله ان صيغة الفاعل ههنا بمعنى

الحال كما هو المتبادر من الفاعل والمستقبل فانه اذا قيل زيد مصل اويصلي يتبادر منه الحال لا بالنسبة الى زمان التكلم بل بالنسبة الى زمان الهبة (واما قولهم اسلم امس او يسلم غدا كافر فبمعنى الماضي بالنسبة الى زمان الاسلام (فان قيل ايجاد الايمان مقدم على وجوده في نفسه لانه علة وهو مقدم على وجوده في محله لان ثبوت الشئ لغيره فرع ثبوته في نفسه (وما قبل ان وجود الاعراض في نفسه عين وجوده في محله فزيف وهو مقدم على صحة اطلاق المؤمن عليه لان سببها محال بل بعدها بدرجتين لايسمى مؤمنا فيلزم المحذور (قلنا تقدم الايجاد على الموجود ذاتي لازماني والايلزم وجود النسبة بدون المنسوب اليه وهو باطل لانها لاتقوم الا بالمنتسبين (وكذا تقدم وجود العرض في نفسه على وجوده في محله والايلزم قيام العرض بنفسه وهو ممنوع بالاتفاق وبقاؤه زمانين وهو ممتنع عند البعض (وكذا تقدمه على صحة الاطلاق (فزمان الايجاد والوجود وصحة الاطلاق واحد فيصدق انه مؤمن زمان الهبة على انه لوفرض كون التقدمين الاولين زمانيا لايضرنا ايضا لان اللازم من كون الله تعالى وهابا للمؤمنين كونهم موصوفين بالايمان حال كونهم موهوبين لهم وهي حال وجود الايمان في قلوبهم ولو فرض كون التقدم الثالث زمانيا ايضا وارتكب انفكاك وجود الايمان في محله عن صحة اطلاق المؤمن عليه مع لزوم ان لايكون زمان وجود الايمان مؤمنا على ذلك التقدير ولا كافرا لارتفاع الكفر في تلك الحالة وامتناع صدق المشتق على شئ بدون اتصافه بمأخذ الاشتقاق لم يمكن الجواب بان يقال يسمى مؤمنا في تلك الحالة مجازا باعتبار ما يؤل اليه كما لا يمكن ان يجاب به

اولا لانه يلزم جمع الحقيقة والمجاز (اللهم الا ان يخص سبيل الصواب بالايمان وقيل ببقاء الاعراض اوادعى عموم المجاز وكله بعيد (ولا يمكن ايضا ان يجاب عن اصل الاعتراض على مذهب من يقول بامتناع بقاء الاعراض بان لم يرتكب ان الايمان الحادث اولا ليس بموهوب لمؤمن ثم ما يتجدد هو موهوب لمؤمن بذلك الايمان السابق لانه منقوض بمن آمن قبيل الغرغرة فانه مؤمن وليس بموهوب له سبيل الصواب على هذا الجواب (ويمكن ان يقال ان المراد بالمؤمن من مات على الايمان وان نسبة شئ الى مشتق لايلزم ان يكون وقت اتصافه بمأخذ الاشتقاق وان كان يتبادر الذهن الى ذلك بل يجوز ان يكون قبل اتصافه به اوبعده قوله (والصلوة والسلام على نبيه محمد) لاماهما للجنس باعتبار وجوده فى بعض الافراد (والصلوة فى اللغة مشتركة بين الدعاء والاستغفار والرحمة (ويتعين احدهما بالاضافة الى المؤمنين والملائكة والله تعالى (كتبت الفها على صورة الواو اذانا بانها مقلوبة منها وبالتفخيم (والسلام بمعنى السلامة (والنبى فى الاصل نبئ على فعيل من النباء وهو الخبر ثم جعل اسما لكل من اخبر عن الله تعالى بطريق الالهام (ومحمد فى الاصل الذى كثرت خصاله الحميدة ثم جعل علما لافضل الرسل عليهم الصلاة والسلام لكثرة خصاله المحمودة واخلاقه المودودة قال الله تعالى فى حقه (انك لعلى خلق عظيم وما ارسلناك الا رحمة للعالمين قوله (الزاجر عن الاذناب الحاث على طلب الثواب) اعلم اولا ان لام التعريف موضوعة للجنس والاشارة الى الحقيقة وهو معنى واحد لاينفك اللام منه لكنه يتعدد باعتبارات اربعة

اعتباره من حيث هو هو مع قطع النظر عن وجوده فى افراده نحو الانسان نوع ويسمى لام الجنس والحقيقة تميزا عن غيره واعتباره من حيث وجوده فى ضمن فرد معين ويسمى لام العهد الخارجى واعتباره من حيث وجوده فى ضمن كل الافراد ويسمى لام الاستغراق (واعتباره من حيث وجوده فى بعض الافراد من غير تعيين ويسمى لام العهد الذهنى وقد يسمى لام الجنس ايضا نظرا الى المعنى الموضوع له بحسب الحقيقة (وهذا المعنى الاخير والنكرة بحسب الخارج سواء ولذا قد يعامل معاملتها من وقوع النكرة صفة وغيره وبحسب المعنى متفاوتان لان النكرة تدل بحسب الوضع على فرد غير معين والمعرف باللام الذهنى يدل بحسبه على الجنس والحقيقة واردة فرد غير معين حصلت من قرينة خارجية مثل الاكل والشرب وغيرهما ولذا قد يوصف بالمعرفة ايضا ابقاء للجهتين حظهما واما طريق المعرفة والتمييز بين هذه المعانى فيما وقع من المواضع فانه ينظر فان وجد عهد وقرينة خارجية على ارادة فرد معين فاللام للعهد الخارجى والا فللاستغراق الا ان يمنع مانع فللجنس والحقيقة الا ان يمنع فللعهد الذهنى واذا عرفت هذا فلام الزاجر والحاث للعهد الخارجى والاشارة الى محمد عليه الصلاة والسلام ولام الاذناب للاستغراق ٤ والثواب للعهد ٧ الذهنى فتأمل (والزجر المنع والنهى (والاذناب بكسر الهمزة مصدر اذنب الرجل اى صار ذا ذنب (والحث التحريض والاغراء (والثواب جزاء العبادة قوله (وعلى آله واصحابه) اصل آل اول بدليل اويل قلبت واوه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (وخص استعماله فى الاشراف ومن له

٤ اذ يمكن الاجتناب عن جميع الذنوب منه
٧ اذ لا يتصور طلب جميع الثواب منه

خطر عظيم دنيويا كان او اخرويا (والاصحاب جمع صحب
بفتح الصاد وسكون الحاء كفرخ وافراخ وهو جمع صاحب كراكب
وراكب قوله (خير الآل وخير الاصحاب) وخير اسم تفضيل
اصله اخير اعل بالنقل والاستغناء وان لم يعل اخواته لكثرة استعماله
(وكذا نقيضه وهو شر اصله اشرر فصرفا لخروجهما عن وزن
الفعل (ولام الآل والاصحاب للاستغراق فيحصل المدح المقصود
لا للعهد الخارجي ليحصل الاحتراز عن بعض اقربائه عليه الصلاة
والسلام الذين لا يتبعوه وعن المنافقين في زمنه عليه السلام (وان
يوزنه اعادة المعرفة ولا لان خيرا اسم تفضيل فيستلزم الاشتراك
بين موصوفه وما اضيف اليه في اصله وهم لا يوصفون به لانه
يمكن دفعه بان ماذكرتم فيما اذا قصد به التفضيل على المضاف
اليه (واما اذا قصد به الزيادة المطلقة فممنوع (وبان خيرا
قد لا يكون اسم التفضيل بل صفة مشبهة مخففة من خيركهين
وهين فلا يستلزم الاشتراك المذكور بل لان بعض اقربائه الذين
لم يتبعوه عليه الصلاة والسلام ليسوا بداخلين في قوله آله حتى
احتيج الى قيد احتراز عنه (قال الجوهري في الصحاح آل الرجل
اهله وعياله وآل الرجل ايضا اتباعه وهم ليسوا من اتباعه وعياله
وهو ظاهر ولا من اهله بدليل قوله تعالى (انه ليس من اهلك) حيث
لم يتبعه (وكذا معنى الاصحاب لا يتناول المنافقين لانه وان اختلف
في معناها (قال جمهور اهل الحديث الاصحاب كل مسلم رأى الرسول
عليه الصلاة والسلام وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه
وقيل اورآه الرسول عليه الصلاة والسلام (لكنهم اتفقوا
على اشتراط الاسلام والمنافق ليس بمسلم ولو حمل على العهد

٧ اعلم انه لو جعل لاما هما للعهد يكون خير الاول بدل البعض من الكل لا صفة لفساده ولو جعلا للاستغراق يجوز كونه صفة فتأمل منه

الخارجي لزم اما تخصيص الصلاة والسلام على بعض الآل والاصحاب ان كانت الاضافة لامية اوعدم معنى محصل ان كانت بيانية (واما حديث اذا اعيدت المعرفة معرفة كانت عين الاول فعند عدم المانع والقرينة على خلافه قوله (وسيلة) هى ما يتقرب به الى الغير قوله (واحد اركانها التصريف) الركن مايقوم به الشئ فيتناول نفس الماهية ان كانت بسيطة وجزئها ان كانت مركبة (والتصريف علم لهذا العلم (ولامه مزيدة للمح معنى الوصفية (وبيانه ان العلم ثلثه اقسام (قسم يجب استعماله مع اللام وهو المسمى به معها اوالغالب بها اوالمؤل بواحد من الجنس اوالمثنى اوالمجموع بالجمع الصحيح (وقسم يجوز وهو ماكان فى الاصل مصدرا اوصفة (وقسم يمتنع وهوماعداهما والتصريف من الثانى قوله (لانه يصير) اى انما سمى هذا العلم تصريفا لانه فى اللغة بمعنى التغيير والتحويل وبهذا العلم يحول الاصل الواحد الى الفروع الكثيرة ويمكن ان يقال تقديره انما كان من العربية لانه به يصير اللفظ القليل العربى الفاظا كثيرة (فيكون باحثا عن احوال الالفاظ العربية ومايكون كذلك فهو من العلوم العربية قوله (به) اى بسبب التصريف (قدم على متعلقه لافادة الحصر (فان قلت الصيرورة المذكورة صدرت من الواضع وهوالله تعالى ثم حدث هذا العلم سواء كان بمعنى الملكة اوالتصديق اوالمسائل فانى يكون المتأخر سببا للمتقدم (قلت المراد من هذه الصيرورة هى الصادرة من كل مصرف يصرف الكلم بسبب معرفة قواعد الصرف كما يقال فى العرف صرفت الكلمة وان كان المصرف فى الحقيقة هو الواضع (ويمكن ان يقال

٧ والاول اولى كما لايخفى

استعير الصيرورة المذكورة لمعنى العلم بها اطلاقا لاسم المتعلق على المتعلق ثم اشتق منها فعل فمعنى يصير القليل به بعلم صيرورته اياه فمعنى السببية حينئذ ظاهر قوله (من الافعال) بيان لقوله القليل فيكون المراد منها ههنا الافعال الحقيقة وهى المصادر (اولقوله كثيرا فيكون المراد منها الافعال المصطلحة وهى الماضى والمضارع والامر والنهى (ولكن يرد عليهما ان القليل الصائر كثيرا عام بكل فرد (فيناول الجامد الصائر مثنى ومجموعا ومصغرا وذلك وكذا الكثير لان بحث الصرف عام فلا وجه للتخصيص بالذكر (اللهم الان يقال اكتفى بذكر اعظم الاقسام كما اكتفى ببيان احدهما بناء على ان اكثر الابحاث فى هذه الرسالة عنه قوله (الموفق) التوفيق جعل الله تعالى فعل عباده موافقا لما يحبه ويرضاه قوله (المرشد) الارشاد هو الدلالة على الصراط المستقيم قوله (الافعال على ضربين) لما دخل لام التعريف على افعال امتنع الاستغراق اذ يكون معناه ح كل فرد من افراد الفعل على ضربين وهذا بين الفساد (٧ واضمحل معنى الجمعية واريد به طبيعة العامة فمعناه مفهوم الفعل مشتمل على نوعين اشتمال الكلى الواحد على جزئياته الكثيرة ومعنى حمله عليها وجوده فيها بمعنى انه يمكن ان يؤخذ من كل جزئى معنى كلى حاصل فى العقل بتجريده عن المشخصات اذ المطلق اعنى الكلى الطبيعى غير موجود فى الخارج عند المحققين اذ يلزم ان يكون الشئ الواحد فى حالة واحدة موجودا فى امكنة متعددة وذلك بين الاستحالة (وان قال اكثر الناس انه موجود فى ضمن الاشخاص لانه جزء منها فالشامل هو الكلى والمشمول كل واحد من جزئياته

٧ فى كونه محمولا عليهما وموجودا فيهما بالمعنى الذى يذكر لا بكونه جزءا منهما فتأمل منه

ويجوز ان يكون مجموع جزئياته (واما المشمول فى اشتمال الكل على اجزائه فكل جزء منها لا مجموعها اذ هو شامل ولابد من الفرق (وانما خص الافعال بالذكر مع ان الاسم ايضا مشتمل على ضربين لقلة البحث عنه فى هذا المختصر (واما الحرف فلا يبحث عنه فى الصرف لعدم تصرفه قوله (اصلى وذو زيادة) اى احدهما فعل اصلى وهو ما تجرد ماضيه عن الزيادة (وثانيهما فعل ذو زيادة وهو ما اشتمل ماضيه على الزائد (وانما قدرنا الفعل تنبيها على ان القسم يجب ان يكون اخص من القسم فى التحقيق (وان جاز ان يكون اعم منه فى الظاهر قوله (فالاصلى ثلاثى ورباعى) اى كل فرد مما يصدق عليه مفهوم الاصلى يصدق عليه مفهوم الثلاثى (او مفهوم الرباعى على ان الواو الجامعة بمعنى او القاسمة فيكون بمعنى المنفصلة حقيقة (ولا يخفى انه لا يمكن ان يراد ٧ من الاصلى طبيعية العامة كما اريد مما سبق فتأمل قوله (فالثلاثى ما كان ماضيه على ثلثة احرف) اى مفهوم الثلاثى وحقيقة اصله ما كان ماضيه مشتملا على ثلثة احرف فقط (فان قلت هذ التعريف غير جامع لعدم صدقه على الماضى كما لا يخفى و الجمع لا بد منه فى التعريفات (قلت نعم لكن هذا من قبيل المسامحات الواقعة فيما بينهم فانهم يذكرون مقام التعريف مايفهم المبتدى بسهولة وقد يكون بعض التعريفات عسير الفهم عليه كما كان ههنا كذلك (فان تعريف الثلاثى الجامع وهو ما كان حروفه الاصول ثلثة فقط غير ان المبتدى لا يميز الاصول عن الزوائد فيتسامحون ويذكرون بدله ماهو قريب الى فهم المبتدى يمكن به استنباط التعريف عنه بسهولة

٧ اذ لو اريد ذلك فاما ان يراد من ثلاثى ورباعى طبيعتهما او افرادهما او الاتصاف بمفهوميهما اذ لا رابع وفساده ظاهر وان شئت زيادة ايضاح فتأمل فى قولنا الحيوان اما انسان او غير انسان منه

فلا يبالون عن عدم جمعه اومنعه لانه ليس بتعريف على الحقيقة (منها التعريفات المشتملة على لفظ كل فانها لاتصدق على فرد مما صدق عليه المعرف وهو ظاهر لكنها يسر فهمها للمبتدى مع انها يمكن استنباط التعريف عنها بسهولة (ويمكن ان يقال هذا التعريف على مذهب المتقدمين المحققين فانهم لايشترطون الجمع والمنع فى التعريف و يجوزونه بالاعم و الاخص بل بكل متصادق فى الجملة قوله (وهو ستة ابواب الاول فعل يفعل) اى الباب الاول مجموع موزونهما وما يشتق منهما وما يشتقان منه ومجهولهما (اكتفى بالاول لكون الامتياز بين الابواب به والمراد من موزونيهما ما كان على هيئتهما من غير تداخل اللغتين متشاركين فى الاصول (والاصوب ان يجعل مجموع فعل يفعل علما لذلك المجموع (وكذا الباقى فلا يحتاج الى تكلف و تعسف (والتعريف الواضح للباب الاول هو مجموع كلمات متصرفة خالية من ماض معلوم مضموم العين اومكسورها ومضارع معلوم مفتوح العين اومكسورها وما يشتق منهما وما يشتقان منه ومجهولهما وكان كل منها مشاركا للاخر فى الاصول وكان المجموع مشتملا على ماض مفتوح العين ومضارع مضمومها من غير تداخل اللغتين وقس على هذا باقى الابواب (ويدل على ماقلنا عدم جواز ان يقال نصر باب اول بل يقال من الباب الاول (فنى حمل ستة ابواب على الثلاثى نظر يظهر ٧ بالتأمل (وعلى تحقيقنا هذا لايرد الاعتراض بالفعل المبنى للمفعول حيث انه لايدخل فى هذه الابواب الستة بالنظر الى ظاهر ماذكره المصنف لانه داخل فى باب فعل المبنى للفاعل (ولا بالافعال الغير المتصرفة نحو نعم

٧ لان الثلاثى قسم من الاصل وهو من الفعل وهو من الكلمة وقد اعتبر فى مفهومها الافراد فكيف يحمل عليه ما اعتبر فى مفهومه الجمع منه

وبئس حيث انها افعال ثلاثية لم تدخل فى هذه الستة (لان بحث الصرف مقصور على المتصرف فغير المتصرف لا يدخل فى المقسم فخروجه عن الاقسام لايضر بل يجب قوله (وما كان مختصا بالباب الثالث) اراد بالاختصاص به الاتيان منه اطلاقا لاسم الملزوم على لازمه اذ يشترط فى كل ما جاء من الباب الثالث هذا الشرط (فلا وجه لتخصيص المختص به بالذكر قوله (لايكون الا عينه اولامه احد من حروف الحلق) يجوز ان يكون كان ناقصة والمستثنى المفرغ وهو الجملة الاسمية خبره (تقديره لايكون ذلك المختص شيئا من الاشياء الاعينه الخ (ويجوز ان يكون تامة والمستثنى حالا من فاعله بالضمير وحده على ما هو وارد على الندرة (فتقديره لا يوجد ذلك المختص كائنا على حال من الاحوال الا عينه اولامه احدا من حروف الحلق اى الاحال كون عينه اولامه احدا منها (وعلى الاول يكون الحصر اضافيا قوله (الا ابى يأبى) استثناء من فاعل لا يكون بملاحظة الاستثناء الاول تقديره كل مختص بالباب الثالث عينه اولامه احد منهما الا ابى يأبى قوله (وحروف الحلق ستة) انما لم يعد الالف مع كونها من حروف الحلق (لعدم اصالته فى غير الحرف والاسم الغير المتمكن قوله (والرباعى المجرد ما كان ماضيه على اربعة احرف لابد فيه من قيد اصول حتى يخرج نحو اكرم اومن ٧ جعل قوله (وهو باب فعلل) من التعريف بان يجعل الواو للحال والضمير لما ضيه (واكتفى ههنا وفيما سيجئ بوزن الماضى لحصول الامتياز به بخلاف ابواب الثلاثى قوله (وقد يكون ستة ابواب) اى وقد يوجد ستة ابواب موازنة لفعلل (وهذه

٧ لكن يلزم فيه مايلزم من حمل ستة ابواب على الثلاثى كما سبق منه

الستة من ذى الزيادة وذكرها ههنا للاستطراد والتبعية للرباعى المجرد لكونها ملحقا به قوله (وهو باب فوعل) انما لم يعل الواو والياء فى الاربعة المتقدمة ولم يدغم فى الاخيرة لئلا يبطل الالحاق وانما اعل الخامس لانه لا يبطل الالحاق بتغيير آخر الكلمة وههنا باب آخر لم يذكره المصنف وهو باب فعنل نحو قلنس (واما نحو زلزل فرباعى مجرد عند البصريين خلافا للكوفيين قوله (مزيد على الثلاثى) اى النوع الاول فعل مزيد فيه على الثلاثى شئ (وانما قدرنا هذه المذكورات لان المراد من مزيد على الثلاثى نفس الكلمة المشتملة على الزائد لا الحرف الزائد على الثلاثى قوله (فمزيد الثلاثى اربعة عشر بابا) (اعلم ان مزيد الثلاثى ثمانية وعشرون بابا سبعة منها ملحقة بدحرج وقد ذكر (وسبعة ملحقة بتدحرج (ولم يذكرها المصنف نحو تجورب وترهوك وتشيطن وتقلسى وتقلنس وتمسكن وتجلبب (واثنان ملحقان لاحرنجم نحو اقعنسس واسلنقى (واثنى عشر غير ملحق بشئ (واما مزيد الرباعى فثلثة فمجموع الافعال ثمانية وثلثون بابا قوله (فصل فى الوجوه التى) (اى هذه الالفاظ التى سنذكره مفصولة عما قبلها لانفصال فى معانيها كائنة فى بيان الوجوه اى الكلمات (اما من الوجه بمعنى العضو المعروف (فوجه الشبه كون المعانى معروفة بها (كما ان الانسان يعرف بوجهه (اومن الوجه بمعنى الطريق (فوجه الشبه كونها موصلة لسامعها الى معانيها المقصودة منها (كما ان الطريق يوصل سالكها الى مقصوده قوله الى اخراجها من المصدر) اما بالذات (او بالواسطة قوله

وهى ستة) بناء على ان ماعداها من المشتقات لم يشتد الحاجة
اليها وان كان اصل الحاجة ثابتا وان سلم فلا حصر قوله
(ميميا اوغير ميمى) والمراد من الميمى مايكون فى اوله ميم زائدة نحو
مقتل (و بغير الميمى مالا يكون كذلك نحو ضرب وشتم وامن
وموت قوله (فان كان المصدر غير ميمى فهو سماعى) اى ان كان
ثلاثيا تركه لا نفهامه من سياقه قوله (ونعنى بالسماعى انه يحفظ
كل مصدر) الظاهر ان يقال ونعنى بالمصدر السماعى كل مصدر
الخ (فلابد من تأويل اما فى الاول اى نعنى بكون المصدر سماعيا
وفى الثانى اى نعنى بالمصدر السماعى انه يحفظ الخ فتأمل
اوالمراد من الحفظ المذكور على وجه اللزوم (وحاصل التعريف
ان المصدر السماعى هو المصدر الذى يلزم حفظ على ماجاء
من العرب وقوله (فلا يقاس عليه) ليس من التعريف لانه
لوكان منه مع عدم الاحتياج اليه فى المنع والجمع لزم المصادرة فى
قوله (لانه لاقياس) اذ هو تعليل لقوله وهو سماعى بل تفريع
على كون المراد من السماعى هذا المذكور لكونه لازما لوجوب
الحفظ اذ لو جاز القياس لما وجب حفظه (وحاصل كلامه
ان المصدر الغير الميمى من الثلاثى سماعى وهذا دعوى لابد من تحريره
قبل اقامة الدليل عليه فمعنى ماسوى السماعى ظاهر وله معنى ولازم
(اما معناه فلازم حفظه على ماجاء من العرب (اما لازمه فعدم
جواز القياس عليه وانما بين لازمه وان كان بيان المعنى كافيا
فى التحرير لانه يستدل على هذه الدعوى بوجود لازمه هذا
فبينه اولا ليقبل الذهن دليله بلا تردد فالمبين فى التحرير لازمية
المعنى السماعى من غير تعرض لوجوده فى المصدر الغير الميمى

من الثلاثى (واما الدليل فبيان وجوده فيه ليثبت ملزومه وهو كونه سماعيا لامتناع الانفكاك فلا مصادرة قوله (نحو المطلع) ليس غرضه حصر ما شذ منه محمدة ومظنة وغيرهما ولذا اورد لفظ نحو قوله (الا المرجع والمصير) يرد على الحصر المهلك والمبيع المصدران وغيرهما قوله (والاجوف) سواء كان مهموز الفاء واللام اولا وسواء كان واويا اويائيا (اعلم ان المصدر الميمى من الاجوف اليائى يجئ على مفعل بالكسر ايضا لكن على طريق الفرعية لا الاصالة كمخبر فلا يسمى شاذا (وانما الشاذ ماجاء على الاصالة بالكسر بان لا يجوز غير الكسر كالمجئ والمحيض قوله (والمضاعف) سواء كان معتل الفاء اولا صرح به فى المغرب وسواء كان مهموز الفاء اولا قوله (والمهموز) اى غير المعتل الفاء واللام قوله (واما فى الناقص) سواء كان مهموز الفاء او العين اولا وسواء كان واويا اويائيا قوله (وفى معتل الفاء) اى غير المضاعف سواء كان مهموز العين واللام اولا بشرط كونه واويا محذوفا فاؤه فى مستقبله (وان لم يحذف فالمصدر بفتح العين والمكان والزمان بكسرها (وان كان يائيا فحكمه حكم الصحيح صرح به صاحب المغرب هذا هو القياس وقد جاء شاذا بضم العين نحو مبسر وبفتحه نحو موضع على ما سمعهما الفراء قوله (واللفيف المقرون) سواء كان مهموز الفاء اولا ويدل على هذا حكمهم على مأوى الابل بالكسر انه شاذ قوله (واللفيف المفروق آه) هذا عند المصنف وقد نقل التفتازانى عن بعض المتأخرين التصريح بان حكمه كالناقص وفهم عن كلام الجوهرى ايضا (وفى كلام صاحب المفتاح ايماء اليه

وان اعتبارهم بلام الفعل فى امثال هذا الحكم يؤيده ولان كون حكم طوى مثل رمى يرجحه وايضا دليل الناقص يقتضى الحمل عليه وان شئت ضبط هذا المقام بحيث يتضح لك المرام فاستمع مايتلى عليك من الكلام حتى يشير اليك ببنان الانام (اعلم ان قياس المصدر الميمى واسمى الزمان والمكان من الثلاثى المجرد منحصر على وزنين مفعل بالكسر وهو المصدر المثال الواوى المحذوف فاؤه فى مستقبله وللزمان والمكان من المثال الواوى ومن يفعل بالكسر اذا لم يكن معتل اللام ومفعل بالفتح وهو لغير ماذكر جميعا فاحفظ هذا الضبط ينفعك فى المرام فانه غير موجود فى كتب الانام وانه من مزالق الاقدام وقد ضل اكثر الاقوام قوله (معروفا او مجهولا) اعلم ان تسمية الفعل معروفا ومجهولا وغائبا ومخاطبا ومتكلما مجاز لغوى من قبيل اطلاق اسم اللازم وهو الفاعل ههنا على الملزوم وهو الفعل قوله (فى الواحد) اى فى ذى الواحدة مذكرا كان اومؤنثا كقوله تعالى (بقرة لافارض) وكذا قوله فى التثنية عام للمذكر والمؤنث ولابد ههنا من قيد الغائبين كما لايخفى (اعلم ان المراد من الفتح ههنا اعم من اللفظى والتقديرى ليشمل نحو رمى (وكذا الضم فى قوله ومضموم فى جمع المذكر الغائب ليشمل نحو غزوا قوله (فهو الذى فى اوله) اى المضارع هو الفعل الذى فى محل اوله وضمير اوله راجع الى الموصول وهذا التعريف غير مانع لدخول نحو اكرم فلايكون صحيحا منه وجوابه يعلم مما ذكرنا فى تعريف الثلاثى ويمكن ان يقال معنى قوله زائدا على الماضى غير جزء منه وهمزة اكرم جزء من ماضى الافعال وان كان زائدا على الماضى الثلاثى قوله (مكسورة) عام للفظى

والتقديري فنحو يحمر تقديره يحمرر بالكسر قوله (يتفعلل) وكذا ملحقاته نحو يتجورب وانما لم يذكرها ههنا بناء على عدم ذكرها فيما سبق فيكون الحصر بالنسبة الى ماذكره قوله (فانها مرفوعة) اما بحركة الضمة سواء كان لفظيا اوتقديريا او بحرف النون (واعلم انه لابد ههنا من استثناء الصورتين المتصل به نون جمع المؤنث واللاحق به نون التأكيد لان الاول مبنى على السكون والثانى على الحركة قوله (اما الامر) اى الغائب والمتكلم المعروفان اوالمجهولان والمخاطب المجهول لا الامر الحاضر المعلوم بقرينة ذكره بعده قوله (والنهى) اى الغائب والمخاطب والمتكلم المعروفة اوالمجهولة قوله (سكون لام الفعل الصحيحة) هى صفة اللام لا الفعل فيتناول نحو لينصر ولياْخذ وليرد ولبعد وليقل (وكذا المعتلة فلا يشمل غير الناقص والحروف واسمائها كلها مؤنث سماعى وماوقع فى بعض النسخ على التذكير فالاولى ان يحمل على تصحيف الناسخ لان الظاهر كونهما صفتين للفعلين وهو ليس بمستقيم لخروج المثال والاجوف من الحكم الاول وهو السكون ودخولهما فى الثانى وهو السقوط والامر على العكس واهمال المهموز والمضاعف لعدم دخولهما فى كل منهما قوله (سوى نون جمع المؤنث) استثناء منقطع لعدم دخول نون جمع المؤنث فيما سبق قوله (واما الفاعل) اعلم ان الفاعل عند المصنف مايعم الصفة المشبهة بدليل ايراد عظيم وضخم ومريض وزمن فانها صفات مشبهة فيكون الفاعل عنده ما اشتق لمن قام به الفعل من غير اعتبار معنى الحدوث الذى به يمتاز الفاعل عند غيره عن الصفة المشبهة لانها بمعنى الثبوت

﴿ قوله ﴾

قوله (فينظر) فيه اشارة الى ان الفاعل مشتق من الماضى وقد صرحه فى المعتلات عند بيان فاعل الاجوف واما عند غيره فمشتق من المضارع واعلم ان ماذكره من اوزان الفاعل والمفعول والمبالغة هو الغالب وانه سماعى سوى فاعل ومفعول الايرى انه قد يجئ من مفتوح عين الماضى نحو قدير وصبور ومن مضموم العين نحو حسن وقد يجئ المفعول على حلوبة ولمبالغة على عجاب قوله (وكسير) بمعنى مكسور وقع فى بعض النسخ بدله كثير والاصح ٧ هو الاول كما لايخفى قوله (من الزوائد على الثلاثى) الزائد قد يكون بمعنى العارض يقال الف اكرم زائد (ويقابله الاصلى وقد يكون بمعنى الكثير يقال حروف دحرج زائدة على حروف ضرب اى كثيرة منها ويقابله القليل (والمراد ههنا المعنى الثانى فيشمل الرباعى المجرد ومزيداته قوله (فى تصريف الافعال) لما كان معظم الابحاث فى هذا الباب والمقصود الاصلى تصريف الافعال كما اشار اليه فى صدر الكتاب اقتصر عليه ههنا (وان بين فى هذا الفصل تصريف الفاعل وغيره قوله (على اربعة عشر وجها) ولقائل ان يقول ان اعتبر فى تعدد الوجه اختلاف الصيغة فثلثة عشر فى الماضى والامر المعلوم واحد عشر فى غيرهما (وان اكتفى باختلاف المعنى فثمانية عشر فى الكل (اللهم الان يحمل على عادة المصرفين قوله (ووجهان للمتكلم) جعل الوجهين له وان كان احدهما له ولغيره لكون ذلك الغير متكلما حكما حتى اذا قال واحد من الجماعة نضرب كان كما يقول كل واحد منها اضرب فيكون من باب التغليب قوله (رجلا كان اوامرأة) اعترض عليه

٧ لان كثر لازم ولايجئ المفعول منه

بان المتكلم قد يكون صبيا وصبية (فالوجه ان يقال مذكرا كان اومؤنثا (ولنا فى كل من الاعتراض والوجه نظر (اما الاول فلانه ليس فى كلام المصنف مايفيد الحصر وانما خصهما بالذكر لحصول المقصود بهما وهو بيان عدم اختلاف صيغتهما بما يختلف به صيغة الغائب والمخاطب وهو التذكير والتأنيث ليحصل الامتياز وسبب الاتحاد كونهما للمتكلم لانه يرى ويسمع كلامه فيحصل به الامتياز من غير اختلاف فى الصيغة ولا دخل للصغر والكبر فى الاختلاف والاتحاد قطعا (ولما بين المصنف عدم اختلاف الصيغة فى المتكلم الكبير بالتذكير والتأنيث فقد بين فى الصغير دلالة لظهور اشتراكهما فى العلة وعدم المانع (واما الثانى فلان المتكلم قد يكون هو الله تعالى وهو لا يوصف بالذكورة والانوثة والملائكة وهم لا يوصفون بهما ايضا بل قد يكون من الجمادات كما فى المعجزات ولا يوصف بهما (نعم يوصف الالفاظ المعتبرة بهما نوعيهما بهما بحسب الاصطلاح ولا كلام فيها لان المراد من المتكلم ههنا معناه اللغوى كما كان من الغائب والمخاطب كذلك (فالوجه على زعم المعترض ان يقال مذكرا كان لفظ الدال عليه اومؤنثا حتى يعم الكل (فان قلت صيغة الفعل فى ضرب وضربا وضربت وضربتا واحد وكذلك فى ضربن وضربت الخ فيكون صيغة الماضى ثلثة وقس على هذا سائر الافعال لان الضمائر فى آخرها ليست جزأ من الفعل بل هى اسماء فلا يتغير صيغة الفعل بتغيرها كما فى ضربه وضربك وضربنى (قلت الحال على ماذكرت لكنهم لما رأوا شدة الامتزاج والاختلاط بين الافعال وهذه الضمائر كما كانت بين الكل والجزء جعلوها فى حكم الجزء حتى

اطلقوا على مجموعها الكلمة والفعل وان كان فى الحقيقة كلا ما وجعلوا التغيير فيها تغييرا فى صيغة الفعل كيف وقد وقع هذا الجعل فى الواضع حيث غير صيغة الفعل بتسكين الاخر عند الحاق نون الضمير اوتائه فى آخره فرارا عن توالى الحركات وذلك انما يمنع فى الكلمة الواحدة بدليل وقوع نحو ضربك وجعل النون فى الاشياء الخمسة فى المضارع علامة الرفع مع كونها بعد الضمائر ومحل الاعراب آخر الكلمة ولم يجز العطف عليها من غير تأكيد وفصل (واما بيان شدة الامتزاج فلان الافعال محتاجة فى الافادة الى هذه الضمائر لكونها فواعل وهذه الضمائر ايضا محتاجة فى وجودها اليها لكونها ضمائر متصلة غير مستقلة بالتلفظ بدون ما اتصل به بخلاف ضرب زيد او ضرب زيد وضربك

قوله (غير انه لا يأتى الوجهان) قيل لانه يلزم ان يكون الشخص الواحد فى حالة واحدة آمرا ومأمورا اوناهيا ومنهيا وذلك محال اقول هذا التعليل ليس بصحيح من اربعة جهة (اما اولا فلانا لانسلم عدم جواز كون الشخص الواحد كذلك كيف والآمرية من جهة القول والمأمورية من جهة الفعل وكذلك فى النهى (واما ثانيا فلتخلفه فى قول القائل لغيره مثلا اضرب زيدا حين قول لك ذلك الغير له اضرب عمرا ولو زيد فى التعليل بلفظ واحد لم يتوجه هذا النقض (واما ثالثا فلانتقاضه بالمجهول (واما رابعا فلورود المتكلم من الامر والنهى المعلومين فى كلام الفصحاء ويقال لا تتكلم مالا يعنى ولترجع الى المقصود الى غير ذلك قوله (والفاعل يتصرف على عشر اوجه) اى فاعل الثلاثى بقرينة سياقه لان فاعل المزيدات يتصرف على ستة اوجه فقط وكذا المراد

من المفعول مفعول الثلاثى لان مفعول المزيدات يتصرف على ستة اوجه كما علمها (والحق ان المفعول من الثلاثى والمزيدات سواء فى عدم تصرفه الاعلى ستة اوجه (نعم قد جاء من الثلاثى ملاعين ومسائم ولم يجئ من المزيدات غير المتاكير كذا فى المفصل والشافية قوله (اللازم) اى بعض اللازم وانما لم يحمل اللام على الاستغراق لعدم الامكان لان بعض اللازم لايدخل عليه هذه الاسباب فضلا عن التعدية بها (وبعضها لايصير بها متعديا (نحو امشى الرجل وموت الابل (اعلم ان للمتعدى معنيين ماجاوز فعل فاعله الى المفعول به وهو المقابل للازم المراد عند الاطلاق وما يتعلق معناه بغيره بواسطة حرف الجر ويسمى متعديا بغيره وهذا عام متناول للازم والمتدى الى الثانى والثالث بواسطة حرف الجر فيسمى بالنسبة الى الاول والثانى متعديا بنفسه وبالنسبة الى الثانى والثالث متعديا بغيره لكن هذا المعنى لايراد الاعند بيان المتعدى اليه وبه وحروف الجر كلها من اسباب التعدية بالمعنى الثانى والباء خاصة فى بعض المواضع منها بالمعنى الاول والمراد بالمتعدى ههنا هو المعنى الاول بدلالة عد الهمزة والتشديد من اسبابه فلا بد من تخصيص قوله وحروف الجر بالباء فى بعض المواضع وتقييد قوله ولا يجئ المفعول به والمجهول من اللازم بغير واسطة حرف الجر فتأمل قوله (والمتعدى يصير لازما بحذف اسباب التعدية) اى كل متعد كان فيه احد اسباب التعدية المذكورة اوقابلية النقل الى باب انكسر اوكان من باب فعلل فيكون اللام فيها للاستغراق العرفى لعدم امكان الحقيقى بخلاف اللام فيما سبق ونحو علم ليس التشديد فيه سببا

لتعديته لحصولها قبله وتوضيحه ان السبب هو الطريق المفضى الى الشئ فى الجملة من غير اضافة وجوده ووجوبه اليه اذا اضيف اليه الوجود يسمى شرطا واذا اضيف اليه الوجوب يسمى علة والتشديد فى نحو علم غير مفض الى تعديته اصلا فلا يكون سببا للتعدية وان كان مطلق التشديد سببا لمطلق التعدى لافضائه اليه فى الجملة وهمزة اعلم وان كان سببا للتعدية الى الثالث ولذا يزول بزواله لكن ليس سببا للتعدية المراد ههنا قوله (يكون بين الاثنين) اى يكون مدلوله وهو الحدث حاصلا بين الاثنين اى قائما بهما قوله (الا قليلا) استثناء من فاعل يكون اى الا القليل من باب فاعل فانه لا يكون بين الاثنين بل يكون قائما بواحد فان العقاب فى عاقبت اللص مثلا قائم بالمتكلم فقط ومتعلق باللص تعلق وقوع لا تعلق قيام بخلاف المناضلة فى ناضلته فانها قائمة بالمتكلم والغائب ومتعلق بهما تعلق قيام لكن لابد وان يكون صادرا من المتكلم ابتداء ويتعلق للغائب ليكون مفعولا به ممتازا عن الفاعل وكذا فى كل ماكان من فاعل بخلاف تفاعل فان البادى فيه غير معلوم ومن ثم جاز ان يقال اضارب عمرو زيدا ام ضارب زيد عمرا ولم يجز اتضارب عمرو وزيد ام تضارب زيد وعمرو (واعلم ان ماذكره المصنف من معانى الابواب هو الغالب اذ ليست منحصرة فيما ذكر لما بين فى المطولات قوله (والحروف التى تزاد) اى لغير الالحاق والتضعيف فانه يزاد فيهما من اى حرف كان نحو جلبب وقطع قوله (واذا كانت كلمة الخ) كلمة كانت ناقصة او تامة والواو الاولى للحال والثانية للعطف وتقييد الحرف بالواحد ليس للاحتراز عما فوقه بل للتعميم اما الاول فلاستلزام الكل للجزء

واما الثانى فلتناوله لكل جزء مما فوقه واما تذكيره فلكونه للنسبة الى اسم فاعل كقوله تعالى (بقرة لا فارض) قوله الا ان لا يكون لها معنى بدونها ان اراد ان لا يكون لها معنى اصلا على ما يدل عليه العموم الحاصل من وقوع النكرة فى سياق النفى يتنقض بنحو جهرفان الميم فيه اصلية مع ان له معنى بدونها وان اراد ان لا يكون لها معناها بعينها يتنقض بنحو ضارب على انه تخصيص من غير مخصص فالوجه ان يقال الا ان لا يوجد لها معناها بعينها ولا معنى يناسبه بدونها (ثم اعلم ان هذا الاستثناء مفرغ تقديره فاحكم انها زائدة فى كل موضع الا موضع ان لا يكون لها معنى بدونها قوله (وابواب الرباعى كلها متعد الا دربخ) هذا الحصر غير مستقيم سواء اريد بالرباعى المجرد او اعم يجيء برهن وموت وامسى و جلبب وغيرها قوله (وابواب الخماسى كلها لوازم) سواء كان مزيدا على الثلاثى ملحقا او غير ملحق او مزيدا على الرباعى قوله (فانها مشتركة) بمعنى ان بعض الافعال الجائى منها متعد وبعضها لازم فيكون الباب المشتمل عليهما مشتركا بين اللازم والمتعدى قوله (وابواب السداسى كلها لوازم) سواء كان مزيدا على الثلاثى ملحقا او غير ملحق او مزيدا على الرباعى يرد على الحصر احلولية واعروريته واعلوطنى فلان اى لزمنى قوله (وهمزة افعل) يوهم ظاهره ان يكون الهمزة فى باب افعل حرفا من حروف المعانى فيكون نحو اكرم مركبا من فعل وحروف فلا يكون كلمة وليس كذلك لان الدال على الصيرورة مثلا ليس هو الهمزة فقط بل مجموع حروف الكلمة مع الهيئة غاية ما فى الباب صار دخول الهمزة سببا لمعنى الصيرورة وجزأ من الدال عليها ولذا اسند

المصنف المعانى المذكورة اليها مجازا وقس عليه سين استفعل
قوله (وللدخول فى شئ) بعضهم جعلوا هذا المعنى داخلا
فى معنى الصيرورة وقالوا معنى اصبح الرجل صار ذا صباح ولكن
اعتبار المصنف اولى لان المفهوم من اصبح هو الدخول فى الصباح
لا صيرورة ذى الصباح وان لزم والمراد بيان معناه المطابقى
لا الالتزامى قوله (وللتكثير) وغير المصنف لم يذكر هذا المعنى
ولعله ادخله فى الصيرورة ايضا لكون معنى البن الرجل صار
ذا لبن كثير لكن لما كان الهمزة ههنا دالة على معنى زائد
على الصيرورة وهو التكثير كان اولى ان يفرد معناه عن معنى
الصيرورة الخالية عن معنى التكثير فيكون اضبط فيكون مراد
المصنف من الصيرورة السابقة هو الخالية من معنى التكثير بقرينة
المقابلة واكتفى بقوله للتكثير وان كان فى الحقيقة له معنى الصيرورة
لتعلق الغرض به ههنا قوله (وسين استفعل) وقد عرفت
ان الاسناد المذكور مجاز لكونها سببا واما وجه تعيين السين
دون الهمزة والتاء مع كون الكل زائدا وموجودا فى باب استفعل
فانهما لو كانا سببين لهذه المعانى لوجدت فى سائر الابواب مما فيه
همزة الوصل نحو انفعل والتاء نحو افتعل ولما لم توجد علمنا انهما
ليسا بسببين واما السين فلم توجد فى غير هذا الباب كما ان هذه
المعانى لم توجد فى غيره واعلم ان ما ذكرناه من الدلائل وكذا
ما ذكره غيرنا فى العلوم العربية اكثرها خطابية مفيدة للظن
مستخرجة بقوة القريحة وليس بقطعية مفيدة لليقين حتى يضرها
الاحتمالات العقلية فتأمل قوله (للطلب) اعلم ان المصنف
فرق بين الطلب والسؤال كما فعله بعضهم بان الطلب يكون

بالقلب والسؤال باللسان ولم يفرق الاكثرون ولذا جعلوا هذين المعنيين واحدا قوله (اى انقلب الخمر خلا) هكذا وجدنا لنسخ الموجودة عندنا ولكنه سهو من الناسخ والصحيح انقلب الخمر الى الخل لان باب انفعل لازم ولذا قال فى الصحاح المنقلب مصدرا ومكان تدبر قوله (وحروف المد واللين والعلة واحدة) اعلم ان حروف الزائد حروف مبان لايكون كلها ولا اجزاؤها اصلية ولا مقلوبة عنها من العشرة المذكورة وحروف العلة الواو والياء والالف كلمة كانت اوغير كلمة اصلية كانت اومقلوبة عنها اوزائدة متحركة كانت اوساكنة مجانسة حركة ماقبلها لها اوغير مجانسة وحروف اللين هذه الثلثة مقيدا بكونها ساكنة وغير مقلوبة من حروف صحيح ومطلقا من غيره وحروف المد حروف اللين بشرط مجانسة حركة ماقبلها لها وقول المصنف واحدة محل تأمل فتأمل قوله (وكل فعل ماض) وانما خص الماضى بالذكر مع كون الحكم عاما لكون فهمه ايسر للمبتدى مع كون احكام الغير معلوما بالمقايسة واراد بالماضى ماضى الثلاثى المفرد المذكر الغائب بقرينة المثال وعدم ذكر المزيدات فى باب المعتلات وتعلم هى بالمقايسة ويدل على هذا قوله فى اوله ووسطه وآخره دون فائه وعينه ولامه قوله (ادغم اولهما) لو لم يذكر هذا لكان اولى لان المضاعف قد لايقع فيه الادغام (واعلم انه قد يجتمع اثنان من علامات هذه الستة فيسمى باسمين نحو وود ووأد ووبأ وآب وجاء وابى ونأى واس واوى ووأى فيقال المعتل المضاعف اوالمهموز العين او اللام والاجوف المهموز الفاء او اللام والناقص المهموز الفاء او العين والمضاعف

المهموز الفاء واللفيف المقرون المهموز الفاء واللفيف المفروق المهموز العين واى الاسمين قدم جاز والمشهور ما ذكرنا

قوله (باب المعتلات) اعلم ان ماذكر فى هذا الباب من القواعد عند عدم المانع كالالتباس وغيره كما اشار اليه فى آخر الكتاب بقوله وقد يكون فى بعض المواضع لايتغير المعتلات مع وجود المقتضى قوله (قلبنا الفا) اى تلفظ الالف مكانهما اذ القلب لايتصور فى الاعراض قوله (لاتقلبان الفا) لوجود المانع وهو الالتباس للمفرد على تقدير القلب والحذف لاجتماع الساكنين

قوله (لان الواو) تعليل لقوله لا تقلبان ايضا خاصة قوله (الافى موضع) ولم يذكر فتحة ما قبلها مع كونها شرطا ايضا لفهمه من سياقه وسياقه قوله (بان نقلت حركتهما الى فى ماقبلهما) الباء متعلق بيكون سكونهما وانما قيد به احترازا عما ذكره اولا فان سكون الواو والياء فى نحو غزون ورمين غير اصلى لانه حصل من لحوق الضمير لكن لم يكن بالنقل لكون ما قبلهما متحركا بل بالحذف بخلاف نحو اقام واباع ويجوز ان يتعلق بتقلبان المقدر بعد الاستثناء ويحصل الاحتراز لان ماجاء من ضمير الفاعل فى حكم الاصلى عندهم لكونه كالجزاء من الفعل على ماسبق بيناه سابقا

قوله (فحذفت الالف المقلوبة دون واو الجمع) لانها فاعل وحذفه بدون اقامة المفعول مقامه لايجوز لان الفعل لايفيد بدونهما

قوله (فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم) وفيه سؤالان احدهما ان هذه الحركة حصلت من ضمير الفاعل لان الالف تقتضى فتحة ماقبلها وقد سبق ان ما جاء منه فى حكم الاصلى عندهم وثانيهما انها كانت عارضة فى حكم المعدوم اجتمع ساكنان التاء

والالف فلم يحذف احدهما (وجوابهما ان هذه الحركة لها شبهان بالاصلى والعارضى فعملنا بالشبهين كما هو القاعدة المستحسنة عند المحققين بيانه هذه الحركة من حيث انها جاءت بالف الضمير كانت فى حكم الاصلية كسكون واو غزون ومن حيث محلها عارضة لبست فى حكم الاصلية لانها ليست بجزء من الفعل على الحقيقة ولا كالجزء منه لانها ليست بفاعل بل حرف جاءت لعلامة تأنيث الفاعل عارضة ليست فى حكم الاصلية بخلاف سكون واو غزون لان محله جزء من الفعل حقيقة فبالنظر الى الاول يجتمع ساكنان اصلا فى نحو غزنا فيلزم ان لا يحذف حرف وبالنظر الى الثانى يجتمع فيه ثلث سواكن فيلزم حذف حرفين والعمل بمقتضاهما من كل وجه ممتنع وباحدهما ترجيح بلا مرجح واهمال وعدم اعتبار للاخر وهو مناف للعدل (فان قلت جانب العروض راجح لانه بالنظر الى الحقيقة والمحل المقدم واما الاصلية فبالنظر الى ضمير الفاعل الغير المقدم فقط فلجانب العروض رجحان من وجهين فلا يلزم من اعتباره ترجيح بلا مرجح ولا عدم العدل (قلت فى اعتبار العروض فقط يلزم اما حذف الالف وهو فاعل لا يحذف لانه يلزم الالتباس بالمفرد المؤنث اذا حذف الالف يحذف الحركة العارضة الحاصلة فيها ولو سلم فالعارض يتغير او حذف الياء وهى علامة لا تحذف ولانه يلزم الالتباس حينئذ بالمذكر وفى اعتبار الاصلية فقط لا يلزم فساد اصلا لكن يلزم نوع ثقل فى البعض وهو ليس بفساد ولذا اعتبر الاصلية فى لغة الردية ولم يحذف منها حرف (وايضا صورة الحركة تمنع اجتماع الساكنين حقيقة واجتماعهما اعتبارى وبملاحظة هذا الفساد فى جانب

العروض وعدمه فى جانب الاصلية واعتبار صورة الحركة لايرجحان لجانب العروض بل يحصل المساواة بانضمام ما ذكر فى السؤال الى ماذكر فى الجواب فيلزم ترجيح بلا مرجح وعدم العدل من اعتبار احدهما فقط فلما لم يكن العمل بمقتضاهما من كل وجه ولا باحدهما فقط عملنا بكليهما من وجهين وتركناهما من وجهين آخرين تعادلا بينهما وقضاء لحقوقهما بقدر امكان فاعتبرنا فى الساكنين الاولين العروض لما فيه خفة مطلوبة ولانه ليس فيهما ما حصل منه اعتبار الاصلية وهو الالف الضمير وفيهما ما حصل منه اعتبار العروض وهو الياء فكان اولى بخلاف اعتبار الاصلية لان فيه ثقلا منفورا وليس فيهما واعتبرنا فى كل الساكنين الاخرين الاصلية لانه لولم يعتبر فيهما ايضا لزم اعتبار العروض فقط فوقعنا فيما هربنا منه ولان فيهما الف الضمير وهى سبب لاعتبار الاصلية فكان اولى بالاعتبار قوله (ثم نقلت الخ) واما نحو خفت مما هو مكسور العين فانما كسرت فاؤه مع كونه واويا للدل على البنية وهى اهم من الدلالة على بنات الواو والياء لتعلقها بالمعنى وتعلق الثانية باللفظ ولما روعى الاولى لم يمكن رعاية الثانية بخلاف باب هبت فانه قد امكن فيه رعاية الدلالتين ففعل ولما لم يمكنهم الدلالة على البنية فى قلت وبعت اذ لو فتحوا فيهما لم يدل على حركة العين لوجودها فى الاصل قصدوا الدلالة على بنات الواو والياء وقد امكن على ما ذكر فى المتن (وقال بعضهم نقل فعل بالفتح فى باب قلن الى فعل بالضم وفى باب بعن الى فعل بالكسر دلالة على الواو والياء ثم ينقل حركة العين الى الفاء بعد حذف حركته فيحذف العين لالتقاء

الساكنين ولاينقل باب خفن الى باب آخر لان رعاية دلالة البنية اولى فيما امكن (وهذا القول ليس بسديد لما يلزم من النقل الى باب يخالفه لفظا ومعنى واما لفظا فظاهر واما معنى فلاختلاف معانى الابواب (وقال الكسائى اصل باب قلن فعلن بالضم فاعل كما سبق وفيه ان المعتل اذا اشكل امره يحمل على الصحيح ولم يجئ فى الصحيح فعل بالضم متعديا فان قلت يعلم بنات الواو والياء فى باب قلت وبعت والبنية فى باب خفت من المضارع والمصدر واللام والاجوف لايجئ من الباب الثالث وايضا عدم حرف الحلق فى البعض دليل على انه ليس منه قلت قد سمع الماضى والفاعل فقط فيحتاج الى نصب علامة فيفعل فيما امكن بلا عسرة فلا ينافيه عدم نصبهم فيما لايمكن بيسرة اذ الميسورة لاتسقط بالمعسورة ولانه ليس فى كثرة الادلة مضرة بل فيه منفعة كما لايخفى والحاصل ان المقصود فى ماضى الاجوف شيئان الدلالة على حركة العين والدلالة على كونه واوا اوياء لانهم لما قلبوا العين وهو اما واو اوياء الفا اشكل على السامع ان عينه مفتوح اومكسور وانه واو اوياء وفيما امكن رعاية هذين المقصودين فعلوا وهو باب هبت وفيما لم يمكن الا رعاية احدهما قدموا الاول لكونه اهم كما سبق وهو باب خفت وفيما لم يمكن الا رعاية الثانى فعلوها وهو باب قلت وبعت لان مالايدرك كله لايترك كله قوله (واصل غزيوا الخ) واصله غزووا ولم يذكره لانفهامه من سياقه فان قلت لم لايجوز ان يلحق الضمير بعد اعلال المفرد قلت يأباه قول المصنف فيما سبق اصل غزوا ورموا غزوا واورميوا والجمهور فرع المعلوم وقولهم غزوت ورميت فلو صح ماذكرته

لقيل غزات ورمات قوله (اسكنا مالم يكن منصوبا) فيه اشارة الى ان كل واو وياء قلبت الفا تسكن اولا بالنقل اوالسلب ثم تقلب فتأمل قوله (ويتحرك الواو والياء اذا كانتا منصوبتين) اى اذا لم يكن ماقبلهما مفتوحا والا قلبتا الفا نحو لن يخشى وانما لم يذكر هذا لانفهامه من قوله وانما قلبت ياء يخشى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلهـا قوله (فى التثنية) اى فى تثنية الغائب من المضارع الناقص وكذا قوله فى الجمع وقوله فى الواحدة المخاطبة بقرينة السياق والسباق قوله (ويخشيان) انما لم يقلب ياؤه الفا لئلا يلتبس بالمفرد لفظا عنـد دخول الجازم اوالناصب قوله (وضمت الميم من يرمون) فى اعلال يرمون وجه آخر اسهل من هذا وهوان ينقـل ضمة الياء الى الميم بعد حذف حركتها استثقالا للكسرة قبل الضمة ويحذف الياء للساكنين ولما علم هذا الوجه بما ذكر فى غزوا لم يتعرض له ههنا تفننا وتوسيعا لطرق الاعلال قوله (لتصح واو الجمع) لانه لولم يضم الميم لقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فيلزم تغير الضمير وذلك لا يجوز الا عنـد الضرورة كما فى مكيـل ولا ضرورة ههنا قوله (قلبت الالف المقلوبة من عين الفعل همزة) ولم يقلب الف الفاعل لانها علامة والعلامة لا تتغير كما سبق قوله (فحذفت الياء) وبقى التنوين لان التنوين علامة الممكن قوله (ونقول فى مفعول الاجوف) اعلم ان الصرفيين اختلفوا فى المحذوف فى مفعول الاجوف واويا كان اويائيـا وذهب الاخفش ومن تبعه الى ان المحذوف عين الفعل لان القياس اذا اجتمع الزائد مع الاصل فالمحذوف هوالاصل كما فى غاز واذا التقى الساكنان والاول حرف مد يحذف الاول

كما فى قل وغزوا ولان واوالمفعول علامة والعلامة لا تحذف كما سبق وانما غيرت فى الثانى لانه لما وجب كسر ما قبلها لدفع الالتباس والدلالة على الياء المحذوفة لزم الانقلاب اعنى لما لزم فى الثانى ارتكاب احد المحذورين حذف العلامة وتغييره ارتكبنا الادنى وهو التغيير واختار المصنف هذا المذهب وذهب سيبويه الى ان المحذوف واوالمفعول لانها زائدة والزائد بالحذف اولى ولان التقاء الساكنين انما يلزم عند الثانى فحذفه اولى ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم ولا علة له ولو قيل العلامة دفع الالتباس فالجواب انه لو قيل بما قال سيبويه لدفع الالتباس ايضا (وقوله الاخفش واوالمفعول علامة ممنوع بل هى اشباع الضمة لرفضهم مفعلا فى كلامهم الا مكرما ومعونا والعلامة انما هى الميم يدل على ذلك كونها علامة المفعول فى المزيد فيه من غير واو وقوله (لان القياس الخ) ممنوع ايضا وانما ذلك اذا كان الثانى حرفا صحيحا لان الاول حينئذ حرف علة ويعرضها الحذف كثيرا بخلاف الحرف الصحيح واما فيما نحن فيه فكلاهما حرف علة وللاخفش ان يقول حذف الزائد ومابه يحصل التقاء الساكنين انما يكون اولى اذا لم يكن علامة وجائيا بمعنى وقول سيبويه ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم ولا علة له مردود لان حاصل ماذكره انه فيما قاله الاخفش يلزم قلب الضمة الى الكسرة وهو خلاف قياسهم فلا يرتكب الا عند علة موجبة وضرورة مقتضية كما فى قيل وغزوا وتغزين ونحوها ولا علة ولا ضرورة ههنا ودفع الالتباس انما يكون علة اذا لم يحصل الا بالقلب المذكور وقد حصل بما قاله سيبويه هذا وانما لم يصح ماذكره اولم يقلب

الضمة الى الكسرة على مذهب سيبويه وقد قيل فى اعلاله على مذهبه نقلت حركة العين الى ماقبلها وحذفت واو المفعول لالتقاء الساكنين ثم كسر ما قبل الياء لئلا ينقلب واو فيلتبس بالواوى فلا فرق بين سيبويه والاخفش فى قلب الضمة الى الكسرة لعلة الدفع على ان العلة فيما ذهب اليه الاخفش ليست بمنحصرة فى دفع الالتباس بل الدلالة على الياء علة ايضا (نعم يرد عليه ان يقال انما تكون تلك علة ان لو حذف الياء ولاضرورة فى حذفها ويجاب بيبان الضرورة فى حذفها وفساد ماقاله سيبويه (وقوله بل هى اشباع للضمة قلنا بعد التسليم لاينافى ذلك كونه علامة للمفعول ولافساد ايضا فى وجود العلامتين اذا لم تكونا من جنس واحد كما فى حبليات وغيرها على ان الالتباس بالمكان لايدفع بالكلية بالميم فقط اذ الابهام تترك كثيرا فيحتاج الى زيادة حرف آخر وقد تيسر ههنا فزيدا لواو فيكون هذه الثلثة علامة واحدة اذ لا معنى لعلامة شئ سوى ان يختص به ولايوجد غيره وهذا المعنى حاصل فى الواو وقوله والعلامة انما هى الميم ممنوع اذ ضم العين علامة منها بالاتفاق وقوله (يدل على ذلك آه) ممنوع ايضا كيف ويلزم منه ان يكون ضم العين علامة ولبس كذلك ولا ن كون الشئ علامة لشئ فى الثلاثى لا يستلزم كونه علامة له فى المزيدات كما ان الالف علامة للفاعل فى الثلاثى دون المزيدات (وقوله وانما ذلك اذا كان الثانى حرفا صحيحا مردود بنحو غزوا ومصطفون ونحوهما ولو اريدوا ضمير ابناء على ان الضمير لايحذف لم يتوجه هذا الرد ويبطل الاستدلال بالقياسين المذكورين لكن دليل الاخفش غير منحصر فيهما وادلة سيبويه

كلها فاسدة على ما بيناه ولهذا اختار المصنف ما ذهب اليه الاخفش
قوله (وكسر ما قبل الياء) هذا مطرد فى مفعول الناقص (واما
فى غيره فقد لا يكسر نحو طى وسى ولى وغيرها من المصادر
ونحو ريان من الصفات فاحفظ هذا قوله (فعاد الواو لحركة
اللام) وهذه الحركة فى حكم الاصلية من كل وجه لمجيئه لالف
الضمير وكون محله جزأ من الفعل حقيقة بخلاف حركة تاء رمتا لان
محله عارضة ليست فى حكم الجزء قوله (فى المستقبل والامر
والنهى المجهولات) اما المستقبل فتقلب الواو فى جميع
تصاريفه ياء ثم تقلب فى مفاريده الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها
ويدل على هذا كتابتها بالياء واما الامر والنهى فتقلب فى تثانيهما
لوجوب حذفها فى مفاريدهما وانما قدم القلب الاول لرعاية
تبعية الفرع مع امكان القلب الثانى بعده فكان فيه رعاية السببين
بخلاف مالو قدم الثانى (فان قلت فعلى هذا ينبغى ان تقلب الواو
اولا ياء فى مفاريد الامر والنهى ثم تحذف فيكونان كالمستقبل
(قلت يلزم حينئذ تأخير عمل الجازم من غير اثر اذ لا يكتب اللام
فى مفاريدهما حتى يكتب بالياء بخلاف مفاريد المستقبل وبخلاف
جموعها فانها وان لم تكن فى قلب الواو فيها ياء اولا اثرا لعدم
كتابتها لكن لا يلزم تأخير عامل واجتماع الساكنين لا يلزم قبل
القلب بل بعده فيحكم بقلب الواو ياء اولا رعاية للفرعية
قوله (وفعل يفعل بفتح العين فى الماضى والغابر) اعلم انهم قالوا
فى سبب حذف الفاء انه يلزم الصعود والهبوط بسبب وقوع
الواو بين ياء وكسرة واورد عليهم نحو يهب ويطأ ويقع ويسع
ويدع ويضع ويلغ فاجابوا بانها فى الاصل يفعل بالكسر

فحذف الواو ثم فتح العين طلبا للخفة فيما فيه حرف الحلق ثم اورد يذر فاجيب بانه محمول على يدع لكونه بمعناه (فكلام المصنف محمول على الظاهر او على ان مذهبه ليس بمذهب الجمهور وهو الظاهر المتبادر من كلامه وارى انه الحق لانه لادليل على ماذكروا وحذف الواو لا يدل عليه بجواز ان يكون حذفه لكونه من الباب الثالث اللازم له حرف حلق ثقيل ولهذا حذف الواو من كل ماكان من الباب الثالث بخلاف ما كان من سائر الابواب وان كان فيه حرف حلق واما حذفه من يطأ ويسع فلان المعتل من الباب الرابع لا يكون الا لازما فلما جاء من بين اخواتهما متعديين خولف بهما نظائرهما مع ان فيه حرف حلق ثقيل ويلزمهم ان يحمل يسع ويطأ على الشذوذ اذ يعاد الواو بعد الفتح ولم يعد لانهم قالوا اذا زيلت كسرة ما بعدها اعيد الواو نحو لم يوعد قوله (لحكم الصحيح الا فى مصدره) وان كانت عينه واوا او لامه ياء نحو طوى طيا وروى ريا وشوى شيا ونوى نية قوله (فالادغام لازم) اذا لم يكن مانع نحو الالحاق والالتباس كقردد وجدد وقوول قوله (ولامه ساكنة سكونا اصليا) بان جاء من ضمير الفاعل قوله (وان كانتا ساكنتين) فى العبارة مسامحة يعنى ان كان سكونه عارضا بان لم يجئ من ضمير الفاعل فالادغام جائز بان سكنت الاولى للتخفيف فيكونا ن ساكنين واذا كانتا ساكنتين حركت الثانية وادغمت الاولى فيها قوله (ويجوز تحريكها بالضم والكسر) اما الضم فلاتباع العين لكونه مضموما واما الكسر فلانه الاصل فى تحريك الساكن لان الجزم عوض عنه فى الفعل فعوض الكسر عنه عند الحاجة

وكذا فى مد (ولما فى فر وعض فلم يجز فيهما ضم اللام لان عين مضارعهما ليست بمضمومة حتى يتبع له قوله (وتقول فى الماضى) اى فى ماض المضاعف ومضارعه من افعل و اكتفى بذكر الماضى بناء على الظهور قوله (ادخلت بدله تشديدا) اى شدة فى التلفظ للحرف الثانى فيكون المدغم و المدغم فيه كانهما حرف و بعض حرف يرتفع اللسان منهما معا قوله (و يجوز تركها على حالها) ينبغى ان يستثنى ماكان قبلها همزة فان القلب فيه واجب لحصول الثقل من التكرار نحو آمن و اومن و ايمان فاريد ايذن فى المثال فى الماضى ليس بوجه لان القلب فيه واجب قوله (بتغير الهمزة كالصحيح) ينبغى ان يستثنى الصورتين الهمزة المفتوحة والمضمومة ماقبلها نحو مؤجل و المكسورة نحو مائة لان فى الاول يجوز قلبها واوا وفى الثانى ياء (و اعلم ان الهمزة و ماقبلها اذا كانتا متحركتين غير الصورتين المذكورتين يجعل بين بين المشهور فيكون مراد المصنف من التغيير التغيير الكامل فى نفس الهمزة كالحذف و الابدال او فى وصفه كالاسكان فلا يكون جعله بين بين تغيرا بهذا المعنى لبقاء الهمزة مع حركتها هذا اذا لم يكن ماقبل الهمزة همزة متحركة والا فقد قالوا وجب قلب الثانية ياء ان انكسر ما قبلها او انكسرت واوا فى غيره وهذا ايضا اذا لم يكونا فى كلمتين و الا فيجوز تخفيفهما وتخفيف احدهما و كيفية تخفيفهما وجهان ان تخففوا الاولى على مايقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ثم تخفف الثانية على مايقتضيه قياس التخفيف لو اجتمعتا وان تخففا معا على حسب مايقتضيه تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت وكيفية تخفيف

احدهما انه لا يخلو اما ان يكونا متفقين فى الحركة فان كان الاولى آخر كلمة جاز ان تحذف احدهما وتسهيل الاخرى وجاز ان تقلب الثانية بحرف من جنس حركة ماقبلها كالساكنة وان لم يكن آخر كلمة جاز ان تخفف ايهما شئت على حسب مايقتضيه قياس التخفيف فى كل واحدة منهما لوانفردت اومختلفين فخففت ايهما يراد على حسب مايقتضيه التخفيف فى كل واحدة منهما لوانفردت وهذا كله اذا لم يكن الهمزة مبتدأ بها والا لا تتغير اصلا قوله (ويجوز تركها) ينبغى ان يستثنى باب يرى فان النقل والحذف فيه واجب قوله (ويجوز نقل حركتها الى ما قبلها) هذا اذا لم يكن ماقبلها الفا والا يجعل بين بين المشهور ولم يكن واوا او ياء زائدتين لغير الالحاق والا قلبت الى جنس ما قبلها فادغمت جوازا نحو خطيئة ومقروة وافيس ولم يكن همزة والا بنيت بغير تخفيف نحو سأل قوله (وقد يكون فى بعض المواضع لايتغير المعتلات) اسم يكون ضمير شان محذوف والمراد بالمواضع الكلمات فتقديره وقد كان الشان فى بعض الكلمات لا تتغير المعتلات اى لا يقع التغير فى بعض الكلمات المعتلة ولو لم يكن لفظة فى لاستقام الكلام بلا كلفة قوله (وبعضها لا يتغير لصحة البناء) الواو للحال اى لايتغير المعتلات فى بعض المواضع حال كون بعضها لايتغير لصحة البناء وبعضها لعلة اخرى اى حال كون عدم تغيير بعضها لصحة البناء وبعضها لعلة اخرى كدلالة حركته على حركة معناه نحو حيوان وجولان وطيران ونزوان وسيلان وميلان وفيضان ولزوم الالتباس على تقدير الاعلال كما فى باب جوار واعلالين متواليين فى كلمة واحدة كما فى باب

استوى والحمل على نظيره اونقيضه وكون حركة ما قبلها فى حكم السكون وغير ذلك مما بين فى المطولات (هذا) آخر ما كتبه الفقير محمد بن پير على البركوى غفر الله تعالى لهما ولجميع المؤمنين (من شرح كتاب المقصود) للامام الاعظم والهمام الافخم سراج الامة ومقتدى الائمة ابى حنيفة الكوفى عامله الله تعالى بلطفه الجلى والخفى واكثر ماذكرنا فيه من التوجيهات والتعليلات والتحقيقات والاعتراضات واجوبة واسئلة ما منشاء خاطرى ومطلع باطنى من غير انتحال كانتحال غيرى فليس الخبر كالمعاينة وقد وقع فراغى من تسويده وسنى ثلثة وعشرون فى سنة اثنتين وخمسين وتسعمائة من الهجرة النبوية المصطفوية صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم تسليما كثيرا والحمد لله اولا وآخرا وظاهرا وباطنا واستغفر الله تعالى لى ولوالدى ولجميع المؤمنين والمؤمنات عاملنا بلطفك يا ارحم الراحمين آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتعال * عن الند والمثال * المقدس عن النقص والتغير والانتقال والصلاة على رسوله محمد خاتم من حرف ٣ الشرك والضلال ودعى الى صحيح الاقوال والافعال * وعلى آله واتباعه بلا اعتلال البال * فى الزمان الماضى والحال والاستقبال * وبعد * فلما شرع اخ اعز مودود فى دراسة كتاب المقصود المنسوب الى قدوة ائمة الشريعة نعمان المكنى بابى حنيفة طيب الله مضجعه ٢ وبرد مهجعه تصديت لان اشرحه بما يليق بتعليم الاخوان وتفهيم الخلان (وسميته بروح الشروح) اسأل الله من فضله الفتوح له وسائر المحصلين انه نعم المجيب وهو نعم المعين (بسم الله) افتتح كتابه بالبسملة وعقبها بالحمدلة اقتداء باسلوب الكتاب المجيد وعملا بالاثر المأثور والخبر المشهور * كل امر ذى بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو ابتر وكل امر ذى بال لم يبدأ فيه بالحمدلة فهو اجذم * والباء فى بسم الله

للملابسة

٣ قوله حرف الشرك من التحريف بمعنى التغيير والقطع لان الانبياء عليهم السلام تعبدوا وسعوا الى قطع عروق الكفر والضلال منه

٢ المضجع اسم مكان من ضجع الرجل اى وضع جنبيه بالارض والمهجع ايضا اسم مكان من هجع هجوعا اى نام ليلا والمراد بهما القبر على طريق المجاز قوله تصديت اى شرعت وعلى معناه اللازمى واصل التصدى التعرض يقال تصدى اى تعرض قيل اصله تصدد من الصدد بمعنى القرب فاعل كتقضى منه

الملابسة على معنى متلبسا متبركا به اقرأ او باستعانة اسمه افعل والاسم في الاصل سمو على مذهب المنصور بكسر السين على القول المشهور حذفت الواو لاستثقالهم تعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقلت حركة الواو الى ماقبلها ثم سكن اوله تخفيفا وعدالة لانه حرك آخره فاجتلبت همزة الوصل لان دأبهم ابتداء الساكن بها ثم لما ادخلت الباء حذفت الهمزة لفظا وخطا ٩ لكثرة الاستعمال وعوض عنها مد الباء ثم اضيف الى لفظة الله فسقط التنوين لانه يقتضي الانفصال والاضافة تقتضي الاتصال فجمعهما متعذر و لفظة الجلالة عند اكثر القائلين باشتقاقها في الاصل اله فحذفت الهمزة حذفا غير قياس ٦ وعوض عنها الالف واللام فاختص معهما بالمعبود بالحق ٧ واجرى مجرى العلم لذات الواجب الوجود وعند البعض الاصل لاه من لاه يليه اى احتجب وارتفع ثم ادخل عليه اللام وادغمت وحذفت الف لاه لئلا يكون على صورة النفي (الرحمن الرحيم) صفتان مشبهتان بنيتا لافادة المبالغة من رَحِمَ من باب علم بعد نقله الى باب حسن اذ الصفة المشبهة مختصة باللازم الغريزي نص عليه الادباء والرحمة في اللغة رقة القلب وانفعال النفس غير متصور في شانه تعالى فاذا اطلق في حقه ما يدل عليه يراد به غاية التي هي الافعال والمراد برحمة الله تفضله واحسانه باختيار ثم ان الرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى فمن هذا يقال يا رحمن الدنيا ويا رحيم الآخرة لان الرحمة في الدنيا تعم الكافر والمؤمن وفي الآخرة تختص بالمؤمن وانما قدم الرحمن والقياس يقتضي الترقي من الادنى الى الاعلى لتقدم رحمة الدنيا ولانه صار كالعلم

٩ يعني ان الاصل ثبوت الهمزة خطا حال الوصل كما في اقرأ باسم ربك الآية الا ان كثرة الاستعمال ههنا دعت الى الحذف تخفيفا ومع ذلك لم يترك بالكلية بل عوض منه

٦ اذ الهمزة مبتدأ بها قياسها ان لا تحذف لقوة المتكلم في المبتدأ منه

٧ يعني ان الاله في اصل وضعه يقع على كل معبود ثم لما دخل عليه اللام غلب في الواجب تعالى ولم يطلق على غيره كالنجم وانما لم يقل انه علم لان ذاته تعالى من حيث هو غير معقول للبشر فلا يمكنه ان يدل عليه بلفظ ولان قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض يقتضي تضمن معنى الوصف كالمعبود والمالك منه

من حيث انه لا يوصف به غير الله تعالى لان معناه المنعم الحقيقي ٣
البالغ في الرحمة غايتها وذلك لا يصدق على غيره تعالى فنا سب
ان يقارن العلم تأمل (الحمد لله الوهاب ٧) الحمد لغة هو الثناء بقصد
التبجيل على الجميل الاختياري مطلقا اي قابل النعمة اولا وعرفه
كالشكر اللغوي تعظيم المنعم لانعامه مطلقا اي فعلا اوقولا
او اعتقادا واصله حمدت او احمد حمدا حذف الفعل لدلالة
المنصوب عليه وبدلالته تقيد الحمد باحد الازمنة فعدل
من النصب الى الرفع ليفيد كون الحمد على الدوام ثم ادخل عليه
اللام وهو لتعريف الجنس عند المعتزلة وللاستغراق على رأى
اهل السنة ٦ فسقط التنوين لانه يدل على التنكير المنافي للتعريف ثم
لما كان المقام مقام الحمد قدم الحمد على اسم الله رعاية للمقام واللام فيه
للتخصيص وبدخولها سقطت همزة الوصل ولام التعريف لئلا يجتمع
ثلث لامات والوهاب مبالغة الواهب والوهبة اعطاء ماينتفع به
الى اهله بلا قصد العوض وفي صيغة المبالغة اشارة الى حث
الطالب على الجد في التحصيل (للمؤمنين سبيل الصواب) اراد
بالمؤمن من اتصف بالايمان ذكرا كان اوانثى ولتغليب جانب
المذكر جمع جمع المذكر والايمان لغة من الامن فان المعتقد امن
نفسه من ان يعتريها الشك وعرفا هو الاعتقاد بالله وملائكته
وكتبه ورسوله واليوم الاخر وبالقدر خيره وشره واما الاسلام
فشهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله واقام الصلاة
وايتاء الزكوة وصوم شهر رمضان وحج البيت ان وجب فالايمان
انقياد باطني والاسلام انقياد ظاهري تابع له سبيل منصوب
بالوهاب المعتمد على الموصول الالف واللام الصواب ضد الخطأ

﴿واضافة﴾

٣ اشارة الى الفرق بين الوصف الاصلي الذي صار علما بالغلبة وبين الوصف الذي كالعلم في الاختصاص منه

٧ ان قلت هبة الله تعالى اياها لكل مؤمن بطريق المبالغة غير متصورة لتفاوتهم من الاهتداء قلت التفاوت ليس من هبة الله تعالى بل من قبولها لان المتبادر الى الفهم الشايع في الاستعمال لا يسمى في المصادر عند خفاء قرائن الاستغراق منه

٦ ولاهل السنة ان مقام الحمد يقتضي المبالغة وذلك قرينة العموم فيحمل التعريف الجنسي على الاستغراق فيكون جميع المحامد لله تعالى لانه الخالق كل محمود منه

واضافة السبيل الى صفة تفيد بها مبالغة السداد فى السبيل شعارها اصالة الوصف المضاف اليه والمراد بسبيل الصواب الشريعة الالهية فانها سبيل المؤمن يوصله الى دار النعيم والرضوان وفى ذكر السبيل ايماء الى ما يأتى من ان الفن المؤلف فيه من وسيلة العلوم الشرعية ثم لما ذكر البسملة والحمدلة للاستعانة على الاتمام والتبرك ناسب ان يستشفع فى ذلك بذكر الصلاة على النبى عليه السلام اصالة وعلى آله واصحابه تبعا فقال (والصلاة والسلام على رسوله) الصلاة لغة الدعاء مطلقا ينوع باعتبار فاعله الى ثلثة انواع فمن الله تعالى الرحمة وارادة التفضل عليه والاكرام له ومن الملائكة الاستغفار وسؤال رفعة درجاته عليه السلام ومن المؤمنين طلب تعظيم الله تعالى اياه باعلاء دينه وابقاء شريعته والسلام بمعنى السلامة وتجرد النفس عن كل الم وجفاء جسمانيا اوروحانيا فالصلاة الدعاء باكرام الله له وتفضيله على الغير والسلام الدعاء بالسلامة والراحة والرسول انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام وفى بعض النسخ على نبيه النبى ٧ اعم من الرسول اذ لايشترط فيه الشريعة الجديدة ٩ كما يشترط فى الرسول وهو من النباء بمعنى الخبر فاصله نبئ قلبت الهمزة ياء وادغمت فيها فهو من اخبر عن الله تعالى بطريق الوحى (محمد الزاجر عن الاذناب) محمد عطف بيان وهو فى الاصل من كثر خصاله الحميدة ثم جعل علما لافضل الرسل عليه السلام لتحقق ذلك المعنى فى شانه ثم لافراد الامة تفاؤلا والجملة الصلاتية اخبارية صورة انشائية معنى معطوفة على الجملة الحمدية الانشائية معنى الزاجر من الزجر وهو المنع والاذناب

٧ فهو فعيل بمعنى الفاعل ويحتمل ان يكون من النبوة وهو الارتفاع فمعناه الشرف على سائر الخلق فعيل بمعنى المفعول واصله نبيو اجتمع الواو والياء والسابق ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت فى الياء منه

٩ والمراد بالشريعة الجديدة الدعوة بالشريعة اصلا او تبعا كالرسل الذى دعوا بالتورية مثلا فلا يلزم ان يقال ان الكتب والصحف المنزلة على ما ورد بهما وفى بعض نسخة ورد بها الاثر ليست بعد د الرسل عليهم السلام منه

بكسر الهمزة مصدر اذنب الرجل اى صار ذا ذنب او بفتح الهمزة
جمع ذنب كفرخ و افراخ (الحاث على طلب الثواب) الحث
التحريض و الثواب جزاء الطاعة فيه اشارة ان العمل ينبغى
ان يكون خالصا ومقترنا برجاء الثواب ومنه تأليف الكتاب
(وعلى آله واصحابه) آل الرجل اهل بيته و آله ايضا اتباعه
ومنه قولهم الآل كل مؤمن تقى وهو حديث مرفوع ٩ واصل
الآل اول لمجئ تصغيره اويل قلبت الواو الفا و الاصحاب جمع
صحب وهو جمع صاحب كركب وراكب والصحابة بمعنى الاصحاب
واحدها الصحابى وهو عند جمهور اهل الحديث كل مسلم صاحب
رسول الله ولو ساعة فهو اخص من الآل فذكر الاصحاب بعده
تخصيص بعد التعميم لاجل التعظيم كما فى * تنزل الملائكة
و الروح * وضمير آله و اصحابه راجع الى محمد (خير الآل و خير
الاصحاب) خير اسم تفضيل اصله اخير نقلت حركة العين الى
الفاء و حذفت الهمزة وكذا شر اصله اشرر واعلالهما من بين
اخواتهما لكثرة استعمالهما و اعراب خير الرفع على المدح اى
هم خير الآل الى آخره او جر على الوصف للمدح اى الفاضلين
على امم سائر الانبياء وفيه تلميح الى قوله تعالى * كنتم خير امة *
الاية و تتميم السجع و اما كونه احترازا عن الفاسق فمما لاحاجة اليه
(اما بعد) مبنى على الضم لكون المضاف اليه منه منويا اى
بعد الفراغ من الحمد والصلاة (فان) العلوم (العربية) ٤
كاللغة و الصرف والنحو و المعانى و نحوها تسمى بعلم الادب
لتوقف ادب النفس فى المحاورة و الدرس عليها (وسيلة) وهى
مايتقرب به الى المطلوب (الى العلوم الشرعية) التى بها ينوط

٩ و قيل اصله اهل قلبت الهاء همزة لقرب المخرج والهمزة الفالسكونها وانفتاح ما قبلها فخص استعماله فى الاشراف ومن له قدر عظيم دينيا مثل آل محمد او دنيا ويا مثل آل فرعون والاهل يعم الاراذل ايضا نحو اهل بيت حجام منه

٤ بحذف الموصوف يدل عليه مابعده وانما حذف ايماء الى ان استحقاق العلوم الالية باسم العلم ادنى من استحقاق العلوم الشرعية منه

سعادة الدارين وهى التغيير والحديث والفقه والفرائض
(واحد اركانها) الاركان جمع ركن وهو مايقوم به الشئ اى احد
اقسامه العربية (التصريف) ١٣ اى علم الصرف وفى صيغة
التكثير اشارة الى ان فى هذا الفن تصرفات كثيرة ولام التعريف
فى علم الفن كالصرف والنحو للرمز الى انه وصف فى الاصل
والتصريف فى اللغة التغيير وفى الاصطلاح يطلق على فنين
احدهما ما يبحث فيه عن الموزونات اعنى الامثلة المختلفة باعتبار
اشتقاقها من المصادر ويسمى علم الاشتقاق ويعرف بانه علم
بتحويل الاصل الواحد ٢ الى امثلة مختلفة لمعان مقصودة وثانيهما
مايبحث فيه من القواعد الوزنية للوصول الى المعانى الموزونية
ويسمى علم الاوزان ويعرف بانه علم باصول يعرف بها احوال
ابنية الكلم التى ليست باعراب وفى هذا الفن لايبحث عن الاشتقاق
ولا عن المصدر بطريق الاصالة لعدم كليته بل بالتبع والمختصر
المشروح من الفن الاول فالمختلفة بمعنى المتنوعة والمعانى
المقصودة معانى المشتقات من الافعال والاسماء والاصل الواحد
فى الاشتقاق المصدر لان مفهومه واحد وهو الحدث جنس
وتحته انواع وهى معانى المختلفات وتحتها افراد وهى معانى
المطردات اعنى الاحداث الموصوف بها الاشخاص فالجنس
احق بالاصالة لاطلاقه عن القيود فقول الكوفيين باصالة
الفعل محمول على اصالته باعتبار الوزن فان ما وضع له الوزن
اولا الماضى ثم المضارع ثم المصدر فاعتبر مؤخرا لعدم اطراده فحينئذ
لانزاع بين الفريقين فى الحقيقة ولما كان حاصل كلامه
ان التصريف وسيلة على حدة لايستغنى عن معرفتها بينه بقوله

٣ وفى كلامه اشارة الى تعريف
الفن وتسميه بالتصريف كانه
قيل انه فى اللغة التغيير والتحويل
وبهذا العلم يحول الاصل الى
الفروع الكثيرة ان قلت
صيرورة القليل كثيرا صدرت
من الواضع وهو الله تعالى ثم
حدث هذا العلم فكيف يكون
المتأخر سببا للمقدم اجيب بان
المراد من الصيرورة المذكورة
ماصدرت من مصرف الكلم
بسبب معرفة قواعد الفن

٢ قال سعد الملة والدين فى شرح
العزى ولوارید بالاصل الواحد
اللفظ المفرد ليشمل الاسم
الجامد الذى يصير مثنى ومجموعا
ومصغرا وغير ذلك لكان
مناسبا لعموم بحث الصرف

(لانه) الضمير للشان (به) اى بسبب التصريف لا بغيره (بصير القليل من الافعال) ٨ اى كائنا من انواع الفعل (كثيرا) مختلفا بالصيغة والدلالة فتحصل كلمات كثيرة متأدية الى معرفة احكام الشرع فلا بد من تحصيل الفن (والله الموفق) اى المهيئ لاسباب المقصود (والمرشد) اى سواء الطريق لمن توجه اليه فى طلب المقصود ثم لما كان الفعل الماضى مبدأ السلسة المشتقات ومأخذ الابواب الصرفية بدأ بتقسيم الافعال لبيان الابواب التى هى اشرف مباحث الفن فقال (الافعال) اى جنسها اذ كل فرد منها ليس (على ضربين) اى على نوعين احدهما (اصلى) وهو ماتجرد ماضيه عن الزائد ولا يهرب عن الخروج من الكسرة الى الضمة التى فى الاخر كما فى يضرب لان الضمة لكونها فى حيز الزوال فى حكم العدم (و) ثانيهما (ذو زيادة) وهو اشتمل ماضيه على الزايد (فالاصلى) على ضربين ايضا (ثلاثى ورباعى) لم يبين من الاصلى غيرهما اذ الاصل فى كل كلمة متمكنة ان يكون على ثلثة احرف كما بين فى موضعه ولكن جوز الرباعى على قلته لنوع توسع فى التصرف ولم يجوز الخماسى المجرد فى الفعل لثقله بتعدد معنى الفعل بخلاف الاسم نحو جحمرش واما المزيد فيه فالزائد فيه لكونه عارضا كالمعدوم (فالثلاثى ما) اى فعل اصلى (كان ماضيه على ثلثة احرف) لا يقال هذا التفسير لا يصدق على الماضى اذ ليس للماضى ماض لان المراد ان الثلاثى نوع كان ماضيه كذا ووصف افراده كنصر ٩ بالثلاثى مجازا تأمل (وهو ستة ابواب) لان عين ماضى الثلاثى اما مفتوح او مكسور او مضموم فعلى الاول عين المضارع اما مفتوح

﴿ وهو ﴾

٨ جمع فعل بالكسر اسم لنوع من انواع الكلمة قال الشريف فى فصل المجاز العقلى فيما نقل عنه قد عرفت ان الفعل بالفتح هو المصدر حقيقة وان كسر الفاء اسم لامصدر حقيقى بل هو الحاصل من المعنى المصدرى وانما سمى فعلا لدلالته على الفعل اللغوى وهو الحدث منه

٩ يعنى ان معنى قولهم نصر ثلاثى انه فرد من نوع الثلاثى وحمل الستة على ماهو الراجع الى الثلاثى يوضح ان الثلاثى اسم لنوع منه

وهو الباب الثالث اومكسور وهو الباب الثانى اومضموم وهو الباب
الاول وعلى الثانى فعين المضارع اما مفتوح وهو الباب الرابع
اومكسور وهو السادس اومضموم وهذا لم يجئ لئلا يلزم اجتماع
الثقلين فى باب واحد ونحو فضل يفضُل من اللغات المتداخلة
وعلى الثالث فعين المضارع اما مضموم وهو الباب الخامس
اومكسور اومفتوح وهذا ان لم يجيئا لان فعُل بالضم لما اختص
بافعال صادرة من الطبع على نهج واحد كالحُسن والكرم لم يوقعوا
المخالفة عين مضارعه ايماء الى ذلك فبقى من التسعة المتصورة
عقلا ستة وابواب الثلاثى قد تطلق على الاوزان الماضية فقط
فيعد الابواب الثلثة وقد تطلق على الموزونات فيعد الابواب
ستة واصل الباب بوب بدليل جمعه على ابواب (الاول) اسم
لفرد غير مسبوق اصله وول ادغمت الواو الاولى بعد سلب حركتها
فى الثانية وزيدت فى اوله همزة للابتداء ٩ وقيل اصله اوءل قلبت
الهمزة واوا فادغمت واللام فيه عوض عن المضاف اليه اى اول
الابواب الستة (فعَل يفعُل) اى ما يتصرف منه مطلقا اسما كان
او فعلا وانما خصوا فعل بالوزن لوجود حرف من مخارج ثلثة
اى الشفة والحلق والوسط ولكونه اعم الافعال معنى ويصح
استعماله فى معنى كل فعل نحو فعل النصر وفعل الضرب وغيرهما
(بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر) الغبور من الاضداد
يطلق على الماضى والمستقبل فافهم اعلم ان منهم من نظر
فى ترتيب الابواب الى شدة اختلاف حركة العين لانها ادل على
اختلاف معانى الابواب فقدم باب ضرب لان الاختلاف بين
الفتح والكسر اكثر منه بين الفتح والضم لان الفتح علوى

٩ اى همزة الوصل ثم قطعت
لكثرة الاستعمال كما فى ايمن
منه
لدفع ثقل المتجانسين منه

سفلى والضم بينهما فهو احق بكونه من دعايم الابواب ومنهم
من اعتبر الاولية على المعنى والاكثرية اشتقاقا فقدم باب نصر
لكثرة لغاته ومعانيه ولذا يرد اليه اكثر الابواب عند بناء المبالغة
وهى ان يقصد كل مشارك غلبته على صاحبه فى الفعل المقصود
فيسند الفعل الى الغالب نحو ضاربنى فضربته اى غلبته بالضرب
يضاربنى اضربه بضم الراء اى غلبه بالضرب (والثانى)
من تلك الابواب (فعل يفعل بفتحها) اى بفتح العين (فى الماضى
وكسرها فى الغابر والثالث فعل يفعل بفتحها فى الماضى والغابر)
وهذا الباب معدول فى الحقيقة عن مكسور العين او مضمومها
لاجل حرف الحلق فهذا يشهد لقلة لغاته واستعماله (والرابع
فعل يفعل بكسرها) اى بكسر العين (فى الماضى وفتحها
فى الغابر والخامس فعل يفعل بضمها فى الماضى والغابر)
اخر الخامس لقلته بالنسبة الى الرابع واختصاصه باللازم واما
قولهم رحبتك الدار فمن قبيل الحذف والايصال تقديره
رحبت بك الدار اى وسعت لك فحذف الجار لكثرة الاستعمال
(والسادس فعل يفعل بكسرها فى الماضى والغابر) اخره
عن الخامس مع انه من فعل مكسور العين لقلته بشهادة انهم
قالوا انه من الصحيح وارد على الشذوذ ولما كان للباب الثالث
شرط لابد من ذكره اورده بعد تمام الابواب لطول ذيله فقال
(وما) اى فعل (كان مختصا بالباب الثالث) اى امتاز من بين
الابواب بالفتحتين (لا يكون) اى لا يوجد ذلك المختص على حال
(الا عينه اولامه احد من حروف الحلق) عينه مبتدأ واحد
خبره والجملة الاسمية حالية بالضمير وحده اى الاحال كونه عينه

حروف الحلق

اولامه احدا منهما والسر فى ذلك ان الباب بالفتح فيهما يكون فى كمال الخفة ولايكون معاد لا لاخواته فاشترط حرف ثقيل فى عينه اولامه ليحصل التعادل ولم يشترط ان يكون الحرف فى فاء الفعل لانه يسكن فى مضارعه فلا يتم الغرض فكل باب مختص بالفتحتين لا يأتى بدون حرف الحلق (الا ابى يأبى فانه) جاء بالفتحتين بلا حرف الحلق فهو (شاذ) اى مخالف للقياس ٩ و مستثنى من القاعدة السابقة قيل السر فى مجيئه بالفتحتين مع عدم حرف الحلق انه علم انقلاب الياء الفا لوفتح العين والالف من حروف الحلق فجئ بالفتحتين لوجود ٨ الشرط تقديرا واما قلى يقلى بالفتح فيهما فلغة غير فصيحة ولا كلام فيها والفصيح يقلى بالكسر وركن من المتداخلة اعلم ان الواقع على خلاف القياس ان صدر من الواضع كابى يأبى واستحور بلا قلب الواو الفا فهو مقبول مستعمل على السنة الفصحاء وان صدر من غيره فان وجد نظيره فيما صدر عن الواضع فمجوز تجوز غير فصيح كقول الحمد لله العلى الاجلل بترك الادغام فانه نظير قط ط شعره ٤ والا فقبيح كدخول حرف التعريف على الفعل فى قوله * ومن حجره بالشيحة المتقصع * وبالجملة فالشاذ ما يكون بخلاف القياس وان كثر وقوعه واما النادر فما قل وقوعه وان كان على القياس والضعيف ما لم يثبت على السنة الفصحاء (وحروف الحلق ستة الحاء والخاء والعين والغين والهاء والهمزة) لم يذكر الالف لان وقوعه فى الكلمات المتمكنة ليس على سبيل الاصالة بل على سبيل القلب عن واو او ياء ولما فرغ من الثلاثى قال (والرباعى) اى المجرد (ما كان ماضيه على اربعة احرف)

٩ وقيل حملا على منع لانه بمعنى امتنع فيقرب من منع فى المعنى

٨ وهو حرف الحلق مجئ الباب بالفتحتين مشروط بوجود حرف الحلق وليس مجيئه بحرف الحلق مشروط بالفتحتين حتى يقال اتى فى مثل دخل يدخل حرف حلق وليس من الباب الثالث

٤ اطال واسترسل

طلب فى الشاذ والنادر والضعيف

طلب فى الرباعى المجرد

اى اصول بقرينة انه قسم من الاصلى اذ الرباعى المزيد على الثلاثى ما كان ماضيه على اربعة بزيادة (وهو) اى الرباعى المجرد (باب فعلل) لم يذكر مضارعه كما ذكره فى الثلاثى اذ لا التباس ههنا اختير اسكان العين لدفع توالى اربع حركات لان آخر الماضى مبنى على الفتح واذا سكن اللام الاولى يلزم اجتماع الساكنين حين اتصال الضمير المرفوع لانه حينئذ يسكن الآخر (وهو) اى باب فعلل اصلا (باب واحد) لان الفعل ثقيل فلم يجوزوا زيادة حروفه على الثلاثة الا بالتزام كون الحركة فتحة للخفة فلم يبق للتعدد مجال لانه انما يكون باختلاف الحركات وبناؤه للتعدية غالبا بشهادة بنائه للمفعول زخرف وبعثر مثاله دحرج زيد الحجر اى رد من العلو الى السفل وقد يكون لازما نحو حصحص الحق بان وظهر ودربخ الرجل بالخاء المعجمة اى القى رأسه بين يديه وقد يؤخذ من كلام مركب نحو بسمل اى قال بسم الله وحوقل اى قال لاحول ولاقوة الى آخره ونحوهما (وقد يكون) اى باب فعلل (ستة ابواب) زائدة على الثلاثى (يقال لها الملحق بالرباعى) الالحاق ٧ ان تريد فى بناء لتلحقه بناء آخر اكثر منه حرفا وتصرفه تصريف الملحق به وشرطه اتحاد مصدرى الملحق والملحق به وموافقة اللفظين اصلا وزيادة والمراد من المصدر المصدر الاول دون الثانى لعدم اطراده فان مصدر عربد وخطبج فعللة لا فعلا لا فخرج باب الافعال عن كونه ملحقا بدحرج (وهو) اى الملحق بالرباعى (باب فوعل نحو حوقل) ٦ اصله حقل اى ضعف اى هرم وفى الاقناع حوقل الشيخ كبر وفتر عن الجماع ومصدره الثانى حيقالا بقلب الواو ياء ولا تبطل به

٨ يعنى ان كان فى الملحق به حرف زائد اولا اووسطا كتاء تدحرج ونون احرنجم يزاد تلك الحروف من الملحق موضع زائد الملحق به ويكون اصول الملحق بازاء اصول الملحق به

وكذا حمدله اى قال الحمد لله

٣ وعنه بعض الكمل بالمصدر الاول نحو باب الفوعلة والفيعلة والفعولة ونحوها

الالحاق لبقاء الوزن (و) باب (فعول نحو جهور) اصله جهر يقال جهر بالقول رفع به صوته وبابه قطع وجهور ايضا وفى الاقناع جهور الحديث اى اظهره (و) باب (فيعل نحو بيطر) اصله بطر البطر شدت المرح وبيطر اى شق (و) باب (فعبل نحو عثير) اصله عثر يقال عثر عليه عثورا اى اطلع ويقال عثر عثارا اى زل ولم يستقر رجله موضع وضعه (و) باب (فعلى نحو سلقى) اصله سلق ٢ يقال سلقه بالكلام اى اذاه بشدة القول وسلقيت رجلا اى اوقعته على قفاه ومصدره الثانى سلقاء بقلب الياء همزة لوقوعها فى الطرف بعد الف زائدة كما فى رداء وكتب الف سلقى على صورة الياء دلالة على انه مقلوب منها وانما اعل سلقى دون الافعال السابقة لما تقرر من ان الملحق يجب ان يكون مثل الملحق به لفظا فلا يعل ولا يدغم لئلا يبطل الالحاق ولا يبطل بقلب الاخر الفا لانه كالوقف (و) باب (فعلل نحو جلبب) اصله جلب والجلب اخذ الشئ اليه وجلب اى لبس الجلباب ثم تقديم هذه الستة على الرباعى الموازن لباب الافعال نظرا الى ان الملحق تتمة الملحق به فذكرت مع الرباعى المجرد اخراجا من البين وتقديم باب زيادته واو على ما زيادته ياء لان الواو اقوى حروف العلة وتقديم باب زائده مقدم على ما زائده مؤخر لوجه غير خفى وتقديم ما زيادته حرف علة على ما زيادته حرف صحيح لان العلة اصل فى الزيادة واكثر وانما لم يزد الواو فى جلبب لان الواو الرابعة المطرفة تقلب ياء فيلتبس البناء والالف لا يكون للالحاق عندهم فاتى بتكرار اللام ولم يدغم لان الادغام مبطل للالحاق كالاعلال فى الوسط ولما فرغ

٢ زيدت الياء فى آخره ولاحتمال زيادة الياء الاولى لان الاختلاف فى ان الزائد اول المتجانسين ام ثانيهما انما هو فى الحرفين اللتين اولهما ساكنة كما ستطلع عليه ان شاء الله تعالى منه

من ذكر الاصلى بقسميه قال (واما المزيد فيه فنوعان) احدهما (مزيد) اى حاصل بالزيادة (على الثلاثى) وثانيهما (مزيد على الرباعى فمزيد الثلاثى اربعة عشر بابا وهى على ثلثة انواع رباعى وخماسى وسداسى) ترتيب هذه الانواع بحسب قلة الزيادة والقرب الى الاصلى (فالرباعى ثلثة ابواب) احدهما (افعل) بفتح الهمزة لكن كسرت فى المصدر لئلا يلتبس بالجمع على افعال موزونه اكرم اصله كرم بالضم وبناء هذا الباب ومعانيه يأتى فى فصل الفوائد ان شاء الله تعالى (و) ثانيهما (فعل بتشديد العين) نحو فرح بزيادة حرف من جنس العين بين الفاء والعين لان اول المتجانسين ساكن والحكم بزيادة الساكن اولى لانه قليل وقيل بين العين واللام لان الزيادة بالاخر انسب وسيبويه اجاز الوجهين لتعارض الدليلين وبناؤه للتكثير ٩ غالبا وماقصد تكثيره اما الفعل كما فى قطعت الثوب واما الفاعل كما فى موت الابل واما المفعول كما فى غلقت الابواب فاذا لم يوجد مرجع التكثير كان استعمال فعل هنا للتكثير خطأ نحو موت الشاة لواحدة ويجئ هذا الباب للازالة نحو فزعته اى ازلت الفزع عنه وللنسبة نحو خطأته اى نسبت الخطاء اليه وحكمت به عليه وبمعنى الاعتقاد نحو وحدت الله وقدسته اى اعتقدت انه واحد وطاهر عن كل نقيص وبمعنى القبول نحو شفعته فى كذا اى قبلت شفاعتى فيه وبمعنى الحضور فى شئ نحو جمع ووسم اى حضر الجمعة والموسم وقد يؤخذ من مركب نحو هلل اى قال لااله الاالله ومنه التكبير والتحميد والتسليم والتصلية والتلبية وبمعنى مجرده نحو عصبته وعوضته (و) ثالثهما (فاعل نحو قاتل)

٩ لم يقل والتكثير اما الفعل الى آخره كما قالوا الان تكثير الواحد من الثلثة قد يوجد من تكثير الاخر ضمنا لا قصدا فلا يستقيم ظاهر الترديد منه

وكذا قصر يقال قصر الشئ على كذا لم يجاوز به الى غيره ويجئ بمعنى الطلب نحو تبعته اى طلبته اى متبعاله وبمعنى صار نحو عجزت المرأة اى صارت عجوزا وللتعدية نحو سلم الله من الافة والخطاء منه

ومصدره قسمان قياسي وهو المفاعلة وسماعي وهو الفعال ويجئ فيعالا على لغة من قال في كلم كلاما وبناؤه للمشاركة غالبا ومعناها نسبة الحدث صريحا الى المرفوع بالقيام به والى المنصوب بالوقوع عليه وضمنا بالعكس نحو ضارب زيد عمرا فان المفعول صريحا فاعل ضمنا ويجئ بلا مشاركة وهذا مطرد في افعال نسبت الى الله تعالى نحو قاتله الله واصبر ورة الشيء ذا كذا وصف نحو عافاك الله اى صيرك الله ذا عافية وللتكثير نحو ضاعفت وبمعنى فعل نحو دافع قبل فائدة النقل المبالغة تأمل ثم تقديم الافعال لتقديم زيادته وتقديم التفعيل على المفاعلة لان زائده من جنس الاصول ولما فرغ من ذكر الرباعي قال (والخماسي) وهو (خمسة ابواب) احدها (انفعل) وبناؤه للمطاوعة البتة يعني للدلالة على قبول اثر الفعل واكثر مجيئه لمطاوع فعل نحو كسرته فانكسر ويجئ لمطاوع افعل وفعل قليلا ازعجته فانزعج وعدلته فانعدل ولايبنى في غير الافعال العلاجية اعني الاثار الظاهرة للحس لان وضعه لما كان لمعنى التأثير خصوه بفعل يظهر اثره تقوية لمعنى الموضوع له فلا يقال انعلم ومن ثمه قيل انعدم خطأ (و) ثانيهما (افتعل) وهو للمطاوعة غالبا علاجا اوغيره نحو غممته فاغتم ويجئ لاتخاذ الشيء نحو اذبح اواتخذ ذبيحا وللتصرف اى الجهد في تحصيل الفعل اكتسب المال اى اجتهد في كسبه وبمعنى تفاعل اختصما واجتورا ٧ اى تخاصما وتجاورا وبمعنى مجرده نحو حقره واحتقر وللازالة نحو انتصر منه اى ازال النصرة عنه وانتقم ولاظهار اصل الفعل نحو اعتذر اى اظهر عذره (و) ثالثها (افعل بتشديد اللام)

اى سيبويه كان الفعال مقصود منه ﷺ

٨ كان المباشرة في الاسباب بمنزلة الدفع مرارا ﷺ

٥ ولذا لايسند الى الله تعالى فلا يقال انقدس ﷺ

٧ ولكون اجتور بمعنى تجاور حمل عليه لفظا فلم يعل بان اعتبر ما قبلها كالساكن فلم تقلب الفا ﷺ

وبناؤه للمبالغة فى النعوت فان احمر بليغ من حمر ولا يبنى الامن ثلاثى لازم دال على اللون نحو اشهب ٢ او على العيب كاعور (و) رابعها (تفعل بتشديد العين) بناؤه غالبا للتكلف اما مطاوعا لفعل مشددة العين نحو علمته الفقه فتعلم او غير مطاوع نحو تشجع ومعنى التكلف ٣ ان يعانى الفعل ويمارسه ليحصل الشجاعة وكلف نفسه ان يحصلها وللاتخاذ نحو توسدت الحجر اى اتخذته وسادة وللتجنب اى التبعد عن اصل الفعل نحو تأثم وتهجد اى جنب الاثم والهجود وهو النوم وللعمل المتكرر تدريجا نحو تجرع الماء اى شربه جرعة ومنه تفهم كأن الفهم حصل له شيئا بعد شئ وبمعنى استفعل للطلب اوللاعتقاد نحو تكبر فلان وتعظم اى طلب ان يكون كبيرا اواعتقد انه عظيم ويكون لافادة كمال فى حقه تعالى تقدس وتوحد ولحصول الشئ بلا عمل نحو تولد وتكون (و) خامسها (تفاعل) وبناؤه لمشاركة الاثنين فصاعدا صريحا فى اصل الفعل نحو تباعد زيد عمرا اى تفرقا كل عن الاخر وتصالح القوم قالوا بناء تفاعل لنقص مفعول واحد من فاعل فاذا كان فاعل يتعدى الى مفعولين نحو جاذبته الثوب ونازعته الحديث يتعدى تفاعل نحو تجاذبنا الثوب وتنازعنا الحديث واذا كان فاعل يتعدى الى مفعول واحد يلزم تفاعل نحو تضارب زيد وعمرا ويقال فى فرقهما ان البادى بالفعل معلوم فى فاعل دون تفاعل ويجئ لاظهار ما ليس له فى الواقع نحو تجاهل وتغاعل اى اظهر الجهل والغفلة وليس له فى الواقع ولمطاوع فاعل نحو باعدته فتباعد ثم انه قدم من الخماسى ما فى اوله همزة على ما اوله تاء رعاية للترتيب ٤ السابق فى الرباعى فانه اصل

٢ اصله شهب اى غلب بياضه على سواده واصل اعور عور

٣ التكلف لغة وقوع فى كلفة اى مشقة وكذا تصبر وتمرد اى تكلف فى الصبر والمردة وكذا تبقن وتبين اى طلب اليقين والبيان

٤ والزائد الثانى فى افعل اما ماتقدم عن اللام اوتأخر على الاختلاف السابق فى فعل فلا تغفل

الخماسى ومن القسم الاول قدم ما زائده الثانى قبل الفاء ثم ما زائده الثانى قبل العين نظرا الى حال موضعه ولما فرغ من ذكر الخماسى قال (والسداسى ستة ابواب) احدها (استفعل) وبناؤه للتعدية غالبا وله معان تأتى فى فصول الفوائد ان شاء الله تعالى (و) ثانيهما (افعوعل) مصدره افعيعالا بقلب الواو ياء وزائده الثالث ثانى المتجانسين اتفاقا لما نبهت ان الاختلاف فيما اذا كانت الاول ساكنة وبناؤه غالبا لمبالغة اللازم نحو اخشوشن اى بالغ فى الخشونة ويجئ متعديا نادرا نحو احلولیته ٧ اى جعلته حلوا على وجه ابلغ واعروريته اى ركبته عريانا جدا (و) ثالثها (افعول) بتشديد الواو وبناؤه للمبالغة٢ كافعوعل نحو اجلوزّ الابلُ اى دامت فى السير السريع وقد جاء منه اعلوط متعديا فى الصحاح اعلوطنى اى لزمنى وفى الجار پردى يقال اعلوط ٩ البعير اذا تعلق بقفعه وعلاه (و) رابعها (افعلل) الهمزة والنون وثانى المتجانسين زائدة وبناؤه لمبالغة ثلاثية ايضا فان اقعنسس ابلغ من قعس ومعناه دخل ظهره وخرج صدره لما سئل الاصمعى عن معنى القعس فقدم بطنه واخر ظهره تشبيها بهيئة الاقعس وتفهيما للسائل ان الاقعس ضد الاحدب ومعنى اقعنسس تأخر ورجع الى خلفه (و) خامسها (اقعلى) مصدره افعلاء بقلب الياء همزة لوقوعها بعد الالف فى الطرف وبناؤه لمطاوع فعلى نحو سلقيته فاسلنقى اى اوقعته على قفاه فوقع عليه وكلتان منه متعديتان يأتى ذكرهما فى فصل الفوايد وقد عد اكثرهم هذين البابين اعنى باب اقعنسس واسلنقى ملحقين باحرنجم لاتحاد مصدرهما مع مصدره وزنا ومقابلة اللفظين

٧ فى مختار الصحاح وقد جاء احلولى متعديا فى الشعور وفى الاقناع احلولى الشئ حلاوة واحلولانى فلان فتبين انه يسلل لازما ومتعديا منه

٢ اى لمبالغة اللازم منه

٩ وفى الاقناء اعلوط البعير ركبه فافى شرح الهادى من تفسير اعلوط بقوله اى لزم مراده تفسير معناه لاكونه لازما واعلوط بالعين والطاء المهملتين ذكره الامام مظهر الدين اى فى شرح المفصل منه

فاء وعينا ولاما ومثالها زيادة والمصنف نظر الى انهما ليسا من مزيد الرباعى ٣ ورباعيتهما ملحق ٧ منه بدحرج فالحاقهما باحرنجم غير اصلى بل تبعى فادرجهما فى سائر مزيدات الثلاثى (و) سادسها (افعال بتشديد اللام) مصدره افعيلا لا بقلب الالف ياء بعد كسر ما قبلها كيلا يلزم توالى الفتحات لفظا او تقديرا وزائده الثالث ثانى المنجانسين اتفاقا لان سكون الاول ههنا عارض للادغام وفى فعل ابتدائى كيلا يلزم توالى الحركات كذا فى شرح المراح وبناؤه لزيادة المبالغة على ثلثيه مختصا بالالوان والعيوب نحو احمار زيد اى صار ذا حمرة شديدة فهو ابلغ من احمر بدرجة ومن حمر بدرجتين قصد بزيادة الحرف الى زيادة المعنى ثم تقديم باب الاستفعال لكون زائده جميعا فى اوله وتقديم الافعيلال لان احد زوائده من جنس الاصول وتقديم الافعوال زائديه اعنى الواوين قبل اللام وثالث زوائد الافعلال بعد اللام وتقديمه على الافعلاء مع استوائهما فى مواضع الزيادة لان احد زوائده من جنس الاصول وتقديمه على الافعيلال نظرا الى مناسبة الافعلال فى الزائد الثانى لكن الاحسن تقديم الافعيلال عليهما تأمل ولما فرغ من مزيد الثلاثى بانواعه قال (ومزيد الرباعى) المجرد (على ثلثة ابواب) احدها (افعنلل) كاحرنجم اصله حرجم وبناؤه لمطاوعة فعلل تقول حرجمت الابل فاحرنجمت اى جمعت الابل ورددت بعضها الى بعض فاجتمعت (و) ثانيها (افعلل بتشديد اللام الاخيرة) نحو اقشعر اصله قشعر وزائده الثانى آخر المنجانسين وبناؤه لمبالغة اللازم يقال اقشعر جلد الرجل اذا اخذته قشعريرة على وجه ابلغ اخر باب الافعلال

٣ لان ثلاثيهما قعس وسلق

وهو سلق وقعسس مثل جلبب

٧ فلم يلحق مزيد الثلاثى بمزيد الرباعى

لم يدغم اللام الاولى فى الثانية لعدم الادغام فى موزونه وهو الاقشعرار

عما قبله لتأخر موضع الزائد الثانى فيه (و) ثالثها (تفعلل) نحو تدحرج و بناؤه لمطاوعة فعلل نحو دحرجت الحجر فتدحرج آخر باب التفعلل عن الاولين مع ان زيادته على الرباعى واحدة وهو تاء المطاوعة اما رعاية لترتيب الخماسى من تأخير ذى التاء عن ذى الهمزة اولقلته حتى لم يذكره فى المفصل عند ذكر مزيد الرباعى ٧ ولعل الحق ان نظر الامام فى ترتيب الابواب كلها الى كثرة الاشتقاق وشيوع الاستعمال وماذكرنا من مناسبة ترتيبها لاستيناس المتعلمين بالوجوهات والتعليلات ثم انه لم يذكر ملحقات تدحرج لعدم الاعتداد بها لقلة استعمالها اولان اكثرها من ملحقات دحرج والحاقها بتدحرج اعتبارى وهى على المشهور خمسة تجورب اى لبس الجورب وتشيطن اى فعل فعلا مكروها وترهوك اى مشى بتفخر وتحرك الى طرفيه وتمسكن اى اظهر الذل والمسكنة وتجلبب اى لبس الجلباب واوزانها تفوعل وتفيعل وتفعول وتمفعل وتفعلل ويزاد عليها تفعلى وتفعنل نحو تقلسى وتقلنس بمعنى لبس القلنسوة كما يزاد على ملحقات دحرج قلنس ٢ بزيادة النون وزنه فلعل وزلزل من ملحقات دحرج على رأى الكوفيين فوزنه فعفل ومن المجرد عند البصريين ومضاعف الرباعى فوزنه فعلل وتزلزل مزيد زلزل فوزنه اما تفعفل ٨ اوتفعلل والحق بعضهم افعلل نحو اطمأن باقشعر ذهابا الى ان همزة اطمأن مزيدة فابواب الصرف اذا لم يعد زلزل وتزلزل يكون تسعة وثلثين سبعة منها اصول وماعداها مزيدة وهى على ثلثة انواع رباعى وخماسى وسداسى وكل منها ملحق اوغير ملحق والثانى من الرباعى ثلثة ومن الخماسى ستة وسادسها تفعلل من مزيدات

٧ حيث قال و للمزيد فيه بناء افعنلل نحو احرنجم وافعلل نحو اقشعر منه

٢ يقال قلنس بمعنى البسته القلنسوة وقلسى على وزن سلقى منه

٨ اذ تكرير الفاء فى الاوزان غير معهود فيحمل على تكرير اللام منه

الرباعى ومن السداسى ثمانية اثنان منها مزيد الرباعى احرنجم واقشعر والاول اما ملحق بدحرج وهو مع قلنس سبعة واما ملحق بتدحرج وهو سبعة ايضا كما عرفت الا ان الالحاق فى تمسكن باعتبار ان ميم المسكنة عوض عن واو السكون فكان ميم تمسكن كالواو وقعت فى الوسط غير مفيدة للمعنى والا فقد ذكروا ان الزايد للالحاق لايكون فى اول الكلمة ولايكون حرف تضعيف ولا الفا زائدة ولايكون مطردا فى افادة المعنى حتى يحمل على الغرض اللفظى وهو الضبط بالالحاق لعدم امكان حمله على الغرض المعنوى بعد ظهور معانيه ومن ههنا لم يجعلوا افعل واخويه ملحقا بدحرج بل موازنا له ولا تفعل وتفاعل ملحقا بتدحرج وان ذهب الى الحاقهما الزمخشرى وابن الحاجب فقيل ان ذلك منهما تجوز للنشاكل او لتسهيل الضبط ولم يجعلوا استفعل واخواته ملحقا باحرنجم وان جوز بعضهم الحاق اجلوذ لعدم التضعيف فى الحرف الاصلى وقد ذكرنا ملحق الرباعى والخماسى وملحق السداسى اطمأن واقعنسس واسلنقى ملحقان باحرنجم على المشهور فاقسام المزيدات باعتبار الالحاق وعدمه ستة

ان قلت من اين يحكم احد المعادلين بالاصالة وعلى الآخر بالالحاق

(قلت معرف الاصل وتجرده عن الزيادة كدحرج واوقلة زيادته كتدحرج واحرنجم اوكثرة استعماله فى كلامهم وعلامة الالحاق اتحاد المصدرين وتوافق الزائد فيهما ذاتا ومحلا فاحفظه فانه بحث شريف وضبطه ٧ لطيف

﴿ فصل ﴾ هذا فصل وهو فى اللغة مصدر بمعنى الفاصل وفى عرفهم مايفرق بين النوعين من الكلام اذ ماقبله تعديد الابواب ومابعده بيان المشتقات منها

٢ على انه لاتقابل بين احرنجم واخوات استفعل اصولا وزيادة كما لايخفى منه

٧ وجه الضبط ان المشتق اما فعل او اسم والفعل اما اخبارى او انشائى والاخبارى اما ان يدل على زمان سابق وهو الماضى او على زمان لاحق وهو المضارع وانشائى اما ان يكون لطلب الفعل عن فاعل وهو الامر او لطلب الكف وهو النهى والاسم اما ان يشتق لمن صدر عنه الفعل وهو اسم الفاعل او لمن وقع عليه الفعل وهو اسم المفعول منه

(فى الوجوه) يعنى الكلمات مأخوذة من وجه الشئ طريقه والكلمات طرق المعانى فسميت بالوجوه (التى اشتدت الحاجة الى اخراجها من المصدر) لضبط صيغها ولكثرة فروعها وفيه تنبيه على اصالة المصدر فى الاشتقاق لكن ينبغى ان يعلم ان ذلك فى مصدر الثلاثى اذ مصدر غيره مشتق من الماضى باتفاق الفريقين (وهى) اى تلك الوجوه (ستة الماضى والمضارع والامر والنهى و) اسم (الفاعل والمفعول) اعلم ان المشتق من المصدر نوعان فعل واسم فاشتقاق الفعل بحركات العين نحو فعل واشتقاق الاسم بالحروف الثلثة احدها الميم مصدرية كانت اوزمانية اوآلية والثانى التاء مَرِّيَةً كانت اونوعية والثالث الياء تصغيرية كانت اونسبية ثم المضارع مأخوذ من الماضى وسائر المختلفات اعنى نفى الحال ونفى الاستقبال وتأكيده والجحد المطلق والمستغرق والامر والنهى مأخوذ من المضارع بزيادة ما ولا ولم ولما ولام الامر ولاء الناهية عليه وكذا الصفات الخمس من اسم الفاعل والصفة المشبهة ومبالغة الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل مشتقات من المضارع على رأى الجمهور ٧ بشهادة احتمال الازمنة الثلثة فى زيد ضارب الآن اوغدا او امس واستتار ضمير الغائب والمخاطب والمتكلم فى نحو زيد ضارب وانت ضارب وانا ضارب واما عملها فهو وان كان باعتبار اسناد الحدث الى الذات لكن باعتبار كونهما مدلولين بالفعل والفاعل الاصطلاحيين واما فعلا التعجب فمأخوذان من اسم التفضيل لكن نقل صيغتهما الى صيغة الماضى والامر ومعناهما الى معنى المصدر والمص اقتصر على ذكر الاقسام الستة اكتفاء بالاحوج

ولن

٧ وقال بعضهم ان اسم الفاعل وسائر الصفات مشتق من المصدر ابتداء لان الاحتياج من الدلالة على معانيها الى معنى الحدث لا الى لفظ المضارع ولا الى معناه ولذا لا يشترط فى عملها معنى الحال والاستقبال عند البصريين لان العمل باعتبار اسناد الحدث الى ذات ما فعل حقيقى منه

الى البيان ولما توقف معرفت المشتقات على معرفة المصدر وناسب ضبط صيغته القياسى فصله اولا بقوله (فاما المصدر) وهو الاسم الدال على الحدث فقط (فلا يخلو من ان يكون ميما اوغير ميمى) والمراد بالميمى ما يكون فى اوله ميم زايد فنحو مدد ومن غير ميمى عرفا (فان كان غير ميمى) قدم الميمى فى اللف لكون مفهومه وجود يا وفى النشر غير ميمى اخراجا من البين لانه سماعى غير داخل تحت الضبط والمزيدات خارجة عن المبحث ولذا اطلق قوله (فهو سماعى) ولم يقيد بقوله ان كان ثلاثيا (و نعنى) ولم يقل اعنى اشارة الى ان التفسير الاتى ٩ متفق عليه عند الصرفيين (بالسماعى) يعنى يكون المصدر سماعيا (انه) الضمير للشان (يحفظ كل مصدر) مخصوص لصيغة (على ما جاء) وسمع (من العرب ولا يقاس) اى لا يجرى القياس (عليه) وهذا التفسير صادق على غير الميمى الثلاثى (لانه لا قياس لمصدر الثلاثى) ولو ما بنى منه للمبالغة و التكثير فى الفعل نحو التهذار بمعنى الهذار الكثير والحثيث بمعنى الحث البليغ كما هو مذهب سيبويه لانه فى الثلاثى فقط و مصدره سماعى وقال العلامة الزمخشرى ينبغى ان يكون ذلك قياسا لانه كثير الاستعمال ثم اوزان مصدر الثلاثى على ما وجدت احد وار بعون يندرج بعضها فى بعض نحو فعل بحركات الفاء وسكون العين وفعلة كذلك و فعلى كذلك وفعلان كذلك و فعلان بفتحتين وفعل بفتح العين وحركات الفاء وفعل بالفتح وكسر العين وفعلة بفتح العين وكسرها وفعال بحركات الفاء وفعالة كذلك وفعالية بالفتح وفعيل وفعول بفتح الفاء وضمها وفعولة بالضم

٩ يعنى التفسير المذكور لمصدر السماعى مطلقا اعم من ان يكون مجردا اومزيدا فيه فلا يلزم من قوله لانه لا قياس الى آخره ان يكون الدليل عين الدعوى اوجزءه منه

وفى بعض النسخ ورد التهدار اى الهدر الكثير بالدال المهملة يقال هدر الشراب يهدر هدرا كذا فى عرايس المحصل للامام الرازى منه

ومفعل ٧ بحركات العين ومفعلة بفتح العين وكسرها وفاعل ٦ وفاعلة ومفعول وبناء المبالغة تفعال بفتح التاء وكسرها والفعلى بكسر الفاء وفتح اللام ٢ (واما مصدر غير الثلاثى) من الرباعى المجرد والمزيدات فهو (قياسى) يجئ على سنن واحد كالفعللة والفعلال من المجرد والافعال والتفعل والانفعال والاستفعال من المزيدات غير ان الافعال والاستفعال اذا بنيا من الاجوف والتفعيل اذا بنى من الناقص يعل حرف العلة منها ويعوض عنها التاء فى الاخر من اجوب ٨ نحو اجابة واستجازة من استجوز وتسلية من سلى واما نحو كلاما بكسر الكاف وتشديد اللام وتحمالا بكسر التاء فلغة اهل اليمن واما زالا بفتح الزاى فلثقل مضاعف الرباعى والافصح كسر الزاى (وان كان) اى المصدر (ميميا) فالضابطة فيه انه (فينظر فى عين الفعل المضارع فان كان) عينه (مفتوحا او مضموما فالمصدر) الميمى (و) كذا اسمى (الزمان والمكان منه) اى مما كان عينه كذلك (مفعل) فى الوزن (بفتح الميم) للخفة وكثرة استعماله (والعين) اما مجيئه بالفتح من مفتوح العين فللتوافق واما من مضموم العين مع ان فى الضم توافقا فلرفضهم مفعلا بالضم فى كلامهم ونحو مكرم ومعون ٩ من النوادر واختير الفتح على الكسر لخفته (وسكون الفاء) لدفع توالى اربع حركات وانه قريب بسبب التوالى اعنى الميم مفتح ومشرب ٤ من المفتوح ومدخل من المضموم (الا ما شذ) وجئ بكسر العين (نحو المطلع والمغرب والمشرق والمسجد) لموضع السجود ٦ ثم جعل اسما لمابنى للعبادة سجد فيه اولم يسجد (والمنسك) بمعنى النسك وهو

٧ نحو مدخل ومرجع ومكرم وهو نادر عدهم مفعلا من الاوزان السماعية لانه ليس فيه اطراد تام عدهم اياه قياسيا نظرا الى ان فيه اطراد فى الجملة منه

٦ نحو قمت قائما وعفاك الله عافية وبايكم المفتون اى الفتنة منه

٢ نحو الدليلى والخليفى منه

٨ الاصل اجواب واستجواب وتسلى حذفت العين او اللام وعوض التاء وقد يسقط التاء ويبدل عنها المضاف اليه نحو اقام الصلوة ونظيره عدة فى قوله واخلفوك عند الامر الذى وعدوا منه

٩ اصله معون نقل ضم الواو الى ماقبلها وهما مصدران منه

٤ ومحسن فانها امثلة المصدر والزمان والمكان منه

٦ بمعنى اوزمانه اومكانه لان الكلام فى اشتراك المفعل بين الثلثة وافعالا هذه الاسماء يفهم منها لان ميمها بدل حرف المضارعة فافهم منه

العبادة (والمجزر) لمكان الجزر وهو نحر الابل (والمسكن والمنبت والمفرق) ومفرق الرأس وسطه سمي به لانه موضع مفرق الشعر (والمسقط) يقال هذا مسقط رأسي اى موضع ولدت فيه (والمحشر) الحشر الجمع (والمجمع) فان هذه الاسماء مفعل (بكسر العين وان كان القياس) فيها (الفتح) لانها من يفعل بضم العين سوى المجمع فانه من مفتوح العين وقد جاء الفتح فى بعضها ومنه قراءة حتى مطلع الفجر وقوله تعالى ولكل امة جعلنا منسكا وحتى ابلغ مجمع البحرين وقال سيبويه اذا اريد بالمسجد موضع السجود فهو بالفتح لاغير ولم يذكر منخرا ٢ لقلة استعماله بفتح الميم بل بكسر اتباعا لكسر الخاء فهو اسم لثقب الانف ولعل قوله نحو اشارة الى ان ما شذ غير منحصر فيما ذكر اذ منه نحو المحمدة والمظنة ووجد فى بعض النسخ والمرفق وهو من الرفق ضد العنف (وان كان) ذلك المضارع (مكسور العين فالمصدر الميمى منه مفعل بفتح الميم والعين) للخفة كالمضرب بالفتح (الا ما شذ نحو المرجع والمصير) ومنه المحيض والمجيء ومنه المهلك بضم اللام فانه مصدر يهلك فصورة الحصر للاشارة الى قلة ماخالف الضابطة المذكورة (فانهما مصدران وقد جاء من يفعل بكسر العين) مشتركين فى الوزن مع الزمان والمكان لخفة الكسرة ههنا بشهادة الذوق (والزمان والمكان منه) اى مكسور العين على (مفعل بكسر العين) كالمجلس وذلك للتوافق فى العين وللاشارة الى انحطاط رتبة يفعل بالكسر بايقاع مخالفة الزمان والمكان منه للمصدر (هذا)

٩ من التخمير وهو الصوت بالانف منه

٤ او نقول حذف لفظ نحو اعتمادا على انفهامه بمامر منه

وان كان مصدرا فبالفتح منه

اى الحكم المذكور من اشتراك المصدر مع الزمان والمكان فيما عين مضارعه مفتوح او مضموم ومفارقته عنهما فيما عين مضارعه مكسور ليس بمطلق بل (فى الصحيح) وقد ذكرت الامثلة منه (و) الفعل (الاجوف ٧) نحو مقال من يقول ومخاف من يخاف للثلاثة ومباع من يبيع للمصدر ومبيع للزمان والمكان (والمضاعف) وان كان معتل الفاء نحو ميسر من يسر بالضم وميود من يود بفتح الثلاثة ومغر من يغر ٤ بالكسر بفتح الفاء للمصدر وكسرها للزمان والمكان (والمهموز) غير المثال والناقص نحو مأخذ ومسأل بالفتح للثلاثة وماْزر من يأزر بالكسر بفتح الزاى للمصدر وبكسرها للموضع (اما الناقص ٦) اورد اما لانه تفصيل حكم ما بقى مجملا (فالمصدر الميمى والزمان والمكان منه مفعل بفتح الميم والعين وسكون الفاء) فيما قبل الواو يقضى الى القلب فلبس الباء وفيما قبل الياء ثقيل (من جميع الابواب) اى سواء كان عين مضارعه مفتوحا او مضموما او مكسورا نحو مرعى ومدعا ومرمى من يرعى ويدعو ويرمى للمصدر والزمان والمكان (وفى معتل الفاء) غير المضاعف (مفعل بكسر العين من جميع الابواب) نحو موجل ٣ وموجه وموعد ومبسر من يوجل ويوجه ويوعد ويبسر وانما كسر العين فى المثال اما فى الواوى فلان الكسر مع الواو اخف من الفتح معها اذا المسافة بين الفتحة والواو منفرجة واما فى اليائى فالفتح بعد الياء كالصعود من السفل الى العلو فيثقل على اللسان قال بعض الكمل مجئ مفعل بالكسر من المثال بشرط كونه واويا محذوفا فاؤه فى مستقبله وان لم يحذف فالمصدر بفتح العين

٧ ويجئ المصدر من الاجوف اليائى على مفعل بالكسر لكن بطريق الفرعية ككسر ميم منخر فلا يسمى شاذا وانما الشاذ ما جاء بطريق الاصالة كالكسر فى المحيض منه

٤ وقرئ اين المفر بكسر الفاء اسم مكان منه

٦ خرج به فى المغرب منه

٦ قدم ذكر الناقص لان مفعل بالفتح فى الكل اقرب الى القياس من مفعل بالكسر للثلثة منه

٣ نحو موجل منه

والزمان والمكان بكسرها وان كان يائيا فحكمه حكم الصحيح
صرح به صاحب المغرب انتهى (واللفيف المقرون كالناقص)
فى مجئ الثلاثة على مفعل بالفتح مطوى من يطوى ومأوى
من يأوى بالفتح (و) اللفيف (المفروق كالمعتل الفاء) فى مجئ
الثلثة على مفعل بالكسر نحو موفى من يفى بالكسر وموجئ
من يوجئ بالفتح ولم يجئ اللفيف من يفعل بالضم لثقله مع حرفى
العلة ولئلا يلزم قلب الياء واوا لانه مهجور اعلم ان المفروق
يشبه المثال والناقص فمنهم من حمله على المثال كالمصنف اذ المنظور
اولا فاء الفعل فالحاقه بما ينا سبه فى الفاء اولى ومنهم من حمله
على الناقص ليطرد بالمقرون واختاره بعض الكمل وذكرها
هنا ضابطة فقال ان مفعل بالكسر لمصدر المثال الواوى
المحذوف فاؤه فى مستقبله وللزمان والمكان من المثال الواوى
ومن يفعل بالكسر اذا لم يكن معتل اللام وان مفعل بالفتح لغير
ماذكر جميعا ولما فرغ المصنف من المصدر الثلاثى قال (وان كان
الفعل زائدا على الثلاثى) سواء كان رباعيا مجردا او من المزيدات
(فالمصدر الميمى والزمان والمكان و) كذا اسم (المفعول
من كل باب) زائدا على الثلاثى (يكون على وزن مضارع
مجهول ذلك الباب الا انك) اى لكن الفرق انك (تبدل حرف
المضارعة بالميم المضمومة) تشترك صيغة الزمان والمكان
والمصدر الميمى مع اسم المفعول فيما فوق الثلاثى للاختصار
فى كثير الحروف ولمشابهة الزمان والمكان بالمفعول فى ان لايكون
عمدة وفى ان يتعلق به الفعل والمصدر يشاركهما فى الثلاثى غالبا
فكذا فى مافوقه نحو مدحرج ومكرم ومستخرج لكل من المفعول

يعنى لم يشارك المفعول معها
فى الثلاثى بل تميز عنها بصيغة
على حدة لخفة الثلاثى وثقلة
ما فوقه ولمناسبة المفعول معها
من ان لايكون مما لايعقله لشانه
لذا لم يشترك الفاعل معها

والزمان والمكان والمصدر غير ان المفعول من اللازم يأتي بزيادة حرف الجر في آخره دون قرائنه نحو متدحرج به وهذا الفرق لكونه بالخارج عن الوزن لم يتعرض له الامام (و) اما (الفاعل منه) اى من الزائد على الثلاثة فلا يشترك معها بل هو (بكسر العين) اى بكسر العين ماقبل الاخير للفرق بينهما ماقبل (الآخر) الذي هو عين في الثلاثي وذلك لان الفاعل مأخوذ من معلوم المضارع وهو بكسر ماقبل الآخر فيما فوق الثلاثي ولما فرغ من بحث المصدر شرع في ذكر الوجوه المشتقة منه على الترتيب السابق فقال (واما الماضي) ثلاثيا اوزائدا عليه وهو فعل دال بالوضع على معنى موجود قبل الاخبار (فلا يخلو من ان يكون الفعل) يعني الحدث الدال عليه جزئيات الماضي (معروفا) بان يسند الى فاعل معلوم (اومجهولا) بان يسند الى فاعل مجهول ووصف الفعل لكونه معلوما اومجهولا وكذا بكونه غائبا ومخاطبا ومتكلما مجاز وباعتبار وصف فاعله (فان كان معروفا فالحرف الاخير من الماضي) اى من فعل ماض مبني للمعروف (مبني على الفتح[٧]) لان الاصل في الافعال البناء ولم يبن على السكون مع انه الاصل في البناء لشابهته المعرب في الجملة اعني انه يقع نعتا للنكرة كاسم الفاعل نحو مررت برجل ضارب ورجل ضرب فعدل به عن اصل البناء الى الحركة واختير الفتح لانه اخ السكون لكونه جزء الالف ففي الفتح رعاية الاصل في الجملة (في الواحد والتثنية) قوله (مذكرا كان اومؤنثا) قيد لكل منهما ولم يوجد هذا القيد في بعض النسخ حينئذ يؤل الواحد بذي الواحدة فيعم المؤنث ولابد من قيد الغائبين فكانه اكتفى بانفهامه مما

٧ المراد من الفتح ههنا وبالضم في الجمع اعم من اللفظي والتقديري ليشتمل نحو رمى وغزوا تأمل منه

٢ نظيره قوله تعالى بقرة لافارض ولابكر منه

ذكر فى الجمع (و) الحرف الاخير (مضموم فى جمع المذكر الغائب) لعارض وهو اتصال واو الضمير فانه يقتضى ضم ماقبله لاجل المجانسة (وساكن) آخره (فى البواقى) وهى جمع المؤنث الغائبة والمخاطب والمخاطبة مطلقا والمتكلمين وذلك لاتصال نون الجمع وتاء الخطاب والمتكلم ونونه فان النون والتاء فيها ضمير الفاعل فلو لم يسكن ما قبله وهو آخر الفعل يلزم توالى اربع حركات فيما هو فى حكم كلمة واحدة انه مهجور واختير ماقبل الضمير للاسكان لان الآخر محل التغيير ولانه مجاور لما يلزم منه التوالى فاسكانه اولى (من جميع الابواب) اى حكم المذكور من فتح الاخر ومن ضمه ومن سكونه مطرد فى الثلاثى والرباعى والمزيد عليهما (والحرف الاول) اى من الماضى اخر ذكره مع انه انسب بالتقديم لطول ذيله باتصال بحث الهمزة (مفتوح من جميع الابواب) لان الابتداء محل الخفة خصوصا فى الفعل الثقيل معنى (الا من ابواب السداسية) مطلقا (و) الابواب (الخماسية التى فى اولها همزة) فانها همزة (وصل) والاصل فيها الكسر لما ستعرفه فيكون اول الماضى مكسورا لذلك ثم اراد بيان مواضع همزة الوصل ليعرف ان ماعداها همزة قطع فقال (وهمزة الوصل) اى تثبت فى الابتداء وتسقط فى الدرج سميت بها لانها تجئ للتوصل بها الى النطق بالساكن لان ما بعدها ساكن وان كان حرفا زائدا للبناء (همزة ابن وابنم) اصله ابن والميم مزيدة للتوكيد والمبالغة فى زرقم بمعنى الازرق (و) همزة (ابنة وامرأ وامرأة واثنين واثنتين و اسم واست) اصله سته حذفت الهاء لمناسبتها حرف العلة فى الخفاء

٧ وقيل لانها لاتمنع توصل ماقبلها لما بعدها كقولك هذه اسم بخلاف همزة القطع كما فى نصر احمد فانها تقطع وصلة الراء بالخاء فلقطع طرفيها سميت همزة قطع ﷺ لان الزائد ساكن اولا لانه اقل من التحرك ﷺ

مطلب فى همزة الوصل

ثم ادخلت همزة الوصل فى اوله و معناه العجز وقد يراد به حلقة الدبر (و) همزة (ايمن) وهو مفرد كآجر وآنك عند البصريين من اليمن بمعنى البركة ومعنى قولهم ايمن الله لافعلن بركة الله قسمى لافعلن كذا وقد يحذف نونه وقد يكسر همزة والتصرف فى الكلمة دليل افرادها وجمع يمين عند الكوفيين وهمزته همزة قطع وسقوطها حال الدرج لكثرة الاستعمال (و همزة الماضى) اشار باعادة ذكر الهمزة الى شروعه نوعا آخر فان همزة ما ذكر من الاسماء العشرة سماعية وهمزة ماعداها اسما او فعلا او حرفا قياسية (و) همزة (المصدر و الامر) قوله (من الخماسى والسداسى) قيد للثلثة (و) همزة (امر الحاضر من الثلاثى وهمزة المتصلة بلام التعريف) مثل الغلام و الفرس و فى كلامه اشارة الى المختار ان اداة التعريف اللام وحدها ثم شرع فى بيان حكم همزة الوصل ليثبت فى ضمنه مدعاه وهو كسر اول الماضى من السداسى و بعض الخماسى فقال (وهمزة الوصل محذوفة ٢) اى تحذف من اللفظ (فى) حال (الوصل) لحصول المقصود بدونها وهو امكان النطق بالساكن الذى بعدها (ومكسورة فى الابتداء) لانها ساكنة فى الاصل و الوصل فى تحريك الساكن الكسر لانه لما لم يدخل القبيلتين من المعرب وهما المضارع وغير المنصرف صار اقرب الى البناء من الفتح و الضم و انسب فى الابدال عن السكون فلما كسرت همزة الوصل لم يفتح اول الماضى معها ثم لم يوجد الحكم الاخير فى بعض همزة الوصل استثنى بقوله (الا ما اتصل) اى الا همزة اتصلت (بلام التعريف و) الا (همزة ايمن فانهما) اى

٢ وباق فى الخط فى اكثر المواضع

الهمزتين (مفتوحتان فى الابتداء) لكثرة الاستعمال وعند الخليل الهمزة فى لام التعريف للقطع و سقوطها فى الوصل لكثرة الاستعمال (و مايكون) عطف على ما اتصل اى و الاهمزة تكون (فى اول الامر الحاضر من يفعل بضم العين فانها) تلك الهمزة (مضمومة فى الابتداء تبعا للعين) نحو انصر يعنى لو كسرت يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة والساكن ليس بحارج (وكذلك) همزة الوصل (مضمومة فى) فعل (الماضى المجهول من الخماسى) نحو افتعل (والسداسى) نحو استفعل واحرنجم بها ٧ هربا من الخروج المذكور ولما فرغ من بيان معلوم الماضى شرع فى مجهوله بقوله (وان كان الفعل مجهولا فالحرف الاخير منه) يعنى من الماضى (يكون مثل مايكون فى المعروف) اى يكون مبنيا على الفتح فى الواحد الغائب والواحدة الغائبة وتثنيتهما وعلى الضم فى جمع المذكر الغائب وعلى السكون فيما عداها (والحروف التى قبل الاخير) اى ما قبل لام الفعل (مكسورة ابدا والساكن) فى معلومه (ساكن) فى مجهوله (على حاله ومايبقى) مما ذكر اعنى الحرف الاول فى الثلاثى والرباعى او الحرف الاول مع اول المتحرك منه فى الخماسى و السداسى (مضموم) انما اختير ضم الاول وكسر ما قبل الاخر فى المجهول لان معناه وهو اسناد الفعل الى مفعول غريب عن العقل فوضع له لفظ غريب عن اوزان الكلم لينبئ غرابة اللفظ عن غرابة المعنى ٤ (واما المضارع) شروع فى ثانى الوجوه الستة وهو اسم فاعل من المضارعة بمعنى المشابهة التامة سمى به لمشابهة اسم الفاعل لفظا اى من حيث الحركات

٧ يشير بزيادة الباء الى ان مجئ المجهول من اللازم بواسطة حرف الجر منه

٤ اذ لايوجد فعل بضم الاول وكسر ماقبل الاخر الا منقولا لامن المجهول نجو دئل منه

والسكنات ومعنى من حيث ان المتبادر منهما الحال نحو زيد
مصل ويصلى واستعمالا اى من حيث الوقوع صفة للنكرة نحو
مررت برجل ضارب او يضرب ودخول لام الابتداء نحو ان زيدا
لقائم اوليقوم (فهو) الفعل (الذى فى اوله حرف من حروف
اتين بشرط ان يكون ذلك الحرف) نذكير اسم الاشارة بتأويل
الحرف بالزائد (زائدا على الماضى) اى على ماضى نوعه مثل
اكرم وتكسر لا يكون مضارعا ثم الغرض من هذا التفسير تمييز
المضارع من ماضى مثلهما لا قصد تعريفه حتى يتوجه سؤال
تحصيل المضارع بالتعريف (وحروف المضارعة) وهى حروف
اتين كما اشار اليها (مفتوحة ٢ فى) المضارع (المعروف)
اختيارا للاول بالاخف (من جميع الابواب) من الاصلى وذوالزيادة
(الا من الرباعى اى رباعى كان) اى سواء كان مجردا اومزيدا
على الثلاثى (فانها) اى حروف المضارعة (مضمومة فيه)
اى فى الرباعى اذمن جملته باب الافعال وهو بفتح حرف المضارعة
يلتبس الثلاثى فحمل غيره عليه اطرادا للباب ولم تكسر بدل
الضم لان ثقله هناك اكثر من الضم بشهادة الذوق ولا اشكال
يضم بهريق لانه رباعى والهاء مزيدة على خلاف القياس
(وما قبل لام الفعل المضارع مكسورة) لتغاير الفرع الاصل
اعنى الماضى (فى الرباعى والخماسى والسداسى الا من يتفعل
ويتفاعل) من مزيد الثلاثى (ويتفعلل) من مزيد الرباعى ويقاس
عليه ملحقاته (فانها) اى ماقبل لام الفعل (مفتوح فيهن)
اى فى هذه الابواب تعويضا باخ السكون اعنى الفتح عن سكون
الثانى وجبرا للخفة الغائبة من الطرف الاول (وفى المجهول

٢ وحدة مايدل هيئة على ايقاع
حدث فى الحال اوفى الاستقبال
منه

حرف المضارعة مضمومة) لان الضم الثقيل يناسب مجهول الثقيل استعمالا مع ان فى غير الضم مزية الفرع على الاصل وهو مجهول الماضى فان اوله يضم كما مر (والساكن) فى معروفه (ساكن على حاله) فى المجهول لعدم موجب التغيير (ومابقى) من حروف المضارعة والحرف الساكن (مفتوح كله) اى كل مابقى اثنين او اكثر (ماعدا لام الفعل) اى الحرف الاخيرة (فانها مرفوعة فى المعروف والمجهول) بالعامل المعنوى وهو هنا وقوع المضارع موقع اسم الفاعل فى كونه صفة للنكرة وارتفاعه اما بالضمة لفظا او تقديرا او بحرف قائمة مقام الحركة وهو نون التثنية وجمع المذكر غائبا او مخاطبا واما نون جمع المؤنث فليس نائب الحركة بل ضمير الجمع وعلامة التأنيث فاقبلها ساكن على البناء خارج بقوله ومابقى فلذا لم يستثن اياها عن حكم الرفع وبالجملة اللام المتحركة مرفوعة (مالم يكن) اى لم يوجد (حرف ناصب) وهى اربع ان المصدرية ولن لتأكيد النفى وكى للتعليل واذن للجواب والجزاء (ينصبها) الهاء عائد الى اللام وينصب صفة الناصب لافادة الجنسية والعموم كما فى قوله تعالى ❊ ولاطائر يطير بجناحيه ❊ او استيناف كانه قيل مايكون عند الناصب فاجاب بانه ينصبها (اوجازم) اطلقه ليعم الاسماء المنقوصة التى بمعنى ان والحرف الخمسة وهى لم ولما وهما لقلب المضارع ماضيا ونفيه الا ان فى لما استغراق وفيه توقع اى يستعمل اكثريا فيما فيه رجاء فان معنى لما يضرب انه لم تقع الضرب الى الآن ولكن وقوعه متوقع ويجوز حذف فعله نحو شارفت المدينة ولما اى لما ادخلها ولايدخل عليه ادوات الشرط فلا يقال ان لما يضرب ويتال

٩ هذا عند البصريين وعند الكوفيين هو تجرده من الناصب والجازم وفى كلام المصنف ايماء الى ذلك المذهب ﷺ

والسر فيه ان الشئ اذا بلغ حده مال الى ضده فلما كمل معناه الفرعى وهو نفى الماضى توقع ثبوت الفعل فى الحال وفى الاستقبال والجزم بامثاله لمشابهتها بان فى نقل المعنى وتغير اللفظ دال على تغير المعنى ﷺ

ان لم يضرب ولا استغراق ولا توقع فى لم ولاتحذف فعله واں للشرط والجزاء ولام الامر لطب الفعل ولاللنهى عنه (يجزمها) اى يجزم لام الفعل وهذا اما صفة اواستيناف كامر ولم يذكر كون آخره مفتوحا بنون التأكيد لان ذلك بعد خروج المضارع الى معنى الانشاء فكانه لايلحق المضارع (واما الامر) وهوطلب الفعل عن الفاعل (والنهى) وهو طلب الترك اوالكف عن الفاعل (فانهما يكونان على لفظ المضارع) هذا يفيد ان معلوم امر الحاضر خارج عن البحث لانه يتغير لفظ المضارع ولهذا اخر بحثه عما كان على لفظ اصله (الا انهما) اى الامر غيرمعروف امر الحاضر والنهى مطلقا (مجزومان) بدخول لام الامر ولاء الناهية (وعلامة الجزم فيهما سقوط نون التثنية) مطلقا (و) نون (جمع المذكر) غائبا اومخاطبا (و) سقوط نون (واحدة المخاطبة) لانهانون اعراب قائم مقام الحركة فتسقط بالجازم كالحركة (وفى البواقى) اى علامة الجزم فى غير الاصناف الثلثة (سكون لام الفعل) قوله (الصحيحة) صفة اللام فان اسماء الحروف مؤنث سماعى فيدخل فى حكم السكون غير معتل اللام مثالا اواجوفا اوغيرهما (وسقوط لام الفعل المعتلة) يعنى علامة الجزم فى الناقص واللفيف سقوط لامه لانها حرف علة وهى بمنزلة الحركة فى قبول التغير خصوصا اذا وقع فى الاخر الذى هو محل التغيير فيحذف بالجازم (سوى) استثناء منقطع اذ المستثنى غير داخل فيما قبله اى لكن (نون جمع المؤنث فان نونها ثابت فى الجزم ٤ وغيره) من النصب والرفع نحو لن يضربن لانها لبست بنون اعراب بل ضمير فاعل كالواو فى جمع المذكر فتثبت

٩ قد عرفت ان المضارع مأخوذ من الماضى الانه اخرج عن بنائه لمشابهة الاسم المعرب لفظا ومعنى فاشتق منه الصفات والافعال المعربة كالنفى والجحد والامر والنهى والادوات السبع المأخوذة من حروف (اليوم تنساه) وهى ماولا ولن ولم ولما ولام الامر ولاء الناهية فاولاء الناهية لعدم اخراجهما المضارع عن معناه لم يكن لهما تأثير فى لفظه ايضا ولن مأخوذ من لاان بالحذف ولافادته التأثير الذى فيه تغيير المعنى فى الجملة غير لفظه فى الجملة بالنصب ولم ولما يغيران المضارع الى معنى الماضى فغير لفظه بالجزم الذى هو ابعد من المعربات اذ السكون اصل فى البناء وزيادة على لم فى لما افادة التأكيد والاستغراق فى النفى وكامل الشئ شرف الى ٤

على كل حال (وامر الحاضر المعروف) ليس على لفظ المضارع بل (تحذف منه) اى من المضارع المخاطب (حرف المضارعة وتدخل همزة الوصل) للابتداء (ان كان مابعد حرف المضارع) ساكنا (و) اما (ان كان متحركا فتسكن آخره) يعنى يكتفى باسكانه ولايؤتى اوله همزة الوصل لعدم المقتضى نحو عد من تعد وجرب من تجرب ونحوها (وهو) اى الامر الحاضر المعروف (مبنى على الوقف) والسكون لابعامل لان الاصل فى الافعال البناء ولامشابهة بينه وبين المعرب اعنى الاسم الفاعل بوجه ماحتى تعرب كالمضارع اويبنى على الحركة كالماضى فبنى على السكون وذلك مذهب البصريين وعند الكوفيين معرب مجزوم قالوا حذفت لام الامر واعطى اثرها وهو الجزم لما وضع موضعها وهو الهمزة (والمبنى على الوقف كالمجزوم فى اللفظ) اى فى قطع آخره عن الحركة لا فى الحقيقة لان سكون المجزوم بعامل وسكون الموقوف بدونه (واما) اسم (الفاعل) وهواسم مشتق لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث ٣ اخره عن الامر والنهى لانهما اكثر تصرفا منه وكثرة التصرف اصل فى الفن (فينظر فى عين الفعل الماضى) هذا يشعر بان اسم الفاعل مشتق من الماضى عنده وقوله فى المعتلات وكان اى قائل فى الماضى قال يقوى ذلك فوجه ذلك سهولة الاشتقاق ومناسبتهما فى ان يستعمل فيماوقع ويحتمل ان يوافق الجمهور فى اخذه من المضارع والنظر الى عينه لكونه اسهل ضبطا ولذا لم يعل فى مابعد وكان فى الاصل قال ثم انه اراد باسم الفاعل مايعم الصفة المشبهة ولذا اورد اوزانه نحو احمر ونبه على كثرة اوزانها فى بحثه والمشهور انها اسم لمن قام به

٤ زواله فلهذا يتوقع فى لما يفعل بزوال ثبوت الفعل فى الحال او الاستقبال وكذا الام الامر ولاء الناهية يغيران الى معنى الانشاء والطلب وتغيير اللفظ على حسب تغيير المعنى قلة وكثرة ولام الامر مأخوذ فى لابالكسر والقصر دلالة على نقض النهى وانقلابه الى الطلب ﷺ

٤ الجزم سكون حاصل بالعامل واصل الجزم القطع والجازم يقطع آخر المضارع عن الحركة ونائبها ﷺ

٣ فنحو واجب ودائم وباق دلالتها على الثبوت بالمادة لابصيغة ومدلول الصيغة متروك بالعقل او الشرع ﷺ

الفعل بمعنى الثبوت والفرق المعنوى لبس غرض الصرفى
(وان كان) عين الماضى (مفتوحا فوزنه ناصر) اى فاعل غالبا
نحو ضارب وفاتح (وان كان) العين (مضموما فوزنه عظيم)
ووزنه فعيل يأتى ايضا للمصدر نحو وجيف والمفعول نحو جريح
بمعنى المجروح (و) وزنه (ضخم) اى فعل بفتح الفاء وكسر العين
وقيل سكونها (وان كان) عين ماضيه (مكسورا فوزنه من المتعدى
عالم) اى فاعل (ومن اللازم يأتى على اربعة اوزان) فعيل وفعل
وافعل وفعلان (نحو مريض وزمن بفتح الزاى وكسر الميم واحمر)
وهو (للمذكر) ولما كان فى تصريفه خفاء قال (وحمراء) بالمد
(للمؤنث) مفردة (وجمعهما) اى جمع المذكر والمؤنث (حمر
بضم الحاء وسكون الميم) قدم الجمع فى بيان صيغته لغرابته (وتثنية
احمر احمران وتثنية حمراء حمراوان) بقلب الهمزة واوا
على غير القياس (وعطشان للمذكر) المفرد (وعطشى بفتح
العين وسكون الطاء وبالقصر للمؤنث المفردة وجمعهما) اى
جمع عطشان وعطشى (عطاش بكسر العين) باستواء جمع
المذكر والمؤنث ايضا (وتثنية عطشان عطشانان وتثنية
عطشى عطشيان) وللصفة المشبهة التى هى اسم مشتق لنسبة
الذات الى صفة غريزة اوزان غير ماذكر فقيل لها سبعة عشر
وزنا بالاستقراء ففعل بسكون العين وحركات الفاء نحو شكس
وصلب وملح وفعل بفتح الفاء وحركات العين نحو حسن وخشن
وعجل وفعل بكسر الفاء والعين وبضمهما نحو صعر وجنب
وفعال بفتح الفاء وضمها نحو جبان وشجاع وقيل بفتح العين
وكسرها نحو شيظم وجيد وفعيل بفتح الفاء والياء نحو حريص

وفعيل وفعول وافعل وفعلان نحو سليم وغيور وابلج وغضبان ولعدم انحصار الاوزان فيما ذكره قال (واختصرت) بحث اسم الفاعل (بذكر مايمكن ضبطه) من اوزان الفاعل (وتركت ماعداه) الى ماعدا لايمكن ضبطه حذرا عن الاطالة وفى كلامه اشارة الى ان اكثر اوزانه سماعى بل القياس هو وزن فاعل (واما) اسم (المفعول) وهو اسم المفعول وهو اسم لذات من وقع عليه الفعل (من جميع الثلاثى) اى سواء كان عين ماضيه مفتوحا او مضموما او مكسورا (فوزنه مجبور وكثير) اى وزنه اثنان قياسى وهو مفعول وسماعى وهو فعيل غيران اسم المفعول من فعل بالضم يؤتى بواسطة الجار ولذا اختير نسخة كسر بالسين بمعنى المكسور على كثير بالثاء ٧ ثم وزن فعيل مشترك بين الفاعل والمفعول فاذا كان للمفعول يستوى ٢ فيه المذكر والمؤنث والفارق بينهما الموصوف نحو رجل قتيل وامرأة قتيل اى مقتولة وان لم يذكر الموصوف لابد من التاء خوفا للبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلة او كذا اذا انتقل الى الاسمية يفرق بالتاء دلالة على النقل وان ذكر الموصوف نحو كبش ذبيح ونعجة ذبيحة والذبيح اسم المذبوح واذا كان فعيل للفاعل بين المذكر والمؤنث سواء اجريا على الموصوف اولا تقول رجل نصير وامرأة نصيرة اى ناصرة ومررت بنصير زيد وبنصيرته (وقد ذكرنا الفاعل والمفعول من الزوائد) على الثلاثى (فى بحث المصدر الميمى) اى بينا هناك بمناسبة انهما من مافوق الثلاثى بابدال حرف المضارعة بميم مضمومة فلا وزن لهما غير ماذكر ولانتعرض له هنا ولكن ينبغى ان يعلم ان الفاعل والمفعول قد يشتركان فى الصفة بسبب الاعلال اوالادغام والفرق

٧ لان كثيرا بالثاء لازم ﴿

٢ وانما سوى بين المذكر والمؤنث اذا كانا بمعنى المفعول وفرق بينهما اذا كانا بمعنى الفاعل للفرق بين فعيل بمعنى المفعول و بين فعيل بمعنى الفاعل ولم يعكس لان عدم الاستواء اصل فاعطى للفاعل الذى هو الاصل ﴿

بالاختلاف التقديرى نحو مختار اصله مختير بكسر الياء فى الفاعل
وبفتحها فى المفعول ونحو منجاب اصله منجواب بكسر الباء
الاول فى الفاعل وفتحها فى المفعول هذا اذا كان الفعل متعديا
واما اذا كان لازما فالمفعول يفرق باثبات حرف الجر نحو منصب
فيه ثم لما كان للفاعل والمفعول صيغ وضعت للمبالغة اى بمعنى
التكثير والتكرير مخالفة لاوزان مالم يوضع للمبالغة اتم بحثهما
بذكرها بقوله (واوزان المبالغة ٧ للفاعل) على انواع منها
(جهول) لكثير الجهل وزن فعول اذا كان بمعنى الفاعل
يستوى فيه المذكر والمؤنث نحو رجل شكور وامرأة شكور ويكون
بمعنى المفعول فحينئذ يفرق بينهما نحو ناقة حلوبة وبغير حلوب ويأتى
هذا الوزن للصفة نحو وقور فتخصيص الاوزان بالمبالغة بالنسبة
الى الفاعل بغير المبالغة (و) منها (صديق) لكثير الصدق
(وكذاب) بالفتح لكثير الكذب (وغفل بضم الغين والفاء)
لكثير الغفلة وفعل يجئ للصفة ايضا نحو جنب (ويقظ ٤ بفتح
الياء وضم القاف) مبالغة يقظان فى مختار الصحاح رجل يقظ
بضم القاف وكسرها اى منتبه حذرا ويقظ من نومه فهو
يقظان والاسم اليقظة (ومدرار) يقال السماء مدرار تدر
بالمطر اى تسيل منها بالكثرة (ومكثير) بكسر الميم مبالغة
الكثير اى فى الكلام فان اصل الكثرة مدلول المادة الصيغة المبالغة
فيهما (ولعنة) بضم اللام وفتح العين لكثير اللعنة ٣ (فان اسكنت
العين من الوزن الاخير) وهو فعلة (يصير بمعنى المفعول)
اى لمبالغة المفعول قال فى مختار الصحاح ورجل لعنة يلعن الناس
كثير اولعنة بالتسكين يلعنه الناس وفى قوله من الوزن الاخير

٧ واوزان مبالغة اسم الفاعل اسم مشتق لنسبة الذات الى وصف مفيد بالكثرة وهى ايضا مختصة بالثلاثى واوزانها ترتقى الى ثمانية عشر منه

٤ ويقظ بفتح الياء وضم القاف وذكر فى المصباح المنير كونه بكسر القاف وفى القاموس بضم القاف وكسرها منه اى كثيرا قال ابن الهمام فى باب اللعان ومنه رجل لعنة بفتح اذا كان كثير اللعن تغيره وسكونها اذا لعنه الناس كثيرا انتهى فالقول بانه بالسكون مبالغة الفاعل لا المفعول مما لا يلتفت اليه منه

تعميم للحكم المذكور يقال ضحكة بفتح الحاء اى كثير الضحك وضحكة بسكونها اى يضحك منه كثيرا ومن اوزان مبالغة الفاعل طوال بالضم والتشديد لكثير الطول وعجاب بالضم وتخفيف الجيم اى البليغ فى العجب ومجزم لكثير الجزم اى القطع وعلامة لكثير العلم وراوية بكسر الواو لكثير الرواية فى القصص ومجزامة لكثير القطع للمودة وفروقة لكثير الفرق بفتح الفاء والراء وهو الخوف مبالغة فرق صفة مشبهة قال فى عرايس المحصل الفروقة الخائف الذى اشتد فزعه وخوفه والتاء فيه للمبالغة فى الذم انتهى والتفسير بكثير الفراق سهو ومن اوزانه فيعول نحو قيوم اصله قيووم من اقام الامر اذا حفظه ووزن فعال بالفتح اصل مطرد ولذا يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث على القياس المشهور والاوزان التى فى آخرها تاء المبالغة نحو فعلة وفعالة ومفعالة تجمع على غير الجمع الصحيح وتكون صيغة التأنيث منها كصيغة التذكير ويستوى التذكير والتأنيث ايضا فى فعول ومفعيل ومفعال الاعدوة ومسكينة فانهما محمولان على حديقة وفقيرة حمل النقيض على النقيض فى الاول وحمل النظير على النظير فى الثانى وماعدا ذلك على القياس المشهور ولا بأس بان نذكر على طريق التتمة نبذا من الوجوه التى ترك ذكرها اعانة للطالب على ضبط المشتقات فنقول اولا قد عرفت ان المصدر الميمى وهو ماوضع ليدل على حدث فقط بميم زائدة يشترك غالبا فى الصيغة مع اسم الزمان الذى هو اسم مشتق من يفعل [٧] لزمان وقع فيه الفعل ومع اسم المكان الذى هو اسم مشتق لمكان وقع فيه الفعل الا ان المصدر الميمى كغير الميمى لايصرف اذ لا احتياج فيما يدل على مجرد الحدث

ومنه نسابة لكثير المعرفة بالانساب جمع نسب اى متناه فى تلك المعرفة كذا نقل من اساس ومن عرايس المحصل منه

[٧] اذ الفرق فى يفعل بالكسر غير الناقص واللفظ المقرون منه

الى صيغة التثنية والجمع والتأنيث وان كلا من الزمان والمكان يصرف على ثلثة اوجه وجمعه فى الثلاثى مفاعل نحو مضارب وفى المزيدات بالالف والتاء نحو مستخرجات ويجئ المكان بالتاء على غير القياس نحو المسبعة والمظنة ثم نشرع فى سائر الوجوه

* اما اسم الالة فاسم مشتق من فعل لما يعالج به الفاعل المفعول ولذا لا يبنى الا من الثلاثى المتعدى وصيغته مفعل ومفعال ويصرف كتصريف اسم الزمان من الثلاثى وقد يأتى على مفعلة نحو مكسحة ووزن مفعل ومفعلة بضم الميم والعين نحو المنخل والمدق والمكحلة والمخرضة ليس بقياسى ولذا قال بعضهم ان نحوها اسم الالة مخصوصة لا يلاحظ فيها وصف الالية فليست باسم آلة اصطلاحى واما بناء المرة فهو ما وضع ليدل على كمية الحدث وبناء النوع ما وضع ليدل على كيفية وصيغتهما من الثلاثى الذى لا تاء فى مصدره فعلة بفتح الفاء للمرة وكسرها للنوع واما من الثلاثى مصدرهما بالتاء فعلى لفظ المصدر بتوصيف نحو كراهية واحدة ومحمدة واحدة فى المرة ورحمة واسعة وغلبة قوية ودراية دقيقة وعافية لطيفة فى النوع وما فوق الثلاثى ان كان مصدره غير تائى فبزيادة التاء على لفظه نحو كرامة وانكسارة واستخراجة وتدحرجة واحرنجامة وان كان مصدره يائيا فعلى لفظه ايضا مع التوصيف نحو اجازة واحدة ودحرجة واحدة واستقامة واحدة فى المرة وعشيرة عجيبة وتغذية بليغة واجابة سريعة فى النوع ويترك التوصيف اكتفاء بالقرائن ويجمع المرة والنوع بالالف والتاء جمعهما من الثلاثى بفتح عينهما نحو نصرات ونصرات ويجوز كسر العين فى بناء النوع (واما المصغر

٦ فالمدق اسم لما يدق به القصار والمحرضة اسم لما يجعل فيه الحرض وهو الاشنان فالملحوظ فى امثالها الذات لا الصفة منه

و جمعهما باعتبار الكمية والكيفية وتقديم المرة على النوع لان الحالات من كيفيات المرات كالصفة بالنسبة الى الذات منه

فهو ما زيد فيه ياء ثالثة لتدل على تقليل وهو عائد الى وصف المصغر اوزمانه وصيغته من الثلاثى المفرد المتمكن فعيل بضم اوله وفتح ثانيه وياء ساكنة بعدهما ومن الرباعى فعيعل وفعيعيل بالضم والفتح ايضا وبكسر ما بعد الياء الا ان يكون تاء للتأنيث اوالفيه اوالالف مع النون المشبهتين بهما اوالف افعال جمعا فيفتح ما بعدها نحو نصيرفى تصغير نصر اونحو مكيرم واحيمر فى تصغير مكرم واحمر ولايعتبر فى اوزان التصغير الاصول والزوايد تسهيلا للضبط نحو قصبصب فى تصغير قصاب وان كانت الثانية مدة تقلب واوالضم ماقبلها نحو عويلم فى عالم ولا يصغر ما فوق الرباعى على الافصح واذا صغر الخماسى على ضعفه يحذف خامسه لحصول الثقل عنده نحو جحيمر فى جحمرش وقيل يحذف ماشبه الزائد فيقال جحيرش والالف والواو المدة بعد كسرة التصغير تنقلب ياء نحو مفيتح ومضيريب فى تصغير مفتاح ومضروب ويختار حذف الزائد الثانى نحو منطلق لانه اقل فائدة فيقال مطيلق ويجوز التعويض بمدة بعد الكثر مغليلم فى مغتلم وذو الزيادات مخير المدة تبقى الفضلى منها مقيعس فى مقعس والحذف زيادات الرباعى المجرد غير المدة ليصلح اوزان التصغير نحو قشيعر فى مقشعر وحريجيم فى احرنجام والتصغير لايدخل الافعال والحروف والاسم عاملا عمل الفعل فلا يقال ضويرب زيد اولاسم المتضمن معنى الحروف نحو اين وهذا انموذج ❊ واما المنسوب فهى اسم ملحق آخره ياء مشددة ليدل على نسبة موصوفه الى المجرد عنها نحو بصرى وامرأة بصرية فى نسبة بصرة وقياسه حذف تاء التأنيث ٩ من المنسوب اليه

٣ فنحو رجيل لتحقير شان وقيل هذا التقريب زمانه وقد يقصد بصيغة التصغير التعظيم نحو دويهية تصغير داهية مرادا بها الموت اذ شان العظيم سرعة وصول فى مدة قليلة وقد يقصد بها الشفقة نحو يا بنى بتقليل وصف المغايرة بينهما ٩ نحو دنينير فى تصغير دينار ٩ نحو طليحة وحبيلى وحميراء وسكيران واجيمار ٩ لكراهة اثبات التاء فى صفة المذكر وان كانت لتأنيث المنسوب اليه لا المنسوب الموصوف وكراهة اجتماع التأنيثين فى صفة المؤنث والاستثناء عن زيادات والجمع لان المقصود يحصل بالنسبة الى المفرد ٩

وحذف زيادة التثنية والجمع نحو ضاربى فى ضاربان وضاربون ويحذف الواو واليـاء فى فعولة وفعيلة بشرط كونهما صحيح العـين نحوشئ وحنفى فى نسبة شنؤة وحنيفة لا من مذكرهما للفرق ولا من معتل العين نحو قوولى فى قوولة وطويلى فى طويلة ولا من مضاعف العين نحوصرورى وشديدى فى صرورة وشديدة ويحذف الياء من فعيلة بالضم غير مضاعفة كجهنى فى جهينة وتحذف من صيغة الفعيل المعتل اللام يفتح الفاء اوضمها وتقلب الياء الاخرة واواو يفتح ما قبلهـا نحو عنوى وقصوى فى عنى وقصى وفى فعول المعتل اللام تثبت الواو فى المذكر اتفاقا فيقال فى عدو عدوى وفى المؤنث كذلك عنـد المبرد وتحذف احدى الواوين عند سيبويه للفرق فيقول عدوى بفتح ما قبل الواو ويحذف الياء الثانية فى نحو سيدى للثقل وتقلب الالف المطرفة واوا اذا كانت منقلبه ثالثة اورابعة نحو عصوى فى عصا ومرموى فى مرمى ويحذف غير المنقلبة ومافوق الرابعة نحوحبلى فى حبلى وقبعثرى فى قبعثرى وقد جاء فى رباعى ساكن العين نحو دنيا قلب الفه واوا فيقال دنيوى وزيادة الالف نحو دنياوى كما يقـال صحراوى ويحذف اليـاء الرابعة المتطرفة المكسورة ماقبلهـا على الافصح فيقال قاضى ومنهم من يقول قاضوى وفعلة بسكون العين من معتل اللام لا يغير لامه عند سيبويه نحو ظبيى فى ظبية وقرويه شاذ عنـده وقال يونس ظبوى فى ظبية وظبيى فى ظبى وما فى آخره ياء مشددة ان كانت زائدة حذفت ككرسى وان كانت اصلية نحومرمى فنسبته فى مرموى على قول وما فى آخره همزة بعد الالف للتأنيث قلبت واوا كحمرى فى نسبة حمراء وان كانت

وكذامن مذكرهما اذبالاعلال والادغام يلزم زيادة التغيير مع اللبس وبدونهما يلزم الثقل ﷺ

للثقل الخامسة اولى بالحذف نحو مشترى واما الثالثة فتقلب واوا وتفتح ما قبلها نحوعموى فى عمى بمعنى الجاهل ﷺ

اصلية تثبت على الاكثر نحو قراى فى قراء وان كانت منقلبة
فوجهان نحو كسائى بالابقاء وكساوى بالقلب والمركب وينسب
الى صدره كبعلى فى بعلبك وخمسى فى خمسة عشر علما وفى المركب
الاضافى ينسب الى الجزء المقصود نحو زبيرى فى ابن زبير وعبدى
فى عبد مناف والجمع المكسر يرد الى الواحد نحو صحفى بالفتح
فى صحف جمع صحيفة وزن فعال بالتشديد للملابسة ملحق بالمنسوب
نحو خباز لعامل الخبز وبايعه وكذا فاعل بمعنى ذى كذا نحو لابن
بمعنى ذى لبن * واما افعل التفضيل فاسم مشتق من بفعل ليدل
على زيادة موصوفه فى اصل الفعل على الغير وصيغة افعل
وهو من ثلاثى مجرد لالون ولا عيب فيه ومن غيره يجئ التفضيل
بالتوصل بان يأخذ افعل مما يدل على كيفية الزيادة ويجعل
ماقصد زيادته تمييزا نحو اشد منه بياضا واعمى واقوى منه
دحرجته واقل منه اكراما واحرص منه مقاتلة واعلى منه
استخراجا وغير ذلك وقياسه ان يجئ التفضيل الفاعل لعمومه
اولكونه عمدة ويجئ لتفضيل المفعول على الشذوذ نحو اشهر ومما
فيه اللون والعيب يجئ افعل للصفة وشذ احمق من هبنقة وكذا
اولبهم واعطاهم من الزوائد وتصريف مطرداته افضل
افضلان افضلون وافاضل فضلى فضليان فضليات وافضل
يستعمل بمن او اللام او الاضافة ويجوز حذف المفضل منه
اذا كان معلوما نحو الله اكبر * واما فعل التعجب فاوضع ليدل
على انشاء التعجب لاصل الفعل اما بالنسبة الى فاعله او مفعوله
او بالنسبة الى نفس الفعل اوالى كل منهما لجواز حصول التعجب
بانشاء فالمتعجب عند سماع اعطاء امير لزيد مالا عظيما اذا قال

القراء بالضم والمد المتنسك
وقد يكون جمع قارئ منه
قيد به لانه لاينسب اليه
عدد الان الجزئين مقصودان
فلا يحذف احدهما منه

نحو افضل منه وزيد الافضل
وافضل القوم والحذف عند
التمثيل للاختصار منه

ما انعم زيدا يحتمل ان يتعجب من لطف المعطى مع دناءة او المعطى له او يتعجب من عظم المعطى اومن الاعطاء والسخاء اومن الكل وله صيغتان ما افعله وافعل به ولا يتصرف فيهما بالتثنية والجمع وغيرهما ٢ لان فعل التعجب جار مجرى ضروب الامثال فلا يتغير ولا يبنيان الا من ثلاثى دال على الثبوت قابل للزيادة والنقصان غير لون ولا عيب ظاهر فلا يقال ما اعرجه ويستعملان كاسم التفضيل اصيلا وتوصيلا لانهما مأخوذان منه زيد فى الاول ما الموصوفة المفيدة نكارتها تعظيم المكنى عنه بما فمعنى ماشئ عظيم والمركب مع افعل الدال على الزيادة حصلت مبالغة مدلوله بحيث ينشأ منها التعجب ويبنى آخره على الفتح كالماضى كما بنى آخر الثانى على السكون كالامر تشبيها لالفهما بالالف افعل للتكثير ماضيا او امرا لتفيد المبالغة الى حد العجيبة فجعلا لانشاء التعجب وزيد الباء فى آخر الثانى ليفيد تأكيد النسبة فى انشاء التعجب كما تفيده صيغة الامر ولذا صار اكد من الاول فلما وضعا لانشاء التعجب بصيغة الفعل سميا فعلا التعجب ولا يعتبر معناهما التركيبى بعد الوضع وانما الباقى منهما المعنى المصدرى التعجب به ولذا لا يتغير صيغتهما غير ضميرهما فى الجميع الحالات ثم طريق التوصل فيهما ان تؤخذ صيغة التعجب من الفعل الدال على نوع من اسباب التعجب ويجعل مصدر فعل قصد تعجبه مفعولا له او مجرورا بالباء نحو ما اشد بياضه وما اشده عماه ونحو ما اقل اكرامه وما اكثر تفريجه وما اظهر انكساره وما اخرج استخراجه ونحو ذلك والمعنى عجب بياضه وعماه وعجب اكرامه قلة وتفريجه كثرة وعجب ظهور انكساره وخرج استخراجه

٢ كالتأنيث والمجهول والمضارع والقياس ان يبنى من المعلوم نحو ما امقته اى ما اشد كونه ممقوتا شاذ منه

وهذا هو المعنى من كونها فرعا على المصدر فى المعنى مع النقل الى الانشاء ومعنى تفرعهما على الصفة وضعا وعلى الفعل لفظا قد ظهر منه

مما يوجد فيه شرط اخذهما منه

ولهذا تغير بثلاثة انواع تأمل ونحو اشد د بياضه واشد د بعماه
اى عجيب بياضه وعماه وان كان المجرور فاعلا فالباء زائدة او عجب
تبيضه وتعميته اى نسبته الى العمى الشديد ان كان المجرور
مفعولا والباء للتعدية نحو اقوى بدحرجة اى عجيب دحرجته
زيدا والحجر على اختلاف القولين فى المجرور واكثر بمقاتلته او عجيب
اكثار المقاتلة بالنسبة الى الفاعل اوالى المفعول واسرع اجلوازه
اى عجيب سرعته فالتعجب بالنسبة الى نفس الفعل واظهره
باقشعراره اى عجيب اظهاره او ظهوره على اختلاف مرجع
التعجب من الفاعل والفعل وظهر مما مر ان الضمير ما فى افعله
فاعل وفى افعل به يكون فاعلا ومفعولا باقتصار المقام ﴿فصل
فى تصريف الافعال الصحيحة﴾ من المجردات والمزيدات المراد
بتصريف الافعال ذكرها منحولة الى فروعها كالتثنية والجمع
والخطاب ولما كان اشتقاق الصيغ المطردة من المختلفة بالحاق
الضمائر كان حق المطرد تأخر ذكرها عن ذكر المختلفة ولهذا
اخر ما فى الفصل عما قبله واراد بالصحيح ما كان صحيحا فى اصله
فيندرج نحو اسلم ليتفق واختار تصريف الصحيح لسلامته عن تغير
فيليق بكونه معيارا (يتصرف الماضى) بسبب الحاق الضمائر
(والمستقبل) بفتح الباء على المشهور والقياس يقتضى كسرها لانه
زمان آت فيليق ان يعبر عنه بصيغة الفاعل كالماضى وكأن
فتح الباء لان زمان الحال يستفيله فهو مستقبل بالفتح لكن الاولى
الكسر كذا ذكر التفتازانى (و) يتصرف (الامر والنهى)
يندرج فيهما الغائب والحاضر (من المعروف والمجهول) اى
من معروف هذه الاربعة ومجهولها (على اربعة عشر وجها)

النوع الاول بنسبة التعجب الى الفعل الموصل اليه بدون التعرض للموصل به قصرا على المقصود والثانى يتصور كون الموصل به تمييزا والثالث يجعل التمييز فى معنى الفاعل منه

اى صيغة وهى الكلم باعتبار هيئتها من الحركة والسكون وترتيب الحروف ان قلت ان تثنية المخاطب مع المخاطبة متحدتان صيغة فتكون الصيغة ثلثة عشر قلت انهما مختلفتان تقديرا فان هيئة المفرد معتبرة فى تقدير فرعه والتغاير التقديرى والاعتبارى كاف فى التعدد ولولا الاعتبارى لما ارتقت صيغ الافعال الى كذا فانها جعل الضمائر اللاحقة بها جزء منها اعتبارا نظرا الى احتياج الافعال الى الفواعل واحتياج الضمائر الى ما اتصل به فى الوجود كالاحتياج الكل الى الجزء ويجعل المجموع صيغة اصلية فى كلمة واحدة اعتبارا حتى لايجوزون توالى اربع حركات فيها (ثلثة للغائب وثلثة للغائبة وثلثة للمخاطب وثلث للمخاطبة) اسقط التاء فى تعدد الذى معدوده مؤنث بحكم مسئلة عكس التأنيث (ووجهان للمتكلم) كون كل من الوجهين للمتكلم عرف التصريفى والا ففى احد الوجهين يشارك المتكلم الغائب اوالمخاطب لكن يغلب المتكلم على مشاركه فينسب الصيغة اليه (رجلا كان) ذلك المتكلم (اوامرأة) يعنى لايوضع لكل نوع منه صيغة على حدة كما وضعت للغائب والمخاطب حتى تصير مثلهما ستة وجوه لان المتكلم يرى فى اكثر الاحوال انه مذكر اومؤنث اويعلم بصوته فاكتفى بالوجهين منه واما اشتباه الصوت فنادر لايبنى عليه الاحكام فالافعال الاربعة مشترك فى التصريف المذكور معلوما ومجهولا (غيرانه) الضمير للشان (لايأتى الوجهان) اللذان (للمتكلم فى المعروف من الامر والنهى) لان طلب المتكلم الفعل اوتركه عن نفسه غير محتاج الى العبارة لانها لتفهيم مافى باله الى آخر نعم قد يخاطب

الانسان نفسه بالعبارة لكن بطريق التجريد بان ينتزع من نفسه مخاطبا مثله وذلك امر اعتبارى لايقدح فيما ذكرا ونقول عدم اتيانهما لكراهة طلبه عن نفسه استعلاء فان نزل نفسه منزلة غيرها واما ماجاء باللام مثل قولهم فليرجع الى المقصود فقد اشار بعض المحققين الى ان صيغة الطلب ههنا ليست على حقيقته بل المراد بها الاخبار اى فوجب ٨ علينا الرجوع وقس عليه قولهم لاتتكلم مالايعنى فمن هذا السرجاء الوجهان من مجهولهما (والفاعل) اورد تصريف اسم الفاعل تبعا لتصريف الافعال اى اسم الفاعل من الثلاثى (يتصرف على عشرة اوجه منها جمع المذكر اربعة الفاظ وجمع المؤنث لفظان) والباقى مفرد وتثنية وقيدنا بالثلاثى اذ من غيره يأتى من الجمع لفظان فيتصرف على سبعة اوجه (والمفعول يتصرف على سبعة اوجه منها جمع المذكر لفظان وجمع المؤنث لفظ واحد) والباقى مفرد وتثنية وسيجئ الامثلة ولما كان من جملة تعريف الامر والنهى الحاق نون التأكيد بهما اشار اليه بقوله (ونون التأكيد المشددة تدخل على جميع الامر والنهى من المعروف والمجهول) لتأكيد الطلب المستقر فيهما فلذا لاتدخل نون التأكيد الا فيما فيه طلب ونون التأكيد (والمخففة تدخل كذلك) اى كالمشددة فى الدخول على جميع الامر والنهى (غير انها) اى المخففة (لاتدخل فى التثنية وجمع المؤنث) لانها ساكنة فلا يجتمع مع الف التثنية والف جمع المؤنث التى تدخله للفصل بين النونين لكراهتهم اجتماع المتجانسين واستثقالهم التكرر فى التلفظ وعند يونس والكوفيين

٨ اى وجب علينا ترك تكلم بل نقول المراد به نهى صاحبه عن السببية لتكلم مالايعنى فافهم ﷺ

وقبل المخففة فرع المشددة فيزاد الالف قبلها ايضا لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل فيجتمع ساكنان ﷺ

تدخل الخفيفة ايضاء بعد الالفين باقية على السكون عند يونس اعتبارا بعد الالف حركة و متحركة بالكسر للساكنين عند غيره والحاصل ان اجتماع الساكنين لايجوز عندنا فى غير الوقف لفقد رابطة الحرفين وهى الحركة الا اذا كان الاول حرف مد والثانى مشددا نحو دابة لان اللسان حينئذ يرتفع عنهما دفعة بسبب تحرك المدغم فيه فيصير الثانى كالساكن ثم اراد بيان حكم النون بقوله (والمخففة ساكنة) فى اى موضع دخلت لانها وضعت كذلك (والمشددة مفتوحة) تعويضا بخفة الفتحة وعن ثقلة التشديد فتفتح فى جميع مادخلته (الافى التثنية وجمع المؤنث فانها) اى المشددة (مكسورة فيهما) تشبيها لها بنون التثنية المكسورة لئلا يجتمع الفتحات اللفظية و التقديرية (وماقبلهما) اى قبل النونين (مكسورة فى الواحدة الحاضرة) لتدل الكسرة على الياء الضمير المحذوفة لالتقاء الساكنين وذلك لان الكسرة من جنس الياء فيؤذن بقاؤها ماحذف من جنسها فلذا لم يفتح ماقبلها فى الواحدة (ومضموم) ماقبلهما (فى الجمع المذكر) غائبا او مخاطبا لتدل الضمة على الواو الضمير المحذوفة على قياس ماذكرنا فى الكسرة (ومفتوح) ماقبلهما (فى البواقى) من المفرد والتثنية وجمع المؤنث لان الاصل خفة ماقبلهما مهما امكن فلا يعدل عنه الموجب على ان الضم و الكسر يؤدى الى اللبس كما لايخفى والمراد بفتح ماقبلهما فتح الحرف المتحركة لانه هو ماقبلها بحسب الاصل والف التثنية وجمع المؤنث زائدة فلا يلزم الحكم عليهما بانه مفتوح ولااشكال بعدم دخول المخففة عليهما لان المراد بالبواقى ماالحق بالخفيفة او الثقيلة

والفارغ من ذكر المشتقات على الوجه الكلى شرع فى ذكر جزئياته للايضاح فقال (مثال الماضى ٢ نصر نصرا نصروا) ولف التثنية وواو الجمع ضمير فاعل لسقوطهما عند مجئ الفاعل ظاهرا نحو نصر الزيدان ونصر الزيدون والالف بعد واو الجمع للفرق بينها وبين واو العطف فى حضر وتكلم زيد اى فيما لم يتصل الواو بما قبلهما نحو ضربوا ولم يكن بعد الواو ضمير مثل نصروه وحمل على مثل ٣ حضر وتكلم مالا عطف فيه اطرادا للباب (نصرتُ نَصَرْنَا نَصَرْنَ) التاء الساكنة علامة التأنيث لا ضمير الفاعل لبقائها عند مجئ الفاعل ظاهرا نحو نصرت هند وانما حركت فى التثنية لاجل الالف وحذفت فى الجمع اذ اصله نصرتن اكتفاء عنها بنون الجمع فانها علامة جمع وتأنيث ايضا واسكنت الراء لدفع توالى اربع حركات (نصرتَ نصرتما نصرتم) زيدت الميم فى التثنية لانهم قصدوا مخالف الخطاب للغيبة فزادوا قبل الف التثنية حرفا يناسب ماقبلها فى المخرج ونقلوا فتحة ماقبلها ضمة لمناسبتهما الميم فى المخرج الشفوى وزيدت الميم فى الجمع ايضا لبطرد وحذفت واوه اذ اصله نصرتموا لكراهة اجتماع الحرفين المتحانسين مخرجا مع سهولة دفعه فجعلت الميم دليلا على جنسها المحذوف (نصرتِ نصرتما نصرتن) كسرت تاء المخاطبة للفرق واصل الجمع نصرتمن قلبت الميم نونا لقربها مخرجا فادغمت (نصرتُ نصرنا) غير ضمير المتكلم مع غيره اشارة بنوع صيغة الجمع الى ما فيه من معنى الجمع وهذه مناسبات عقلية والحاسم الواضع كذا قال التفتازانى (و) مثال الماضى (من المجهول نصر) الى آخره لم يذكر

المثال جزئى من جزئيات الكلى يذكر لايضاحه وايضا له الى فهم المستفيد ﷺ

٣ فلا حاجة الى الالف المفرق فى مثلهما ﷺ

بتمامه لظهوره بتصريف معلومه وقد مر بيان هيئتهما فى
الفصل السابق (مثال المستقبل ينصر ينصران ينصرون تنصر
تنصران ينصرن) لم يأت جمع الغائبة بالتاء كالواحدة والتثنية
اذ الاصل فى الغيبة الياء والعدول فيهما للالتباس ولا التباس فى
الجمع (تنصر تنصران تنصرون تنصرين تنصران تنصرن)
النون فى التثنية مذكرا كان او مؤنثا وفى الجمع المذكر غائبا
اومخاطبا وفى الواحدة المخاطبة علامة الرفع قائمة مقام ٤ الحركة
التى فى المفرد ولذا يسقطن بالجازم والناصب كالحركة الرفعية
واما النون فى جمعى المؤنث فضميرا لجمع لاعلامة الرفعة لانهما
مبنيان اذا عراب المضارع لمشابهة الاسم ونون جمع المؤنث
مختصة بالفعل فاذا اتصلت به رجح جانب الفعلية فيه وتعذر
الاعراب لكون آخره بمنزلة جزء من الكلمة كما فى بعلبك فرد
الى ماهو اصل فى الفعل وهو البناء ذكره التفتازانى وياء
الواحدة المخاطبة علامة الخطاب وفاعلها مستتر عند الاخفش
وعند العامة ضمير البارز للفاعل كواو ينصرون (انصر
تنصر) اسكان الفاء بدخول حرف اتين لدفع توالى اربع حركات
وتوضيعها فى المتكلمين والمخاطب والغائب بمناسبات مذكورة
فى موضعها ثم المراد بالغائب مثلا فى عرفهم ما لايكون متكلما
ولامخاطبا عرفا فلايردان ماوضع للغائب نحو يفعل يستعمل فى الله
تعالى ٤ وانه ليس بغائب ولامذكر (و) مثاله (من المجهول ينصر
الى آخره) بضم حرف المضارعة وفتح العين فى الكل (مثال
الامر الغائب) والمراد بالغائب كما عرفت مالايكون مخاطبا فيشتمل
الغائبة (لينصر لينصرا لينصروا لتنصر لتنصرا لتنصروا لتنصرن)

٤ لتعذر الحركة الاعرابية فيها
بلحوق الضمير التى كالجزء مما
اتصلت به فان الاعراب
لايجرى فى الوسط تأمل منه

٤ يفعل الله مايشاء منه

(والحاضر انصر انصرا انصروا انصرى انصرا انصرن) قد عرفت ان اشتقاق الامر من المضارع وسقوط النون القائمة مقام الحركة للجزم والوقف (و) مثال الامر (من المجهول لينصر لينصرا لينصروا لتنصرِ لتنصرا لينصرن) لامر الغائب (لتنصر لتنصرا لتنصروا لتنصرى لتنصرا لتنصرن لانصر لننصر) لامر الحاضر بضم حروف المضارعة وفتح العين فى الكل كما فى المجهول المضارع لانه مأخوذ منه ولم يحذف اللام من مجهول امر الحاضر لقلة استعماله وانه معرب عند البصريين ايضا لبقاء سبب الاعراب (وكذلك النهى) اى كالامر فى التصريف (من المعروف والمجهول الا انه زيد فى اوله لا) معلوما و مجهولا بخلاف الامر (وتقول فى) دخول (نون التأكيد المشددة) فى الغائب (لينصرن لينصران لينصرن لتنصرن لتنصران لتنصرنان وفى الحاضر انصرن انصران انصرن انصرن انصران انصرنان وكذا المجهول) فى التصريف مع النون وانما حذفت واو الجمع و ياء الواحدة مع ان اول الساكنين حرف مد والثانى مدغم كما فى التثنية للتحقق عدم الالتباس (وتقول فى) دخول (المخففة لينصرَن لينصران لينصرُن بفتح الراء فى الواحد المذكر وضمها فى الجمع) المذكر (ولتنصرِن فى الواحدة الغائبة) هذا فى امر الغائب (وفى) امر (المخاطب انصرَن انصران انصرُن) بفتح الراء فى المفرد وضمها فى الجمع وكسرها فى الواحدة للدلالة على الواو والياء المحذوفة وقس عليه المجهول (وكذلك النهى) فى التصريف بالنونين

(من المعروف والمجهول) والامثلة غير خفيفة (مثال) تصريف اسم (الفاعل ناصر ناصران ناصرون) جمع مذكر سالم والجمع السالم مابقيت صيغة مفرده (نصار ونصر ٧ بضم النون وفتح الصاد والتشديد فيهما ونصرة بفتح النون والصاد والراء) مع التخفيف وهذه الثلثة جمع المذكر المكسر والجمع المكسر ما نقصت صيغة مفرده وللجمع المذكر المكسر اوزان غير ماذكر منها فعلة بالضم ثم الفتح نحو قضاة اصله قضية ٤ وهذا الوزن مختص بالناقص وفعل بالضم والسكون نحو بزل جمع بازل وهى الناقة التى دخلت فى السنة التاسعة وفعلاء بالضم نحو شعراء وفعلان بالضم والسكون صحبان جمع صاحب وفعال بكسر الفاء وتخفيف العين نحو تجار جمع تاجر وفعول بضم الفاء والعين نحو قعود جمع قاعد هذه جموع الفاعل الوصفى وقد يجمع على فواعل نحو فوارس ٩ جمع فارس وضوارب جمع ضاربة واما الفاعل الاسمى فيجمع على فواعل نحو كواهل جمع كاهل وهو مقدم الظاهر مما يلى العنق وفعلان بالضم والسكون نحو حجزان جمع حاجز وهو حفر فيها الماء فى الصحارى وفعلان بالكسر نحو جنان جمع جان وهو ابو الجن وايضا اسم الحية البيضاء (ناصرة ناصرتان ناصرات) اصله ناصرتات حذفت التاء الاولى لكراهة اجتماع علامتى التأنيث من جنس واحد فهو جمع سالم لبقاء صيغة مفرده (ونواصر) جمع مؤنث مكسر (مثال) اسم (المفعول منصور منصوران منصورون) جمع مذكر سالم (ومناصر) بفتح الميم جمع مذكر مكسر (منصورة منصورتان منصورات) جمع مؤنث سالم اصله منصورتات

٨ ونحو شهد وجهال وفسقة جمع شاهد وجاهل وفاسق

كذا صحح مظهر الدين فى شرح المفصل ويساعده كتب اللغة وقيل بفتح الفاء

٥ على وزن لعنه مبالغة اسم الفاعل

٤ وشبان جمع شاب

٩ ومنه كواثب جمع كاثبة وهى الموضع الذى يكون عليه مقدم السرج من كتف الفرس وقد ينزل الف التأنيث منزلة تائه فيجمع على هذا الوزن نحو نوافق جمع نافقاء وهى احدى حجر اليربوع

و لما فرغ من امثلة الثلاثى قال (مثال الرباعى دحرج يدحرج بكسر الراء دحرجة بفتح الكل) اى من تحركاته بقرينة قوله (وسكون الحاء) وما نسخ الى ان لفظة الكل تحريف من لفظ الدال (ودحراجا بكسر الدال وسكون الحاء فهو مدحرج) بكسر الراء (وذاك مدحرج بفتح الراء و الامر دحرج بفتح الدال وكسر الراء و النهى لاتدحرج بضم التاء و كسر الراء) لم يذكر امر الغائب و النهى الغائب لسهولة فهمهما من المضارع ونهى الحاضر و لم يذكر مطردات هذا الباب معلوما و مجهولا ولاتصريف الامر والنهى بالتنوين اكتفاء بما ذكر فى الثلاثى فان الزكى يدرك بمثال واحد ما لا يدركه البليد بالف شاهد (و كذا تصريف الملحقات) اى ملحقات دحرج نحو حوقل يحوقل الى آخره الا ان المجهول والمفعول كما عرفت يجئ بواسطة حرف الجر و حوقل به حوقل بهما وحوقل بها الى بهن و حوقل بك الى بكن وحوقل به وحوقل بنا والمفعول نحو محوقل به و بها الى بهن الجار والمجرور نائب الفاعل وهو اى الجار والمجرور من حيث هو ليس بمؤنث و لامثنى و لامجموع فالفعل المسند اليه لا يؤنث و لا يثنى ولا يجمع ذكره التفتازانى (مثال الثلاثى المزيد فيه) يعنى الحاصل بالزيادة وفى بعض النسخ وقع الثلاثى بدل الرباعى (اخرج يخرج اخراجا فهو مخرج وذاك مخرج والامر اخرج و النهى لاتخرج بضم التاء فى النهى وكسر الراء فيهما) اى الامر والنهى ثم اراد الاشارة الى وجه كون الهمزة مفتوحة فى امر هذا الباب فقال (و قد حذفت الهمزة) التى هى فاء الفعل (من مستقبل هذا الباب)

قوله بفتح الكل اى بفتح فى كل ما ذكر من الماضى والمضارع والمصدر ﴿

لانهما على لفظ المضارع كامر ﴿

فان اصل يكرم يؤكرم ٣ (كيلا يجتمع الهمزتان فى نفس المتكلم) وحده لان ذلك مستكره لمشابهته بصوت الكلب والتقاء اولان فى اجتماع المثلين ثقلا على اللسان ولما حذفت من المتكلم حذفت من المخاطب والغائب وان لم يلزم المحذور اطرادا للباب (وكذلك حذفت) الهمزة (من الفاعل والمفعول والنهى) غائبا او حاضرا (والامر الغائب) مع انه لا محذور فيها اتباعا للاصل والمضارع واما امر الحاضر فلما لم يبق له مناسبة بالمضارع بحذف حرف المضارعة اعيدت الهمزة المحذوفة فلم يجتمع الى الهمزة الوصل فافهم (وخرج يخرج تخريجا) باء التفعيل مبدلة من الحروف المدغم فيها ونظيره تقضى البازى اصله تقضض (وتخرجة) بتعويض التاء عن الباء (بكسر الراء وفتح التاء فيهما) اى فى المصدرين (فهو مخرج) بكسر الراء (وذاك مخرج) بفتح الراء (والامر خرج بكسر الراء والنهى لا تخرج بضم التاء) فى النهى (وكسر الراء فيهما) اى فى الامر والنهى (وخاصم يخاصم بكسر الصاد مخاصمة بفتح الصاد وحصاما بكسر الخاء فهو مخاصم وذاك مخاصم بكسر الصاد فى الاول وفتحها فى الثانى) كما فى معلوم المضارع ومجهوله (والامر خاصم والنهى لا تخاصم) ولما كان فى مجهول ماضى هذا الباب خفاء قال (ومجهول الماضى خوصم) لانه لما ضم ماقبل الالف لزم انقلابها واوا (مثال الخماسى انكسر ينكسر بكسر السين انكسارا فهو منكسر والامر انكسر والنهى لا تنكسر بكسر السين فى الثلثة) كما فى المستقبل لانها فرعه (واكتسب يكتسب بكسر السين اكتسابا فهو مكتسب وذاك مكتسب والامر اكتسب والنهى لا تكتسب) الاكتساب

٣ الواو رسمى لان الهمزة اذا انضم ماقبلها كتب على صورة الواو

مبالغة الكسب وهو طلب الرزق واصله الجمع (واصفر يصفر
بفتح الفاء اصفرارا فهو مصفر بفتح الغاء والامر اصفر والنهى
لاتصفر بفتح الفاء فيهما) حذفت كسرة الراء الاولى من المضارع
وفروعه وحركة الثانية بالكسر فى الامر والنهى وادغمت الاولى
فى الراء الثانية ولايخفى ان الادغام فيما لم يتصل باخره نون الجمع
المؤنث وتاء الخطاب وضمير المتكلم اذ باتصالها يصير ثانى
المتجانسين ساكنا البتة فيمتنع الادغام (وتكسر يتكسر بفتح
السين تكسرا بضم السين فهو متكسر بكسر السين) تعوض
بكسرها لئلا يظن انه كسين المستقبل (والامر تكسر والنهى
لاتتكسر بفتح السين فيهما) كما فى المستقبل (وتصالح يتصالح بفتح
اللام تصالحا بضم اللام فهو متصالح بكسر اللام وذاك متصالح
بفتح اللام) اى متصالح منه لان تصالح لازم لكن باب تفاعل
قد يتعدى فيجئ المفعول به بلا واسطة نحو مشارك فذكر صيغة
المفعول اشارة الى هذا (والامر تصالح والنهى لاتتصالح بفتح
اللام فيهما) ولما كان مزياب التفعل والتفاعل صيغتان خفيتان
محتاجتان الى البيان اصلا وتعريفا قال (اما ادثر) معناه
تلفف فى الدثار وهو ثياب فوق الشعار وهو الثوب الذى يلى الجلد
(واثاقل فالاصل الاول تدثر كتكسر واصل الثانى تثاقل كتصالح
فادغمت التاء فيهما) اى فى تدثر وتثاقل (فيما بعدهما) اى فى الدال
والثاء يعنى بعد قلب التاء اياهما واسكان اول المتجانسين ولظهور
ذلك لم يتعرض (ثم ادخلت همزة الوصل ليمكن الابتداء بها)
اى بسبب الهمزة (لان الساكن لايبتدأ به) فالهمزة فى اولهما
للابتداء لاللبناء فلذا لم يعد سدا سبا (وتصريفه) اى تصريف

كل منهما على الترتيب (ادثر يدثر بفتح الثاء فيهما ادثرا بضم الثاء فهو مدثر بكسر الثاء وذاك مدثر بفتح الثاء والامر ادثر والنهى لاتدثر بفتح الثاء فيهما والدال مشددة فى الجميع واثاقل يثاقل بفتح القاف والثاء اثاقلا بضم القاف فهو مثاقل بكسر القاف وذاك مثاقل بفتح القاف والامر اثاقل والنهى لاتثاقل بفتح القاف فيهما والثاء مشددة فى الجميع) ومن الخماسى مازيد على الرباعى (و) تصريفه (تدحرج يتدحرج تدحرجا بضم الراء فهو متدحرج بكسر الراء والامر تدحرج والنهى لاتتدحرج بفتح الراء فيهما مثال السداسى استغفر يستغفر بكسر الفاء واستغفارا فهو مستغفر بكسر الفاء وذاك مستغفر بفتح الفاء والامر استغفر والنهى لاتستغفر بكسر الفاء فيهما) وتصريف الافعلال (اشهاب) يقال اشهاب الرأس اذا غلب بياضه على السواد (يشهاب اشهيبابا) الباء مقلوبا من الماضى بانكسار ماقبلها كما اشير اليه (فهو مشهاب والامر اشهاب والنهى لاتشهاب) بتحريك آخر الامر والنهى للادغام فسكونهما تقديرى (بتشديد الباء فى الجميع) مما ذكر (الا فى المصدر) لفصل الالف بين المتجانسين قدم تصريف هذا الباب على مابعده مع تأخر ذكره فى مقام الاجمال لان احتياجه الى بيان تصريفه اشد من اخواتها لخفائه (و) تصريف الافعيعال (اغدودن) يقال اغدودن شعره اذا طال واسترسل (يغدودن بكسر الدال الثانية اغدودانا) اصله اغدودانا قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها (فهو مغدودن والامر اغدودن والنهى لاتغدودن بكسر الدال الثانية فى) الكلمات (الثلث) وهى الفاعل والامر والنهى (و)

واشهابا بالادغام الى اشهابين ٣٨

تصريف الافعوال (اجلوز يجلوز) بكسر الواو (اجلوازا فهو مجلوز والامر اجلوز والنهى لاتجلوز بكسر الواو فى الثلث والواو مشددة فى الجميع) ومن السداسى الملحق بمزيد الرباعى باب الافعلال (و) تصريفه (اسحنكك) ويقال اسحنكك الليل اذا اسود واظلم (يسحنكك بكسر الكاف الاولى اسحنكاكا فهو مسحنكك والامر اسحنكك والنهى لاتسحنكك بكسر الكاف الاولى فى الثلث) ومنه باب الافعنلال (و) تصريفه (اسلنقى) بكتابة الالف على صورة الياء للدلالة على انها مقلوب من الياء دون الواو ٣ (يسلنقى) بسكون الياء بان حذفت الضمة لاستثقالها على الياء وعلى هذا تسلنقى واسلنقى وانسلنقى (اسلنقاء) بانقلاب الياء همزة (فهو مسلنقى) ٤ اصله مسلنقى استثقلت الضمة على الياء فاجتمع ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء واعطى التنوين لما قبلها (والامر اسلنق والنهى لا تسلنق) ٨ بحذف الياء فيهما علامة للوقف والجزم (بكسر القاف فى الثلث) اى الفاعل والامر والنهى ومن السداسى المزيد فيه على الرباعى باب الافعلال (و) تصريفه (اقشعر يقشعر بكسر العين اقشعرارا بسكون العين فهو مقشعر والامر اقشعر والنهى لاتقشعر بكسر الراء فى الثلث والراء مشددة فى الجميع الا فى المصدر) لفصل الفه بين المتجانسين ومنه باب الافعنلال (و) تصريفه (احرنجم يحرنجم بكسر الجيم اخرنجاما فهو محرنجم والامر احرنجم والنهى لاتحرنجم بكسر الجيم فى الثلث) اخر تصريفه عن اقشعر لان المشددة احوج الى بيان تصريف فكان اقدم فى مقام التصريف وفى بعض النسخ لم يذكر تصريف احرنجم

٣ وفى التثنية اسلنقيا باعادة الالف الى اصلها المقلوبة منه للزوم تحريكها بلحوق الف التثنية دفعا لاجتماع الساكنين وفى الجمع اسلنقوا اصله اسلنقيوا قلبت الياء الفا لانفتاح ماقبلها ثم حذفت للساكنين وكذلك حذفت الياء من سلنقت واسلنقتا ولم تحذف من اسلنقتين واسلنقتاه واسلنقيت لسكون الياء سكونا لازما والسكون الاصلى وما فى حكمه يمنع الاعلال

٤ فى تثنية اسلنقيان وتسلنقيان بفتح الياء لاجل الالف التثنية وفى الجمع المذكر يسلنقون وتسلنقون حذفت الياء بعد سلب ضمها لسكونها وسكون واو الجمع ثم ابدلت كسرة القاف ضمة لتسلم واو الجمع وفى الواحدة المخاطبة تسلنقين اصله تسلنقيين استثقلت الكسرة على الياء الاولى ثم حذفت للساكنين

ووجهه الاكتفاء باسحنكك (فصل فى الفوائد) المتعلقة بالافعال السابقة والابواب السابقة فكان ماذكر فى هذا الفصل تتمة لما سبق فلذا اخره (اللازم) من الافعال وهو مالم يتجاوز الى المفعول به (يصير متعديا) وهو ما يتجاوز اليه (باحد ثلثة اسباب) اى اسباب وجودية بقرينة ذكر السبب العدمى بعدها على انه لاحصر فى الكلام فلا ينبغى سببيته بشئ آخر (بزيادة الهمزة) بدل من قوله باحد الخ بدل البعض (فى اوله) اى اول اللازم بخلاف همزة اقشع فانها زائدة على المتعدى وهى للصيرورة على ماذكره الشريف ٢ يقال قشعت الريح السحاب اى فرقتها فاقشع اى صار ذا قشع وتفرق اذ لم يثبت فى اللغة مجئ افعل مطاوعا ونقل ابو الحسن الجار پردى عن الكشاف انه لاشئ من بناء افعل مطاوعا ولا يتيقن نحو هذا الاجملة كاب سيبويه فقولهم كببته فاكب ٥ من باب ابغض الامر ومعناه دخل فى الكب وصار ذا كب وكذا اقشع السحاب اذا دخل فى القشع ومطاوع كب وقشع انكب اوانقشع الى هذا كلامه (وتشديد عينه) اى عين اللازم لايخفى ان قوله اللازم يصير متعديا قضية مهملة فى قوة الجزئية فليس هو قانون كلى حتى يرد عليه نحو اصبح الرجل وموت الابل (وحرف الجر فى آخره) فى اكثر النسخ هذا السبب مقدم على تشديد العين نظرا الى قرب معطوفه ومقتضى السياق ما اخترناه (نحو اخرجته وحرجته وخرجت به) والمعنى فى الكل صيرته خارجا (من الدار) اشار بايراده الى تعدية اللازم بالجار على وجهين احدهما بتضمين معنى التصيير لذلك اللازم وجعل فاعله مفعولا وهذا مختص بالباء وثانيهما بمجرد الوصلة الى المجرور المتعلق معنى وهذا يحصل

٨ والتثنية مسلنقيان والجمع مسلنقون بحذف الياء كما فى يسلنقون ولم تحذف الياء فى مسلنقية بل فتحت لان تاء التأنيث كالجزء عما الحقت هى به فتفتح ماقبلها المخففة قبل الفا التثنية منه

٣ ويعل الياء فى الجمع المذكر والواحدة وفى التثنية والجمع المؤنث كما فى المضارع منه

٧ فى مباحث الغرض العائد فى المشبه به منه

بای حرف جر کان و اما الهمزة والتشديد فتعديتهما بالمعنى الاول لاغير الا انهما قد يزادان على المتعدى ٢ لتحصيل مفعول آخر نحو احفرته بئرا وعلمته القرأن وماذكره الرنجانى من ان الهمزة والتشديد مختصان بالثلاثى دون الجار نحو انطلقت به محمول على تعدية اللازم فلا ينافى ماذكرناه (ثم قيل) ومن اسباب التعدية سين استفعل نحو استخرجت الحجر والف المفاعلة نحو قاربت زيدا ٣ فان خرج وقرب لازمان (وبحذف التاء) شروع فى السبب العدمى اى ويصير اللازم متعديا بحذف تاء المطاوعة (من تفعلل وتفعل مشددة العين ومكررة اللام) هذا ناظر الى تفعلل ومقتضى الترتيب تقديم وصفه لكنه راعى تقديم العين على اللام وانما تعديا بحذف تاء المطاوعة لانها لا تزيد على اللازم فلا يقال تدرج وتموت بل المتعدى نحو تدحرج وتكسر فاذا حذف مانع التعدية عاد الفعل الى تعديته ولا اشكال ٤ بمثل تعلمته لان المراد بتفعل ماهو اللازم على انه بحذف التاء يتعدى الى مفعول آخر فهو بالنسبة اليه يتحول من اللازم الى التعدية (والمتعدى) ارادبه ما كان تعديته بسبب عارض (يصير لازما بحذف اسباب التعدية) كهمزة اكرم (ونقله) اى نقل المتعدى مطلقا (الى باب انفعل) نحو انكسر فان هذا الباب للمطاوعة وهى لازم فيصير المتعدى المنقول اليه لازما لامحالة وخص هذا الباب بالذكر مع ان باب افعل ايضا مختص باللازم لان بناءه لمبالغة لازم فلا يوجد متعد نقل الى مثل هذا الباب (وباب فعلل يصير لازما بزيادة التاء فى اوله) يعنى كما ان حذف التاء يكون سبب التعدية كذلك زيادتها تكون سبب اللازم ولخفاء لزوم احد المعنيين بالاخر صرح بذكره

٢ نحو مررت بزيد من قبيل الثانى ويجوز ان يراد به معنى صيرته مارا منه

٣ اسند التعدية الى السين دون الهمزة لوجودها فى غير هذا الباب بلا تعدية منه

٤ يعنى لا يردان من تفعل مالا يصير متعديا بحذف التاء اذ ليس بلازم معها منه

ولم يكتف بقوله ويحذف التاء من تفعلل ولم يقل بنقل فعلل الى تفعلل لان تفعلل فرعه ليس باصل كانكسر (ولا يجئ المفعول به) هذه الفائدة تتمة بحث اللازم (و) كذا لا يجئ (المجهول من اللازم لان اللازم) اظهر فى موضع الضمير لزيادة التمكين فى الذهن ولئلا يتوهم رجوعه الى المجهول (من الافعال هو مالا يحتاج الى المفعول به) اذ بدونه يتم تعقل نسبة الى الفاعل واذا لم يحتج الى المفعول به لا يبنى له الفعل فلا يجئ من اللازم المجهول لانفهام ذلك مما ذكره اكتفى به (و) اما (المتعدى فهو بخلافه) حيث يحتاج الى المفعول به فى تعقل نسبة الى الفاعل قيل فى معرفة المتعدى واللازم ضابطة وهى ان مايفعل بجميع البدن فهو لازم كقام وذهب ومايفعل بعضو واحد اوقلب اوحس فهو متعد نحو ضرب وعلم وذاق وهذا استقرائى جائز التخلف والحق ان متعلق الفعل ان كان مما يستغنى عن تصريحه فلازم والا فمتعد قيد المفعول به لان المفعول المطلق والمفعول فيه وله ومعه يجئ من اللازم ايضا لان كلا منها لمزيد الافادة فى الكلام لاحتياج نسبة الفعل تأمل (وباب فاعل) شروع فى ذكر فائدة اخرى (يكون) لحصول اصله (بين الاثنين) مسندا الى احدهما بالقيام والى الآخر بالوقوع (نحو ناضلته) اى رميته بالسهم فرماه بى ولا يتخلف عن كونه للمشاركة (الا قليلا اى قليلا) يكون بناؤه للواحد (نحو طارقت النعل) اى كسرته (وعاقبت اللص) اى عذبت السارق (وباب تفاعل ايضا) يكون لحصول اصله بين الاثنين قوله (فصاعدا) فى موضع الحال اى فيتحقق صاعدا اى متجاوزا عن الاثنين وبذلك يفارق فاعل وفرق بعض الشراح

فالمتعدى مايتعدى ويتجاوز عن الفاعل واللازم مايلزم الفاعل ولا يتجاوز عنه فلذا سميا بهما منه

قوله الا قليلا مستثنى من لفظ العموم نحو الكل وغيره تقديره يكون بين الاثنين فى كل الاحوال الا قليلا منه

بان الفاعل الصريح فى فاعل يكون غالبا على الفاعل الضمنى وفى تفاعل يتساويان (نحو تدافعنا وتصالح القوم) يمكن الاكتفاء بالمثال الاول لانه يصلح لمشاركة بين الاثنين والاكثر لكنه قصدا لتيسر على فهم المتعلم (وقد يكون) اى يصلح باب التفاعل (لاظهار ما ليس) بموجود (فى الباطن) فى الحقيقة (نحو تمارضت اى اظهرت المرض وليس لى مرض) اصلا ومحصل هذه الفائدة المتفرقة ٩ بين فاعل وتفاعل بعد اتفاقهما فى المشاركة المطلقة ثم شرع فى فائدة متعلق بباب الافتعال بقوله (واذا كان فاء الفعل من افتعل حرفا من حروف الاطباق وهى الصاد والضاد والطاء والظاء) تسميتها بحروف الاطباق ٣ لانطباق اللسان معها على الحنك الاعلى (تصير تاء افتعل) اى تنقلب (طاء) لان هذه الاحرف من حروف الاستعلاء والتاء من حروف المنخفضة اى مما يلتصق اللسان معها الى الحنك الاسفل فبينها وبين التاء مباعدة فى الصفة وهى توجب عسر النطق فوجب ابدال التاء حرفا تقاربها فى المخرج وتوافق ٩ ماقبلها فى الصفة وهذه هى الطاء (نحو اصطبر) اصله اصتبر من الصبر قلبت التاء طاء لقربهما مخرجا ويجوز اصبر بقلب الطاء صادا نظرا الى اتحادهما فى الاستعلاء ولا يجوز اطبر بقلب الصاد طاء لعظم الصاد فى امتداد الصوت (واضطرب) اصله اضترب من الضرب قلبت التاء طاء ويجوز اضرب بقلب الطاء ضادا لالعكس لعظم الضاد كامر (واطرد) اصله اطتردمن الطرد قلبت التاء طاء ولا يجوز اترد بقلب الطاء تاء لعظم الطاء فى الامتداد (واظهر) اصله اظتهر قلبت التاء طاء لقربهما مخرجا ثم الطاء ظاء ويجوز

٩ وترتيب الفوائد حسب اهمية ذكرها وتعليمها منه

وهى حروف صطضظ خفق منه

٣ الاطباق اتفاق اياك اطبق البلغاء اى اتفقوا ودخى ارتمك ودائم اولق ومنه الجنون لمطبق ويقال اطبق الغيم السماء اى عطاها واطبقت عليه الحمى اى دامت والانطباق مطاوعة ولازمة ومعناه ضد الانفتاح منه

٩ اشار بالتفسير المذكور الى ان الانخفاض والاستعلاء صفة اللسان فى الحقيقة فمعنى الحروف المنخفضة مثلا المنخفض فيها اللسان منه

اطتهر بقلب المعجمة مهملة لتساويهما فى العظم ويجوز البيان اى اظطهر نظرا الى عدم الجنسية فى الذات والمختار من بين الوجوه ماذكره المصنف (واذا كان فاء افتعل دالا اوذالا اوزاء يصير تاء افتعل دالا) لان التاء من الحروف المهموسة وهى حروف سنشحثك خصفه ٤ وهذه الاحرف الثلثة من الحروف المجهورة وهى ماعدا المهموسة ومباعدة الحرفين فى الصفة توجب عنه جمعها فى التلفظ فابدلت التاء حرفا تقاربها فى المخرج وتوافق ماقبلها فى الصفة لسهولة التلفظ وهذه الحروف هى الدال (نحو ادمع) اصله ادتمع ٩ من دمع قلبت التاء دالا ثم ادغمت (واذكر) اصله اذتكر من الذكر قلبت التاء دالا لما مر ثم الدال ذالا لاتحادهما فى المجهورية ويجوز اذكر بقلب المعجمة مهملة والبيان اى اذذكر نظرا الى مغايرتهما فى الذات (بادغام الذال) المعجمة (فى الدال) المقلوبة من التاء بعد قلبها معجمة وذلك معلوم بذكر المثال بالمعجمة (وازدجر) اصله ازتجر من الزجر قلبت التاء دالا ويجوز ازجر بقلب الدال زاء لالعكس لعظم الزاى فان ادخال الكبير فى الظرف الصغير تكلف بارد (واذا كان الفاء من افتعل واوا اوياء اوثاء قلبت الواو والياء والثاء تاء) لما سنذكره (ثم ادغمت) التاء المقلوبة منها (فى تاء افتعل) لوجوب ادغام احد المتجانسين فى الآخر المتحرك دفعا للثقل (نحو اتقى) اصله اوتقى من وقى يقى قلبت الواو تاء لمجاورتها مخرجا ولذا يقع هذا القلب كثيرا نحو تراث وتجاه فى وراث ووجاه ولانه ان لم يجعل تاء تصير ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فيلزم كون الفعل مرة يائيا ومرة واويا نحو ايتقى يوتقى وهذا اختلاف ركيك (واتسر)

٤ الشحث الالحاح فى المسئلة وخصفة اسم امرأة اى ستلح عليه هذه المرأة فى سؤالها

٩ ولايجوز ادغم بقلب الدال تاء لان الدال اعظم من التاء

٨ اختير البيان لعدم الجنسية وفى التنزيل مجنون وازدجر

اصله ايتسر من يسر قلبت الياء تاء هربا من اجتماع الكسرات لفظا او تقديرا ولا يشكل بمثل ايتكل لان الياء فيه ليست بثابتة فان ثلاثيه اكل و ما جاز زواله فهو فى حكم العدم فلا يجرى فيه حكم الثابت اعنى الادغام (او اتفر) اصله ائتغر قلبت الثاء تاء لاتحادهما فى المهموسية و يجوز ائتغر بقلب التاء ثاء و اعلم ان القلب غير مختص بافتعل بل اذا كان فاء افتعل و تفعل و تفاعل من حروف شتدذر شصضطظ يجوز قلب تائهما الى هذه الحروف و ادغامها مع اجتلاب الهمزة فى الابتداء نحو اترس من تترس و اثاقل و ادثروا ذكر و ازجر و اسمع و اشتقق ٢ و اصدق و اضرع و اطهر و اظاهر (والحروف) شروع فى فائدة اخرى (التى تزاد فى الاسماء و الافعال) اى لغير الالحاق و التضعيف فانه يزاد فيهما آية حرف كانت صرح به التفتازانى و ابن الحاجب فالشين الثانى فى اعشوشب حرف تضعيف والدال الثانى فى قردد للالحاق فلا اشكال بمثلهما ثم انه قد يزاد منها فى الحروف كهمزة لام التعريف عند من قال بزيادتها لكنه اراد بزيادتها للبناء و تكثير البناء فى الحروف غير متصور لعدم التصرف فيها فلذا لم يقل والحروف (عشرة مجموعها) حروف (اليوم تنساه) قيل هذه العبارة جواب سيبويه للاخفش حين سأله ٧ من حروف الزوائد يعنى ان ما زيد لتكثير البناء و لم يكن للالحاق و التضعيف لا يكون الا من هذه الحروف (فاذا كانت) اى وجدت (كلمة وعددها) اى والحال ان عددها (زائدة على ثلثة احرف وفيها) اى فى هذه الكلمة (حرف واحد) ليس هذا احترازا عما فوقه بل اكتفاء بغالب الوقوع و باقل ما يطلق عليه الزائد و تذكير وصف

٧ فتذكير الضمير الراجع الى الحروف بتأويل المسؤل عنه منه

الحروف بتأ ويلها بالزائد اولكون الواحد للنسبة بمعنى ذى الواحد كما فى بقرة لافارض (من هذه الحروف) العشرة (فاحكم بانها زايدة) اى احكم بزيادتها فى كل حال (الا) حال (ان لايكون لها) اى للكلمة (معنى بدونها) اى بدون تلك الحرف فلايحكم حينئذ بزيادتها كالواو الثانية فى (نحو وسوس) والمقصود معرفة الزائد بهذه الضابطة بلا قصد تصريف الاصلى بانه الذى لايكون للكلمة معنى بدون فلا ينقض بان ميم جهرا صلية للكلمة معنى بدونها (وابواب الرباعى) التى سبق تصريفها من الافعال والتفعيل والمفاعلة وباب فعلل (كلها متعد) لم يقل متعدية مع ان الابتداء مؤنث نظرا الى تذكير التأكيد ثم دأب المص كما ينبهت عليه الحكم بالغالب وتنزيل القليل بمنزلة العدم ومن دأبه حذف المثنى واقامة مثاله مقامه ٢ فمعنى كلامه ههنا ان الغالب فى ابواب الرباعى التعدية (الا) باب فعلل فان الغالب مجيئه اللازم نحو (دربح) فى مختار الصحاح فى بحث الحمامة لذكرها خضعت له وطاوعته ودربح الرجل طأطأ رأسه وبسط ظهره وبما ذكرنا لايرد على الحصر نحو برهم الرجل اى دام نظره (وابواب الخماسى كلها) اى مزيدا على الثلاثى اوعلى الرباعى (لوازم) لم يكتف بان يقال لازمة مع انه اخصر اشارة بصيغة الجمع الى ان لزومها على انواع كالمطاوعة ومبالغة اللازم ونحوهما (الاثلثة ابواب افتعل وانفعل وتفاعل فانها) اى ان باب كل منها (مشترك بين اللازم والمتعدى) نحو اكتسب وتعلم وتنازع الحديث (وابواب السداسى كلها لوازم الا باب استفعل فانه مشترك بين اللازم والمتعدى و) الا (كلمتين من باب افعلى فانهما

٢ يرشدك الى هذا ان المستثنى يكون من جنس المستثنى منه ودربح غير معنون بالباب منه

متعديان) صيغة التذكير بتأويل الكلمة باللفظ (وهما اسرنداه واغرنداه معنا هما غلب عليه) تفسير اسرنداه (وقهره) تفسير اغرانده واورد على الحصر قولهم احلوليته واعروريته واعلوطنى ٩ من باب الافعلال والافعوال قد يمكن ان يقال تعدية احلولى على مافهم من الصحاح لضرورة الشعر وتفسير شارح الهادى اعلوط بقوله اى لزم يشعر ان تعديته بالجار المحذوف ودأب الامام ان لا يلتفت الى النادر والضعيف (وهمزة افعل) شروع فى فائدة اخرى (يجئ لمعان) المعانى الاتية لباب افعل لالهمزته اذ ليست من حروف المعانى بل من حروف المبانى لكن لما كانت سببا لحصول هذه المعانى اسندت المعانى اليها مجازا (للتعدية) بدل من قوله لمعان بدل البعض (نحو اخرجته) اى صيرته خارجا (وللصيرورة) اى لصيرورة شئ منسوبا الى ما اشتق منه الفعل (نحو امشى الرجل اى صار ذا ماشية) ودواب (وللوجدان اى لوجود الشئ موصوفا بما يشتق عن اصل الفعل (نحو ابخلته اى وجدته بخيلا والمجنونة) اى لتكون الشئ ذا وقت يقرب منه حصوله (نحو احصد الزرع اى حان) وقرب (وقت حصاده) وفرق الصيرورة عن المجنونة ان الاولى لحصول الشئ والثانية لقرب حصوله (وللازالة) اى لازالة اصل الفعل عن المفعول (نحو اشكيته اى ازلت عنه الشكاية وللدخول فى شئ) اما زمان (نحو اصبح الرجل اذا دخل فى الصباح) اوغيره نحو اظلم الرجل اى دخل فى الظلام (وللكثرة) اى لكثرة اصل الفعل عند الفاعل (نحو البن الرجل اذا كثر عنده اللبن) يعنى صار ذا لبن كثير فقيه معنى الصيرورة ايضا لانه يمتاز عما يكون له

٣ ومنه اورق الشجر اى صار ذا ورقة ومنه ابشر وافطر وافلح وانجح واجرب اى صار ذا ابل جربى ومنه اضاء واثار (اى صار ذا ضوء ونور وقريب مثل اصبح واظل واترب واكفر وفى الحديث اتربوا الكتاب فان النجح للحاجة اى صيروه ذا تراب منه وللسلب نحو اعجمت الكتاب وبمعنى مجرده ومنه ملحق فى القنوت على رأى من كسر الحاء بمعنى لاحق منه

بمعنى الكثرة ويجى افعل للزيادة فى اصله نحو اشغلته اى اشغلته جدا ولتعريض المفعول لامر نحو اباع الجارية اى عرضها للبيع (وسين استفعل ايضا) اى كهمزة افعل (يجئ لمعان) اسندت معانى الباب الى السين مجازا لا الى الهمزة والتاء وان كان لكل منهما مدخل فى حصول الباب لان امتياز الباب عن غيره بالسين (للطلب) اى لطلب اصل الفعل وهو الغالب فى هذا الباب (نحو استغفر الله اى طلب المغفرة منه وللسؤال) افرده بالذكر لتغاير موردهما فان مورد الطلب القلب ومورد السؤال اللسان (نحو استخبر اى سأل الخبر وللتحول) اى لتحول الفاعل الى ما اشتق منه الفعل (نحو استحجر الطين ٧ اى انقلب الخمر خلا) ٤ نصب بنزع الخافض لان انقلب لازم اى الى الخل (وللاعتقاد) يقينيا اوظنيا (نحو استكرمته اى اعتقدت انه كريم وللوجدان) اى لوجدان المفعول متصفا بما اشتق منه اصل الفعل (نحو استجدت شيئا اى وجدته جيدا) اصله جيودا اذا اجتمع الواو والياء والسابق ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت واصل استجدت استجودت نقلت حركة الواو الى ما قبلها ثم قلبت الفا وحذفت لالتقاء الساكنين (وللاسترجاع نحو قولهم استرجع القوم عند المصيبة) اى وجدوا فى انفسهم انهم راجعون الى ربهم فبدا لهم اظهار الانقياد والتسليم لامر الموت وفى بعض النسخ وللتسليم نحو قولهم الخ اى قالوا انا لله اى عن عبيد وملك له (وانا اليه راجعون) فى الاخرة قيل ويجئ استفعل للحينونة نحو استرقع الثوب اى حان له ان يرقع ولمطاوعة افعل نحو انخت الجمل فاستناخ اى ابركته فبرك وبمعنى مجرده نحو قر واستقر (وحروف

٧ اما حقيقة نحو استحجر الخمر اومجازا نحو استحجر الطين اى صار كالحجر فى صلابته وفى عرائس المحصل هذا مثل للرجل الضعيف اذا اشتد وقوى منه

٤ وما وقع فى بعض النسخ من استحجر الخمر خلا غلط منه

المد واللين والزوايد والعلة واحدة) يعنى متصادقة على الطائفة من الحروف (وهى الواو والياء والالف) اما تسميتها بحروف العلة فلان من شانها ان تنقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغير الشئ عن حاله واما بالزيادة فظاهر ولا اشكال بكون الزوائد اعم منها لان المراد كما عرفت بيان تصادقهما على طائفة من الحروف واما باللين فلما فيها من اللين لاتساع مخرجها وذلك انما يكون اذا كانت ساكنة واما بالمد فلما فيها من الامتداد وذلك انما يكون اذا اسكنت ويكون حركة ماقبلها من جنسها ولايكفى فى كونها حرف مد سكونها فقط فالعلة اعم من المد واللين لصدقها على المتحرك والساكن منها ثم اللين لعدم الاشتراط بوقف حركة ماقبلها اياها ثم المد لاشتراطها بذلك الا انهم يطلقون على هذه الحروف هذه الاسامى الاربعة مطلقا على التساهل والمصنف جرى على ذلك (وكل فعل ماض) اى ثلاثى (فى اوله حرف من هذه الحروف) ظاهر العبارة يوهم وجود الالف فاء لكن الالتفات بمثل هذا الوهم لظهور ان الساكن لا يكون مبتدأ به بل الالف لا يقع عينا ولا ما فى الفعل الا مقلوبا ولكن لوقوعه ظاهرا فى مابعد الاول اطلق الحروف ولم يقل فى اوله واوا او ياء (يسمى) ذلك الفعل (معتلا) لوجود حرف العلة فيه ولوجودها فى اوله صار احق بهذا الاسم من الاجوف وغيره (ومثالا) لما ثلثة الصحيح فانحمل الحركات) كما تقول وعد بضمها فى مجهول وعد وفى مصدره وعدا بكسرها غيرانها تحذف تبعا لاعلال المضارع لاستثقال الكسرة عليها ولذا لاتحذف فى الوصال مصدر واصل (نحو وعد) يعد (ويقظ) يقظ من الباب الرابع (وان كان) اى حرف العلة

(فى وسطه) اى وسط الماضى (يسمى) هذا النوع (اجوفا) لخلو الوسط الذى هو بمنزلة الجوف فى الحيوان عن الحرف الصحيح (نحو قال وكال) الاصل قول وكيل (وان كان فى آخر يسمى ناقصا) لنقصان آخره غالبا عن الحركة البنائية (نحو غزا ورمى) الاصل غرو ورمى فلكل من الاقسام الثلثة نوعان واوى ويائى ويقال للاول المعتل الفاء وللثانى المعتل العين وللثالث المعتل اللام بالاضافة اللفظية كالحسن الوجه اى الذى اعتل فاؤه وعينه ولامه (وان كان فيه) اى فى الماضى (حرفان من هذه الحروف) المذكور (فان كان) ماذكر من الحرفين (عينه) اى عين ذلك الفعل (ولامه يسمى) هذا النوع اللفيف المقرون) اما باللفيف فلالف حرفى العلة اى جمعها واما بالمقرون فلاقترانهما فيه (نحو طوى وان كان) اى الحرفان (فاءه ولامه يسمى) هذا النوع (اللفيف المفروق) لان حرفى العلة فيه تفترقان بالحرف الصحيح (نحو وقى) اخر ذكر المفروق مع ان كون احد حرفى العلة فى الفاء يستدعى التقديم اشعارا بفلته ولما فرغ من اقسام المعتل شرع فيما يلحق به بقوله (وكل فعل ماض عينه ولامه حرفان من جنس واحد ادغم اولهما فى الآخر الثقل) اى لثقل التكرر بخلاف مضاعف الرباعى وهو ما كان عينه مع لامه الثانية جنس واحد نحو زلزل فانه لا يلحق بالمعتل ولا ثقل فيه المفصل بين المتجانسين ولذا لا يقع فيه الابدال والحذف كما فى املبت وظلت؟ وبخلاف ماتكرر الالحاق نحو جلبب فانه لايدغم (يسمى مضاعفا) مأخوذ من ضاعف الشئ اذا زاد عليه فجعله اثنين سمى به

الاصل امللت وظللت قلبت اللام الثانية ياء فى الاول وحذفت فى الثانية منه

(نحو مد وعض) لتضاعف بعض حروفه (وكل فعل) ماض (فيه همزة) يسمى مهموزا آخره عن المضاعف لانه انواعا والواحد قبل المتعدد (فان كانت) اى الهمزة (فى اوله يسمى مهموز الفاء) نحو اخذ (وان كان فى وسطه يسمى مهموز العين) نحو سأل (وان كان فى آخره يسمى) مهموز اللام (نحو قرأ) اهمل امثلة المهموز بانواعه اعتمادا على ظهورها (وكل فعل) ماض (خال من هذه الاقسام الستة) يعنى خال من حروف العلة والهمزة والتضعيف (يسمى صحيحا) لصحته وعدم تغير حروفه ويراد فه السالم لانه الذى سلمت حروفه الاصلية عن حرف العلة والتضعيف والهمزة وعند البعض لا يشترط فى الصحيح خلوه من الهمزة والتضعيف فيكون اعم من السالم اخر ذكر الصحيح فى التقسيم مع سبقه فى التصريف لان التقسيم باعتبار المفهوم ومفهومه عدمى وهو مالم يكن فيه حرف علة وتضعيف وهمزة ومفهوم المعتل وجودى وفى الوجود شرف واما التصريف فباعتبار الذات وذات الصحيح مقياس للمعتل وما يلحق به واعتبر فى التقسيم الماضى لانه بخلوه عن الزائد ادخل فى الضبط (وقد مر بحثه) اى بحث الصحيح وذكر احكامه فى باب الصحيح (وسنذكر بحث الاقسام الستة) قريبا (على سبيل الاختصار) ليسهل ضبطها ولما كان المعتل وما يلحق به نوعا مغايرا للصحيح عنون بحثه فى الباب فقال (باب المعتلات) الباب اسم لنوع من المسائل مشتمل عليها الكتاب والمعتل اسم فاعل من اعتل اى مرض سمى به ما احد اصوله حرف علة لانه ذو تغير كالعليل اى هذا باب المعتلات (و) ذكر احكام ما يتعلق

بها من (المضاعف و المهموز) و لما كان بحث الباب من تغيرات حروف العلة و كانت لاتتغير اذا وقعت فى الاول بل فى الوسط والآخر شرع اولا فى حكم الاجوف و الناقص واوين او ياءين بقول (الواو والياء اذا تحركا وانفتح ماقبلهما قلبتا الفا) اى تبدل الالف منهما لكن لامطلقا بل بشرايط سبعة احدها كونهما فى وزن الفعل لانه ثقيل يناسبه التخفيف وهذا الشرط يخرج نحو الحوكة جمع حايك لخروجه بالتاء عن وزن الفعل وكذا نحو حيدى ٢ و ثانيهما اصلية حركتهما اذ العارض كالمعدوم فالحركة حاصلة هنا بلا اعلال كما فى دعو القوم فان حركة الواو لاجل الساكنين و ثالثهما ان لا يكون فتحة ما قبلهما فى حكم السكون اذ لايبقى فى الحركة حينئذ قوة استدعاء القلب فيخرج نحو عوروا جتور ٩ فان ماقبل الواوفيهما فى حكم عين اعور والف تجاور ورابعها ان لايكون فى معنى الكلمة تحرك و اضطراب كيلا يفوت الغرض من تحركهما نحو الحيوان فانه لايعل لبدل حركة اللفظ على الحركة والاضطراب فى معناه واما فى نحو موتان فبالحمل على نقيضه و خامسها ان لايجتمع فى الكلمة اعلالان لئلا يؤدى الى اجحافها فخرج نحو طوى اذ لو اعل الواو لحذفت للساكنين وسادسها ان لايلزم ضم حرف العلة فى مضارعه اذهو مرفوض فلا يعل نحو حيى اذ لو قلت حاى لقلت فى مستقبله يحاى مثل يخاف وسابعها ان لايفوت الدلالة على اصلهما فلا يعل نحو استحوذ و القود ليعلم انهما واوى و عدم هذه الشروط مانع من الاعلال و ارتفاع المانع معتبر فى القواعد و ان لم يذكر هربا من التطويل والمصنف اكتفى عنها بقوله فى آخر الباب و قد يكون

٢ و لم تقلب ياء لبس مع انها مكسورة فى الاصل بل اسكنت لبدل بكونه على وزن الحرف مثل ليت على انه غير متصرف لايجئ منه المضارع وغيره

٩ يحتمل ان يكون عدم الاعلال فى نحو عور وجور للالتباس ببناء آخر وجعل مزيد اتهما تابعا لهما

بتقديم الجيم الاهلاك والاستيصال كذا فى المغرب

في بعض المواضع لايتغير المعتلات الى آخره (نحو قال وكال) الاصل قول وكيل قلبت الواو والياء الفا لنوع خفة (ومثالهما) اى مثال الواو والياء المنقلبتين الفا (من الناقص غزا ورمى ٢) ولما كان في التثنية حكم آخر قال (وتقول في تثنيتهما غزوا ورميا فلا تقلبان) اى الواو و الياء (الفا) ولا تحذف الالف للساكنين فيلتبس التثنية بالمفرد (ولا تقلبان ايضا في الجمع المؤنث) الغائبة نحو غزون ورمين (ولا في المواجهة) عبر بها عما يدل على الخطاب لانه يستلزم المواجهة نحو غزوت الى آخره (ولا في نفس المتكلم) نحو رميت رميا (لان الواو والساكنة والياء) الساكنة (لا تقلبان الفا الا في موضع يكون سكونهما غير اصلي) قوله (بان نقلت حركتهما الى ماقبلهما) دفع ماعسى ان يقال ان سكونهما في هذه الامثلة غير اصلي لعروضه باتصال الضمير فوجب ان تقلبا الفا فاجاب بان المراد بعروض سكونهما مايكون نقل الحركة الى ماقبلهما لاجل القلب (نحو اقام واباع) الاصل اقوم وابيع ولو كان سكونهما اصليا لما احتيج الى القلب لحصول الخفة بدونه (وتقول في الجمع المذكر) الغائب من غزا ورمى (غزوا ورموا) بسكون واو الجمع مع فتح ماقبلها (والاصل غزووا ورميوا قلبتا) اى الواو والياء المضمومتان (الفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما فاجتمع ساكنان احدهما الالف المقلوبة) من الواو والياء (والثاني واو الجمع فحذفت الالف المقلوبة لاجتماع الساكنين) دون واو الجمع لانهما ضمير فاعل فلا يحذف الا بنائب كما في اغزن وله نائب ههنا مع ان حذف الالف معين (فبقي) الاصل المذكور بعد الحذف (غزوا ورموا) بفتح ماقبل الواو ولم يضم حتى يجانس

٢ تكتب الالف المقلوبة من الياء على صورة الياء ولذا كتب بالياء نحو اعطى مع ان اصله اعطوقالوا اولما وقعت رابعة في الطرف قلبت ياء وقلبت الياء الفا فاعتبر الاصل القريب

الواو لتدل الفتحة على الالف المحذوفة (تقول فى تثنية المؤنث غزتا ورمتا والاصل غزوتا ورميتا قلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فحذفتا لالتقاء الساكنين وسكون التاء) تقديرا واعتبارا وان كانت متحركة صورة (لان التاء ساكنة فى الاصل) لانها علامة تأنيث وهى ساكنة فى الفعل (فحركت لالف التثنية) اى لاجتماع الساكنين من علامتى التأنيث والتثنية ولامجال لحذف احديهما اذ العلامة لا تحذف بل يلزم اللبس (فحركتهما عارضة والعارض كالمعدوم) فنظرنا الى الاصل فحذفنا الالف المقلوبة لتحصيل الخفة ونظرنا الى الصورة وحال التحرك فلم تحذف احدى العلامتين والكل من النظرين داع فعملنا بمقتضاهما (وتقول فى الجمع المؤنث من الاجوف قلن) بضم القاف (وكلن) بكسر الكاف (والاصل قولن وكيلن) بفتح الواو والياء (فقلبتا الفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ثم حذفت الالف لسكونهما وسكون اللام فبقى قلن وكلن بفتح القاف والكاف ثم نقلت فتحة القاف الى الضمة) اى بدلت الضمة منها (وفتحة الكاف الى الكسرة لتدل الضمة على الواو) المحذوفة (والكسرة على الياء) المحذوفة وذلك (لان الواو متولد من الضمة والياء من الكسرة و) كذا (الالف) متولد (من الفتحة) والاصل يدل على اثره المحذوف * اعلم ان الاعلال بالقلب اى قلب الواو والياء الفا فى مثل قلن وكلن مذهب المتأخرين ومذهب المتقدمين نقل فعل بفتح العين الى فعل بضمها ان كان اجوفا واوايا والى فعل بكسرها ان كان يائيا فاصل قلن وكلن عندهم قولن وكيلن بضم الواو وكسر الياء نقلت حركتهما الى ماقبلهما بعد سلب

حركته ثم حذفت للساكنين وهذا الطريق يسير الا ان فى نقل الباب من مفتوح العين الى مضمومها اومكسورها شبهة تغير المعنى للاختلاف فى معانى الابواب فما اختاره المتأخرون اشبه ثم شرع فى بيان حكم خاص لكل من الواو والياء بقوله (والياء اذا انكسر ماقبلها تركت على حالها) لعدم موجب التغيير (ساكنة كانت) تلك الياء (اومتحركة) لكن ابقاؤها متحركة (اذ كانت الحركة فتحة) لانها غير ثقيلة على الياء فلا تغير (نحوخشى) بفتح الياء (وخشيت) بسكونها مع كسر ٣ ماقبلها فيهما اذا كانت الحركة ضمة كما فى يخشى اوكسرة كما فى ترمين فجعل الياء بقلبها الفا اوبحذفها بعد الاسكان لاستثقال الضمة والكسرة عليها (والياء الساكنة اذا انضم ماقبلها قلبت واوا) لان الياء حرف علة ضعيفة خصوصا لينت عريكتها بالتسكين والضم حركة قوية تستدعى ان توافق لها مابعدها مع ان الياء الساكنة يعسر نطقها بضم ما قبلها (نحو ايسر يوسر اصله ييسر) قلبت الياء الثانية واوا لسكونها وانضمام ماقبلها ولم تحذف الواو مع وقوعها بين ياء وكسرة لئلا يلزم اجحاف الكلمة فاعتبر الهمزة من مضارع افعل كالموجود ولم يعتبر ذلك فى حق القلب للتخفيف وانما ذكر الماضى مع انه لامد خل له فى المثالية ليتضح كون الواو منقلبا من الياء وللتنبيه على ان الياء الساكنة لاتقلب الفا فى مثله (وتقول فى مجهول الاجوف الواوى قيل والاصل قول) بضم القاف وكسر الواو (فاستثقلت ضمة القاف قبل كسرة الواو) لان فى النزول من العلو الى السفل تعسر (فاسكنت القاف ونقلت كسرة الواو اليها) لكونها حرف علة وما قبلها

والقياس ضم الفاء فى باب خفت لانه واوى الا انه لما كان فى فعل مكسور العين وكانت الدلالة على حركة العين اولى من الدلالة على كون البناء واويا لان الاولى راجعة الى المعنى والثانية الى اللفظ نقلوا كسرة العين الى الفاء والالم يفد النقل فى مثل قلن وكان الدلالة على الحركة العين لعدم مخالفة حركة العين لحركة الفاء قصدوا الدلالة على الحرف المحذوف لئلا يفوت الغرض

بالكلية ﴿منه﴾

٣ قدم مثال الياء المتحركة لان فى عدم تغيرها نوع استبعاد فكان حقها ان يتادر اليها

بالمقال ﴿منه﴾

صحيحا ساكنا (فصارت القاف مكسورة والواو ساكنة) بنقل
كسرتها (ثم قلبت الواو ياء لان الواو الساكنة اذا انكسر ما قبلها
قلبت ياء) للين عريكة الساكن مع انه حرف علة ضعيفة واستدعى
كسر ما قبلها الى جنس الكسرة وهو الياء ٥ (والواو المتحركة)
باى حركة كانت (اذا وقعت فى آخر الكلمة وانكسر ما قبلها
قلبت ياء) للين عريكة حرف العلة فان كانت متحركا ولحصول
الخفة لان الياء خفيف بالنسبة الى الواو كما لا يخفى (نحو غبى والاصل
غبو) قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها واشتقاقه
(من الغباوة) ذكره استشهادا على ان اصله واوى اذ المصدر
مما يرد الاشياء الى اصولها (والغباوة عكس الادراك) وعدم الزكاء
اظهر فى موضع الضمير تنبيها على ان المراد بالاول اللفظ وبالثانى
المعنى (ونحو دعى مجهول دعا والاصل فى مجهوله دعو بضم الدال)
ولم يقل من الدعوة لان الف دعا دليل على انه واوى قلبت
الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها ومن هذا القبيل نحو يعطى
ويعتدى ويسترشى فان الياء فيها مقلوبة من الواو وكذا فى نحو
غاز اصله غازو قلبت الواو ياء ثم اسكنت وحذفت اذا الكسرة
تدل على الياء ولا تدل على الواو (ونقول فى جمع المذكر فى مجهول
الناقص غزوا والاصل غزيوا) لم يقل اصله غزو و ٣ لان الاعلال
المفرد سابق على الحاق ضمير الجمع والاشكال بالتاء الضمير فى نحو
غزوت لانها ٧ لبست بعارضة على صيغة الغيبة (فاسكنت
الزاى) بسلب كسرتها لدفع الخروج منها الى الضمة (ثم نقلت
ضمة الياء الى الزاى) لان الحرف الصحيح اولى بالحركة (وحذفت
الياء لسكونها وسكون الواو) التى هى ضمير الجمع (فبقى غزوا)

٥ وهذا لغة مشهورة وقد جاء
قول بضم القاف وسكون
الواو بحذف الكسرة
لاستثقالها على الواو وقد جاء
الاشمام ايضا وهو قصد
بكسرة فاء الفعل نحو الضمة
فميل الواو نحو الواو قليلا ذكره
التفتازانى واشتقاقه من الشم
كانك تشم الحرف رايحة
اصلها بان تهيات العضو
ينطقه والغرض منه الاشارة
الى الاصل منه

٣ لتطرفها وانكسار ما قبلها
منه

٧ لانه باعتبار الذات والحاق
الضمير باعتبار الفاعل منه

بالضمتين (وكل واو وياء متحركتين) قوله (يكون ماقبلهما حرف صحيح ساكن) صفة اخرى لهما (نقلت) خبر كل (حركتهما الى الحرف الصحيح الساكن) لانها اولى بتحميل الحركة (نحو يقول ويكيل ويخاف والاصل يقول ويكيل ويخوف) بسكون القاف والكاف والخاء نقلت ضمة الواو وكسرة الياء فى الاولين الى ماقبلهما ونقلت فتحة الواو فى الثالث الى الخاء ثم قلبت الفا (وانما قلبت واو يخاف الفا) مع انه سبق ان الساكنة لاتقلب (لكون سكونها غير اصلى) اى عارض فوجد الشرط الاول وكذا الثانى اعنى (وانفتاح ماقبلهما) فى الحال (وكل واو وياء متحركتين وقعتا فى لام الفعل وماقبلهما حرف متحرك) قوله (اسكنتا) خبر لكل (مالم يكن) اى لام الفعل (منصوبا) اذلو كان منصوبا لاتسكنان لئلا يلغو عمل الناصب (نحو يغزو ويرمى ويخشى) بسكون الواو والياء (انما اسكنتا لاستثقال الضمة على الواو والياء) لكونهما حرف علة ضعيفة ٤ والاصل فيها يغزو ويرمى ويخشى بضم الواو والياء ثم اسكنتا (قلبت ياء يخشى الفا لتحركها) يعنى فى الاصل كما هو مقتضى سياق كلامه اوفى الحال وبعم اسكان الحرف لقلبها الفا (وانفتاح الشين) ماقبل الياء (ويحرك الواو والياء بالفتح اذا كان) ٢ اى لام الفعل (منصوبا نحو لن يغزو ولن يرمى لخفة الفتحة عليهما) ولم يذكر حكم لن يخشى لظهور ان الالف لاتقبل الحركة فيكون نصبه تقديريا (وتقول فى التثنية) من يغزو ويرمى ويخشى (يغزوان ويرميان ويخشيان) بفتح الواو والياء لاجل الف التثنية ولذا لاتقلب ياء يخشيان الفا لانها ساكنة تقديرا والياء الساكنة لاتقلب الفا (وتقول فى الجمع

٤ خصوصا اذا وقعت فى الاخر الذى هو محل التغيير منه
٢ وان استثنى نحو يخشى عن الحكم المذكور فالامر ظاهر منه

المذكر) منها (يغزون ويرمون ويخشون والاصل يغزوون ويرميون ويخشيون) بضم ماقبل الواو الجمع (فاسكنت الواو والياء) يعنى فى الاولين (للاستثقال الضمة على واو وياء) اى على اطلاقهما لاعلى المذكورتين بعينها ولذا ظهر فى موضع ٤ الاضمار (وقلبت ياء يخشيون الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها) وهو الشين فصارت يخشاون (فاجتمع) فى كل من الثلاث (ساكنان) احدهما (الواو والياء) ادرج فيها الف يخشاون باعتبار انها مقلوب منها (وبعدهما) يعنى ان الساكن الثانى (واو الجمع فحذفت ماكان قبل واو الجمع) من الواو والياء والالف التى لام الكلمة فبقى يغزون بضم الزاى ويرمون بكسر الميم ويخشون بفتح الشين (وضمت الميم من يرمون) مع ان كسرها دليل الياء (لتصح واو الجمع) لان كسر ماقبلها يقتضى قلبها ياء فابدلت الضمة منها لالتسلم علامة الجمع وفى اعلال يرمون وجه آخر وهو نقل ضمة الياء الى ماقبلها بعد حذف حركته وهذا اسهل الا انه لما فهم بماذكر فى غزوا اوردهما وجه غير ماذكر اشارة الى توسع دائرة الاعلال وفى بعض النسخ وقع قوله وقلبت ياء يخشون الفا بعد قوله فحذفت ماكان قبل واو الجمع فعدم التعرض لحذف الفه الاكتفاء بماذكر فى اخويه (وتقول فى الواحدة المخاطبة) من يغزو (تغزين والاصل تغزوين) بضم الزاى وكسر الواو (فاسكنت الزاى) لاستثقالهم الضمة قبل واو مكسورة (نقلت كسرة الواو اليها) لانها حرف الصحيح اولى بالحركة (وحذفت الواو لسكونها وسكون الياء) وانما حذفت الواو دون الياء لانها ضمير الفاعل كواو الجمع عند الجمهور ٦علامة الخطاب عند الاخفش وعلى المذهبين المناسب حذف لام الفعل

٤ لظهور انه لا حاجة الى الاسكان فى مثل يخشيون

٦ وعلامة الخطاب عندهم التاء وعند الاخفش ضمير الفاعل المستتر

وفى اعلاله وجه آخر وهو سلب حركة الواو وحذفها وابدال الضمة الزاى كسرة تسلم ياء المخاطبة ولم يذكر اعلال ترمين وتخشين لان اسكان الياء الاولى وقلبها الفا قد استفيدا من اعلال جمع المذكر فاكتفى به (وتقول فى اسم الفاعل من الاجوف قائل وكائل) اعلم ان الهمزة ان كانت مقلوبة من الواو لاتكتب تحت مركزها نقطة الياء وتكتب تحت مركز المقلوبة من الياء دلالة على الاصل (وكان) الاول (فى الماضى) لم يقل وكان فى الاصل (قال) تنصيصا ٨ على ان اصله الماضى عنده لانه خلاف مذهب القوم (فزيدت الالف) بين الفاء والعين (لاسم الفاعل فاجتمع الفان الف اسم الفاعل والالف المقلوبة من عين الفعل) وحذف احدهما مخل بالغرض من الزيادة ومؤد الى اللبس (فقلبت الالف المقلوبة من عين الفعل همزة) لقربها من الالف ولم تقلب الف الفاعل لان التغيير لاينا سب العلامة وكتبت الهمزة بصورة الياء لان الهمزة المتحركة اذا سكن ماقبلها تكتب بصورة حرف من جنس حركتها (وكذلك) اعلال (كائل) عنده وعند البعض اصلهما قاول وكايل قلبت الواو والياء الفا ثم الالف همزة اوقلبتا همزة ابتداء لوقوعهما بعد الف زائدة كما فى كساء ورداء (واسم الفاعل من الناقص منصوب فى حالة النصب نحو رأيت غازيا) ياؤه منقلبة عن الواو لتطرفها وانكسار ماقبلها (ورأميا فلا يتغير) اى الياء لخفة الفتحة عليها وتغير فى الجمع المذكر نحو غازين اصله غازيين لاستثقال الكسرة عليها (وتقول فى) حالة (الرفع والجر هذا غاز ورام ومررت بغاز ورام) بتغيير الياء وحذفها رفعا وجرا (والاصل غازى ورامى) بضم

٨ اذ لو قال فى الاصل قال زدنا حمل كلامه بناء على مذهب القوم على ان الحذف من المضارعة ويصير الباقى على لفظ الماضى ﴿

لتحركهما وانفتاح ماقبلهما اذ لا اعتبار بالف الفاعل لانها ساكنة لبست بحاجزة حصينة ﴿

الباء رفعا و بكسرها جرا (فاسكنت الياء كما ذكرنا) اى
فى مضارع الناقص بقوله اسكنا مالم يكن منصوبا يعنى لاستثقال
الضمة و الكسرة على الياء و ذلك لان الكسرة تحتاج الى تحريك
شفة والضمة الى تحريك الشفتين فكرهوا ابقاءهما على الحرف
الضعيف بخلاف الفتحة حيث لا يحتاج الى تحريك شفة
اصلا فلم يعدوها ثقيلة (فاجتمع ساكنان الياء والتنوين) لانها
نون ساكنة (فحذفت الياء و بقيت التنوين) لانها علامة التمكن
و ذكر التفتازانى ان التنوين حرف صحيح فحذف حرف العلة
اولى وفى بعض النسخ ونقلت التنوين الى ما قبلها اى ما قبل
الياء المحذوفة فصار غاز ورام بكسر ما قبل الياء رفعا و جرا وعلى
هذا اعلال جمع المؤنث نحو غواز اصله غوازى (فان ادخلت
الالف واللام) على مثل غاز ورام (سقط التنوين) لانه يقتضى
التنكير الذى ينافى المقصود من ادخال حرف التعريف ٩ (وتعود
الياء ساكنة) لزوال موجب حذفها وارتفاع مانع بقائها وهو
اجتماع الساكنين بالتنوين التى قد جعلت عوضا عنها (فتقول
هذا الغازى والرامى) فى الرفع (ومررت بالغازى والرامى) فى الجر
(و تقول فى مفعول الاجوف) الواوى (مقول والاصل مقوول
ففعل به ماذكرنا) اى فى مضارعه يعنى نقلت ضمة الواو الى القاف
فالتقى ساكنان واو الاجوف ووا والمفعول فحذفت واو المفعول
عند سيبويه لانها زائدة ويستغنى عنها بالميم فحذفها اولى من حذف
الاصلى بخلاف ٨ التنوين فى نحو غاز لانها علامة التمكن
لايستغنى عنها وعند ابى الحسن الاخفش حذفت واو الاجوف
لان تغييرها مطرد بخلاف تغيير الواو الزائدة على انها مع الميم

٩ وان لم تعد الحركة المحذوفة لبقاء موجب حذفها وهو الاستثقال منه

٨ واما سقوطها باللام فلان اللام ايضا علامة التمكن فيجوز الابدال لدى الحاجة منه

علامة المفعول الثلاثى ولا يستغنى عنها بالميم المفتوحة لعدم اختصاصها بالمفعول وحق العلامة ان تبقى ولا تتغير فحذف واو الاجوف ادخل فى القياس واولى (تقول من بناء) الاجوف (اليائى مكيل والاصل مكيول فنقلت حركة الياء الى الكاف) لان الصحيح اولى بالحركة كما مر (فحذفت الياء لاجتماع الساكنين) منها ومن واو المفعول فصار مكول (وكسرت الكاف لتدل على الياء المحذوفة فلما انكسرت الكاف صارت واو المفعول ياء) لسكونها وانكسار ما قبلها هذا على رأى الاخفش وعند سيبويه تحذف واو المفعول وتكسر ما قبلها الياء لئلا تقلب واوا فيلتبس البناء بالواوى واختيار الامام مذهب الاخفش لمامر وانقلاب واو المفعول ياء اهون من حذفها هذا وبنو تميم لا يغيرون البناء اليائى ويقولون مكيول لخفة بناء اليائى وتمسكون فى ذلك بقوله واخال انك سيد معيوب معيب (واذا اجتمعت الواو ان الاولى ساكنة والثانية متحركة ادغمت الاولى فى الثانية) للتخفيف برفع التكرر ولا يحذف احدهما كما فى مقول ٤ لعدم الموجب ههنا (نحو مغزو والاصل مغزوو) ادغمت الواو الساكنة فى المتحركة (واذا اجتمعت الواو والياء) اى فى كلمة واحدة كما هو المتبادر فيخرج نحو يغزو يوما ويقضى وطرا (الاولى ساكنة) سواء كانت واوا كما سبق مثاله اوياء نحو صبى اصله صبيو لانه من الصبوة بمعنى الميل (والثانية متحركة قلبت الواو ياء) ليمكن الادغام بحصول الجنسية ولم يعكس لان الياء خفيف من الواو فابقاء الخفيف اولى (وكسر ما قبل الاولى) من اليائين يعنى اذا انضم ما قبلها انقلبا بها عن الواو (لتصح البناء)

﴿ وتسلم ﴾

وعلامة الشئ ما لا يوجد فى غيره ٤ يشير الى ان ذكر ضابطة الادغام ههنا لدفع توهم حذف احد الواوين مطلقا والا فالمقام مقام الاعلال لا الادغام ٤

وتسلم عن الانقلاب الى جنس الضمة اما اذا انفتح ماقبلها فلا يغير
اذ الياء الساكنة المفتوح ماقبلها لا تقلب الفا نحو طى وريان
اصل طوى وروىان (وادغمت الياء فى الياء) للتخفيف (نحو
مرمى ومخشى والاصل مرموى ومخشوى) قلبت الواو ياء
ثم ابدلت ضمة ماقبلها كسرة ٨ لتسلم الياء ثم ادغمت (وتقول
فى الامر الغائب) من الاجوف (ليقل والاصل ليقول وفى
امر الحاضر قل والاصل اقول) بسكون القاف وضم الواو
فيهما (فنقلت حركة الواو الى القاف فحذفت الواو لسكونها
وسكون اللام وحذفت الهمزة) لحصول الاستغناء بها عنها
(بحركة القاف وتقول فى التثنية) اى تثنية قل (قولا فعاد الواو
لحركة اللام) اى لزوال مانع بقاء الواو وهو التقاء الساكنين
بتحريك اللام لالف التثنية فجعلت حركتهما فى حكم الاصلية
نظرا الى ان السكون عارض بخلاف حركة تاء غزتا ورمتا
فاعتبرها السكون الاصلى فلم تعد ما حذف منهما وقس
امر الاجوف البائى على الواوى نحو بع وبيعا (وتقول فى امر
الغائب من الناقص ليغز وليرم وفى امر المخاطب اغز وارم)
بضم الزاى وكسر الميم فيهما (بحذف الواو والياء) فى امر
الغائب والمخاطب (لان جزم الناقص) ناظر الى امر الغائب
(ووقفه) ناظر الى امر المخاطب (سقوط لام فعله) لكونها
حرف علة ضعيفة بمنزلة الحركة فسقط فى الجزم والوقف كالحركة
(وفى الناقص الواوى) متعلق بقوله (تقلب الواو ياء) قدم
الظرف على عامله لان القلب بلا موجب ظاهر ومخصوص
بذلك (فى المستقبل والامر والنهى المجهولات) مع ان ماقبل

٨ قدم الكسرة على الادغام لابعد تخفيف الجنسية وهى لا تكون تامة مالم يسلم المدغم عن الانقلاب منه

الواو فيها لبس بمكسور حملا لها على المجهول الماضى (لانهن فروع الماضى وفى الماضى المجهول) الذى هو متبوع الافعال المذكورة (يصير الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها نحو غزى والاصل غزو) قلبت الواو ياء لما ذكر مثال مجهول المستقبل يغزى يغزيان يغزون الخ بقلب الواو ياء فى جميع تصاريفه ثم الياء الفا فى مفاريده ولذا تكتب على صورة الياء وانما لم تقلب الواو واو لا الفا رعاية لتبعية مجهول الماضى وتحذف لام الفعل اعنى الياء بعد قلبها الفا من جمع المذكر وواحدة المخاطبة لاجتماع الساكنين من لام الفعل ومن واو الجمع والياء المخاطبة ومثال مجهول الامر ليغز ليغزيا ليغزوا والى لا اغز لنغز ومجهول النهى لا يغز لا يغزيا لا يغزوا الى لا اغز لا نغز بحذف لام الفعل ٧ للجزم قيد بكونها مجهولات اذ فى معلوماتها ينضم ما قبل الواو فلا تقلب ياء ولما فرغ من اعلال باب الاجوف والناقص قال (واما المعتل) الذى يقال له (المثال فيسقط فاء فعله فى المستقبل والامر والنهى المعروفات) بخلاف مجهولاتها نحو يوعد وليوعد ولا يوعد لعدم موجب الحذف وهو استثقال الواو بين ياء وكسرة ولم يذكر المصدر نحو عدة اصله وعدة لان حذف الواو منه تبعا واطرادا لاستثقال وان نظره مقصور على المشتقات وادرج فى المستقبل النفى والجحد لانهما على لفظه وذلك السقوط (اذا كان فاؤه واوا) بخلاف ما اذا كان ياء نحو ييسر لعدم ثقلتها كالواو (يسقط من ثلثة ابواب) متعلق بيسقط احدها (فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو وعد يعد) اصله يوعد حذفت الواو لوقوعها بين ياء

٧ وكذا يحذف نون الثانى ونون جمع المذكر وواحدة المخاطبة من الامر والنهى

وكسرة واما حذفها من المخاطب والمتكلم فللاطراد والمشاكلة بالغائب (و) ثانيها (فعل يفعل بفتح العين فى الماضى والغابر نحو وهب يهب) حذفت الواو لثقلها بين ياء وحرف حلق مفتوحتين كما يشهد به الذوق لان بين مخرجى الواو والفتحة بعد مسافة وانفراج وحرف الحلق مع الفتحة اثقل واما الحذف فى يذر فللحمل على يدع لانه بمعناه والمشهور فى ان حذف الواو لان العين مكسورة فى الاصل فلما حذف الواو فتح العين لوجود حرف الحلق حقيقة او حكما كما فى يذر يرد على ظاهره ان القياس حينئذ اعادة الواو بزوال الكسرة كما فى لم يوعد اللهم الا ان يجعل الفتحة الضرورية العارضية فى حكم الكسرة الاصلية وايضا قلب كسرة العين فتحة يؤدى الى التباس الابواب (و) ثالثها (فعل يفعل بكسر العين فى الماضى والغابر نحو ورث يرث) اصله يورث (وتقول فى الامر والنهى) من الافعال الثلثة (عد لا تعد وهب لا تهب ورث لا ترث) بخلاف الواو كما فى المستقبل لانهما فروعه ولم تحذف فى اسم الفاعل واسم المفعول نحو واعد وموهوب لان المفعول مشتق من المجهول والواو ثابت فيه واسم الفاعل ان اشتق من المضارع فثبوت الواو لصيانة مابعدها فافهم (وقد تسقط الواو من باب فعل يفعل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى الغابر نحو وطأ يطأ) اصله يوطأ (ووسع يسع) اصله يوسع حذفت الواو لاستثقالها مع ياء وحرف حلق بخلاف وجل يوجل ولذا اتى كلمة قد المفيدة للبعضية والتقليل فى المستقبل (واما اللفيف المقرون) من المعتلات (فحكم عين فعله حكم الصحيح) حيث (لا يتغير)

بالاعلال لان لامه اولى تغيرا من عينه وقد اعتل اللام فلو تغير العين يلزم نقض البناء (وحكم لام فعله كحكم فعل الناقص) فى قلبه الفا وحذف حركته للاستثقال (نحو طوى يطوى) وكذا فى الحذف علامة للجزم والوقف فى الامر والنهى او التقاء الساكنين نحو يطوون اصله يطويون كيرمیون وكذا فى اثبات اللام اذا كان ياء وانكسر ماقبلها نحو روى مثلا رضى ثم ان المصنف لكون نظره مقصورا على المشتقات لم يلتفت الى تغير عين المصدر نحو طوى طيا ونوى نية قلبت الواو ياء لاجتماعهما وسبق احديهما بالسكون (واما اللفيف المفروق فحكم فاء فعله كحكم فاء فعل المعتل) اى المثال فتحذف اذا كانت واوا من مضارعه والامر والنهى اذا وجد موجب الحذف كوقوعها بين ياء وكسرة بخلاف وجى يوجى (وحكم لام فعله كحكم لام فعل الناقص) فى قلبه الفا وفى حذفه وحذف حركته وفى ثبوته على حاله اذا انكسر ماقبلها نحو ولى (نحو وقى يقى) اصله يوقى حذفت الواو كما فى يعد واسكنت اللام كما فى يرمى (وتقول فى الامر) اى امر هذا الباب (قه فحذفت فاء فعله) اذا صله توقى (كالمعتل الفاء) اى كما يحذف من المثال وحذفت لامه فى الجزم والوقف) نحو ليق وق (كالناقص) كما يحذف لامه فى الحالين نحو ليرم وارم (فبقى القاف) بعد حذف ماحذف من امر المثال والناقص (مكسورة وزيدت الهاء عند الوقف) لان الوقف على المتحرك ممنوع صناعة ولا محال لاسكان الحرف المبتداء به فزيدت حرف خفية الخروج ليكون كان لم يزد شئ (فى الواحد المذكر) بزيادة الهاء فيه قد علمت من خصوص المثال الا انه اراد به التنبيه على انها لاتزاد فى غيره وان تبادر الى

الفهم زيادتها اطرادا (وتقول فى التثنية قيا) بعود الياء لخروجها عن الآخرية باتصال الضمير الفاعل (وفى الجمع المذكر قوا) والاصل قيوا نقلت ضمة الياء الى القاف بعد حذف كسرتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين كما فى ارموا (وفى الواحدة المؤنث فى) والاصل قيى استثقلت الكسرة على الياء الاولى و حذفت لالتقاء الساكنين (و فى الجمع المؤنث قين) باعادة الياء بلحوق ضمير الجمع ايضا ولما فرغ من مباحث المعتلات قال (واما المضاعف ٧ وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد) فيخرج نحو احمر واقشعر (اذا كان عين فعله ساكنة ولامه متحركة) كمصدر مدد (او) كانت (كلتاهما متحركتين فالادغام) فى الصورتين (لازم) ويقال له واجب ايضا و ذلك لدفع الثقل الحاصل بالتكرر فانه كان يعيد مقيد الرجل قدمه الى موضع نقلها و ذلك مما يشق على النفس ولايمكن حذف احدهما فادرج اولهما فى الاخر و الفرق بين الصورتين ان الادغام ضرورى فى الاولى وان وقع المتماثلان فى كلمتين نحو واذكر ربك بخلاف الثانية فانها قد لاتدغم لمانع نحو قردد وجدد ٢ ثم لفظ الادغام بسكون الدال من عبارات الكوفيين وبتشديدها من الافتعال من عبارات البصريين ذكره التفتازانى وهو اى الادغام لغة الاخفاء والادخال يقال ادغمت اللجام فى الفرس اى ادخلته فى فيه وادغمت الكتاب فى كمى اى اخفيته فيه و فى الاصطلاح اسكان الحرف الاولى وادراجها فى الثانية (نحو مد و الاصل) فى الاولى (مدد) سلبت حركة الدال الاولى لئلا تفصل بين المتجانسين اذ الحركة بعد الحرف على المختار ٣ ثم ادغمت فى الثانية (و) فى الثانى (يمدد

٧ ويقال له الاصم لاحتياجه الى الصوت الشديد كن فى اذنه وقراى ثقل ومضاعف الرباعى نحو زلزل يسمى تطابقا لكثرة المطابقة منه

و فى عرايس المحصل اذا ترك المتكلم مخرج حرف وعاد وكان بمنزلة من قطع مسافة ثم رجع القهقرة ولايخفى ثقله منه

٢ فان ادغامه يبطل الالحاق بجعفر بادغام جدد جمع جدة بمعنى الطريق يؤدى الى اللبس بالجد منه

٣ اسكانها بمقتضى الوضع فيدخل فيه بسكون مدمصدرا منه

٦ وقيل انهما معا من غير ان يتقدم الحرف على الحركة منه

فنقلت حركة الدال الاولى الى الميم وبقيت ساكنة فادغمت الدال الاولى فى الثانية) فصار يمدد ويعلم بذلك ادغام الماضى واد غام مايكون اول المتجانسين ساكنا فلاحاجة الى ذكرهما (واذا كان عين فعله متحركة ولامه ساكنة) سكونا لازما باتصال ضمير الفاعل (فالاظهار لازم) اى الادغام ممتنع (نحو مددن الى مددنا) لان ما قبل ضمير الفاعل لازم السكون لئلا يتوالى اربعة حركات وفى الادغام لابد من حركة الثانية كما٧ سيجئ (وان كانتا) اى العين واللام منه (ساكنين) الاولى للتخفيف والادغام والثانية للجزم اوالوقف (فحركت الثانية) اى فالحكم ان تحرك الثانية حينئذ لان الساكنة كالميت لايظهر فى نفسه فكيف يظهر غيره وهوالمدغم الساكن (وادغمت الاولى فيها) اى فى الثانية وهذا القسم يسمى ادغاما جائزا لانه يجوز ان ينظر الى ان سكون الثانية علامة فلاتحرك فلاتدغم فيها وهذا لغة اهل الحجاز ويجوز ان ينظر الى ان سكونها عارض غيرلازم فتحرك وتدغم فيها وهذا لغة بنى تميم والاول اقرب الى القياس وفى التنزيل ولاتمنن تستكثر (نحو لم يمدد ٤ والاصل لم يمدد فنقلت حركة الدال الاولى الى الميم) لاجل الادغام فبقينا اى الدالان (ساكنين فحركت الدال الثانية وادغمت الاولى فيها) اى فى الثانية لايقال لوحركت الاولى وادرجت الثانية فيها يحصل المقصود من الادغام فماسبب ترجيح عكسه لانا نقول حركة الاولى لتأخرها عنها فاصلة بينهما كما مر فلا مجال لاندراج الثانية فى الاولى المتحركة (ثم فتحت) اى اختير كون تلك الحركة فتحة لان الفتح اخف الحركات (ويجوز تحريكها) اى تحريك الثانية (بالضم) تبعا لعين مضارعه (والكسر) لانه اصل فى تحريك الساكن

٧ قال سعد الملة والدين وذلك لتدل ان السكون على ان الضمير كالجزء مما اتصل به فلو حرك زال الغرض منه

٤ وقيل لان سكون الثانى المدغم لازم وسكونه يؤدى الى اجتماع الساكنين باتصال الف الضمير وواوه ولا يخفى ما فيه فان الساكن بعد حينئذ فلا يأتى الضمير الا المتحرك منه

وذلك للمناسبة بين الكسر والسكون من حيث ان السكون اصل فى البناء والكسر ابعد الحركات من المعربات ولذا لايدخل المضارع وغير المنصرف وقيل فى اصالته لان الساكن كالميت وتحريكه من اسفله (كما يذكر) اى جواز التحريك بالثلث (فى الامر) من هذا الباب ثم اورد بحثه بقوله (وتقول فى الامر) الحاضر (من يفعل بضم العين مد بضم الدال ومد بفتح الدال ومد بكسر الدال) والاصل امدد نقلت ضمة الدال الاولى الى الميم فاستغنى عن الهمزة ثم حركت الدال الثانية بما حركت به فى لم يمدد قدم ذكر الضم ههنا دفعا لما يتوهم من السباق من انه جائز على ضعف (والميم مضمومة فى) الصور (الثلث) لان الحركة المنقولة اليها هى الضم (ويجوز امدد بالاظهار) كما هو رأى الحجازيين وفى كلامه اشعار بان اكثر استعماله بالادغام كما هو مذهب بنى تميم (وتقول فى الامر من يفعل بكسر العين فر بالكسر) اى بكسر الراء تبعا لعين مضارعه ولاصالته فى تحريك الساكن (وفر بالفتح) لخفته ولايجوز ضم الراء لاستلزام الخروج من الكسرة الى الضمة مع انه لاداعى له كاتباع العين (والفاء مكسورة فيهما) اى فى صورتى كسر الراء وفتحها لان المنقول اليهما هو الكسر (ويجوز افرر بالاظهار) لسكون الثانى فى الاصل (وتقول) فى الامر الحاضر (من يفعل بفتح العين) اى من الباب الرابع لان المضاعف لايجئ من الباب الثالث كما صرحوا به (عض بالفتح) للاتباع بعين مضارعه وللخفة (وعض بالكسر) لاصالة فى تحريك الساكن ولم يضم لعدم داعيه (والعين مفتوحة فيهما) لان الاصل اعضض بفتح الضاد الاولى ثم نقلت الى العين (ويجوز اعضض

بالاظهار) كامر هذا فى الثلاثى (وتقول) من المضاعف (من افعل احب يحب و الاصل احبب يحبب) على وزن اكرم يكرم (نقلت حركة الباء) الاولى (الى الحاء وادغمت الباء فى الباء فيهما) اى فى الماضى والمضارع (وتقول فى الامر) منه (احب) بكسر الحاء المنقولة من الباء الاولى و الباء المدغم فيها اما مفتوحة اومكسورة على قياس فر (و احبب) على وزن اكرم (بالادغام) فى الاولى (و الاظهار) بالثانى ومثال الممتنع احبين الى احبينا وقس على هذا مضاعف الخماسى والسداسى نحو تمادد واستعدد ٣ و لم يتعرض المضاعف الرباعى نحو زلزل اذ ليس له حكم خفى ولم يذكر حذف احد المتجانسين وابداله بحرف العلة للتخفيف نحو ظلت و احست و الاصل ظللت و احسست ونحو املیت وتنضى البازى والاصل املات وتقضض لقلة وقوعهما واقتصر على بيان كون احد المتجانسين فى كلمة لان حال كونهما فى كلتين معلوم بالمقايسة نحو الم اقل لك فى الواجب ورسول الحسن فى الممتنع و المال لزيد فى الجائز وقد يجرى الادغام فى المتقاربين مخرجا كالجيم والشين فى اخرج شطاءه ومن لم يدغم ينظر الى عدم تجانسهما وعدم تلازم الكلمتين ومن الادغام الجائز نحو ولى يزيد وعد ووليد باسكان المشدد لفظا و ادراجا فيما بعده و يسمى اخفاء وشانه ان لايشدد المدرج فيه كما يشدد فى الادغام ولذا قال (وكلما ادغمت) انت (حرفا فى حرف ادخل) امر من الادخال وفى بعض النسخ ادخلت (بدله) ظرف تقديرى بمعنى مكانه كما ذكره الشريف فى بحث تقدير المسند اليه اى فكان المدغم (تشديدا) ليكون عوضا عن لفظ المدغم و قرينة له ولما فرغ

٣ وقد عرفت ان نحو اسدد ليس باضاعف اصطلاحا لان احد المتجانسين زائد منه بفتح الفاء على الاصل وبكسرها ينقل حركة المحذوف اليه منه

من المضاعف قال (واما المهموز) اخره عن المضاعف لان حرف التضعيف فلما يخلو عن تغير باسكان وادراج او قلب او حذف والهمزة كثيرا تترك على حالها فالمضاعف اقرب الى المعتل ثم المهموز ما يكون احد حروفه الاصلية همزة (فان كانت الهمزة) الواقعة فيه (ساكنة يجوز تركها على حالها) لحصول الخفة بسكونها فى الجملة لا الخفة الكاملة لان الهمزة نفسها حرف شديد من اقصى الحلق (ويجوز قلبها) الفا او ياء او واوا لانها حروف حقيقة فالقلب الى احدهما ابلغ الخفة من ابقاء الهمزة ساكنة ثم فصل القلب بقوله (فان كان ماقبلها) اى ماقبل الهمزة (مفتوحا قلبت) الهمزة (الفا وان كان) ماقبلها (مكسورا قلبت ياء وان كان مضموما قلبت واوا) اى تقلب حرفا من جنس حركة ماقبلها اللين عريكة الساكن واستدعاء حركة ماقبلها ذلك القلب (نحو يأكل) بقلب الهمزة الفا (ويومن) بقلبها واوا (وايذن) بقلب الهمزة الثانية ياء امر من اذن) بكسر الدال اخر مثال المكسور عن المضموم مع تقديم المكسور اشارة الى انه كالخارج عما نحن فيه من حيث انه ليس من جائز القلب بل من واجب القلب كامن واومن وايمانا لشدة الثقل باجتماع الهمزتين فوجه ايراده ههنا التنبيه على ان الواجب لاينافى الجواز فيصح التمثيل بمثله للجواز وانما نبه بقوله امر من اذن ليتصح ان اصله بالهمزتين المكسورتين اولهما (وان كانت الهمزة متحركة فان كان ما قبلها حرفا متحركا لا يتغير الهمزة كا) لحرف (الصحيح) لقوة عريكتها بسبب حركتها (نحو قرأ) الا ان يكون حركتها فتحة وحركة

ه عند قول السكاكى كما اذا قلت بدل قولك زيد منطلق الخ منه

ما قبلها ضمة او كسرة نحو جؤر ومئر فحينئذ يجوز قلبها واوا
وياء لان الفتحة كالسكون فى اللين ولا تقلب الفا اذا انفتح
ما قبلها الغوة فتحتها بفتحة ما قبلها اذا الشئ يتقوى بجنسه
ونحو٢ لاهناك المرتع شاذ والمصنف اطلق عدم تغيير الهمزة
ولم تستثن نحو جؤن ومئر لقلتهما ولعدم وزنهما فى المشتقات وبحثه
مقصور عليها ثم ان الهمزة المتحركة اذا تحرك ما قبلها قد تخفف
فى غير الصورتين المذكورتين بجعلها بين بين والمشهور فيه
ان تجعل الهمزة بين مخرجها وبين مخرج حرف هى جنس
حركتها كما تقول سئل بين الهمزة والباء ولؤم بين الهمزة
والواو وسال بين الهمزة والالف وهى اعنى الهمزة التى جعلت
بين بين متحركة عند البصريين بحركة ضعيفة يجئ بها
السكون ولذلك لا تقع الا حيث يجوز وقوع الساكن فيه كذا
ذكر شارح المراح وهذا الجعل ليس تغيرا كاملا لبقاء الهمزة
مع حركتها ومراد المصنف بقوله لا تتغير الكامل كتغير حرف العلة
فافهم (وان كان ما قبلها حرفا ساكنا يجوز تركها على حالها)
لحصول الخفة فى الجملة بسكون ما قبلها غير ان باب يرى لما كثر
استعماله اوجبوا نقل حركتها وحذفها (ويجوز نقل حركتها
الى ما قبلها) اى لاجل حذفها بقرينة سياق كلامه (مثاله
قوله تعالى وسل القرية) بحذف همزة الوصل وهمزة العين
(والاصل واسئل القرية) بفتح همزة العين فنقلت حركة
الهمزة الى السين) تخفيفا لها لانها حرف شديد كما مر فاستغنى
عن همزة الوصل بتحريك مدخولها (وحذفت الهمزة) التى
هى العين (لسكونها وسكون اللام بعدها) ووصل الى القرية

٢ معناه لا يورك ذلك فى الملك فلا تمنع به وهو بعض من بيت فرزدق

حركة اللام لالتقاء الساكنين وبالكسر لاصالته (وقد قرئ)
اى المثال المذكور (باثبات الهمزة) على الاصل (وتركها)
بالاعلال المذكور فثبت بالقراءتين الاصل المذكور من الهمزة
المتحركة اذا اسكنت ماقبلها يجوز ابقاؤها وحذفها ثم ان قوله
ويجوز نقل حركتها مقيد بان يكون ماقبلها قابلا للحركة فخرج
الالف فى نحو سائل والباء فى نحو خطية واقيئس والواو فى نحو
مودة لانها ممنوعة عن الحركة فالهمزة فى الاول تجعل بين بين
وفيما عداه تقلب بجنس ما قبلها وتدغم جوازا ومحصل كلامه
ان الهمزة اذا تفردت فلا تخلو من الحركة والسكون فعلى الاول
ان كان ماقبلها ساكنا غير ممنوع عن الحركة يجوز حذفها
وتركها على حالها وان كان متحركا لا تتغير الهمزة كما تغير
حرف العلة الا نادرا وعلى الثانى يجوز تركها على حالها وقلبها
بجنس حركة ماقبلها وان اجتمعت الهمزتان فى كلمة والثانية
ساكنة فقلبها بجنس حركة ماقبلها واجب نحو آدم واوئر٨
وايذن الا ان تشذ فتحذف والى هذا اشار بقوله (والامر
من الاخذ والاكل والامر خذ وكل ومر) بحذف الهمزة الثانية
(على غير القياس) والاستغناء عن همزة الوصل وذلك الحذف
لكثرة الاستعمال والمثال الثالث لما لم يبلغ مبلغ الاولين فى كثرة
الاستعمال قد يستعمل على الاصل قال الله تعالى وأمر اهلك
بالصلوة وان كانت الثانية متحركة فان انكسرت او انكسر
ماقبلها تقلب ياء والافواوا نحو اوادم جمع آدم وان كان اجتماعهما
من كلمتين نحو جاء احمد يجوز تحقيقهما لعروض الاجتماع
وتخفيفهما وتمام بحثه فى المفصلات (ويأتى تصريف المهموز

٨ والواو والباء مقلوبة من الهمزة

على قياس الصحيح) اذ الهمزة ليست كحرف العلة من كل الوجوه ولذا لا تحذف فى مثل تقرؤن وتقرئين باستثقال الضمة والكسرة عليها فلا تتغير فى ماعدا المذكور ولما فرغ من تفصيل الاقسام الستة اراد ضابطة اجمالية ليكون اعون للحفظ فقال (وكلما وجدت فعلا غير الصحيح) من المعتلات ومايلحق بها (ففسه على) الفعل (الصحيح فى جميع الوجوه التى ذكرناها فى باب الصحيح من التصريف) بيان للوجوه اى من تصريف الماضى والامر وغيرهما (فان اقتضى القياس) ودعى ٧ (الى ابدال حرف) بحرف كقلب الواو ياء اذا انكسر ما قبلها كما فى قيل (او نقل) اى نقل حركة حرف العلة كما فى يخوف (او اسكان) بلا نقل كما فى يرمى (فافعل) كلا منهما على مقتضى القياس المعلوم من باب المعتلات (والا) اى وان لم يقتض القياس شيئا منها (صرف الفعل غير الصحيح كالصحيح) نحو خشى فانه لاموجب لتغيريائه وكذا واو يوجل فصرفهما تصريف علم بعلم فى مطرداتهما (وقد يكون) اسمه ضمير الشان المحذوف (فى بعض المواضع) اى الكلمات الظرف متعلق بقوله (لا تتغير المعتلات) الجملة خبر كان (فيه) اى فى ذلك (مع وجود المقتضى الظاهر للاعلال) نحو عوروا عتوروا ستومى ونحو ذلك) نحو مقوال اسم آلة وما اقوله فعل تعجب ٣ ونحو الفيضان والميلان وباب جواد (فبعضها) اى بعض تلك الكلمات (لا تتغير لصحة البناء) نحو استوى اذ لو قلب واوه الفا لاجتمع ساكنان فيحذف احدهما ولا يعلم انه افتعل واستفعل (وبعضها) لا تتغير (لعلة اخرى) كالمحافظة على الوزن والدلالة على اضطراب

٨ يشير الى ان استعمال اقتضى بكلمة الى بتضمين معنى دعى ونحوه منه

٣ وفى الكفاية ولا يعل صيغة التعجب لعدم تصرفها نحو ما اقوله وابيع به ولا افعل سواء كان صفة مشبهة نحو اسود وابيض وللتفضيل نحو احوط واقبس لئلا يلتبس من المتكلم ولا صيغتا اسم الالة نحو مقوال ومخيط منه

معناه والالتباس وقد نبهت على تفصيل مواضع الاعلال
في اول الباب ولكن هذا آخر الكتاب الحمد لله
على الاختتام والصلاة على رسوله
افضل الانام وآله وصحبه
الكرام النجباء
الفخام

قد تم طبع هذا الشرح المسمى بروح الشروح * بعون من بامره
تنزل الملائكة والروح * بدار الطباعة العامره * في زمن حضرة
السلطان ابن السلطان ﴿ السلطان الغازي عبد المجيد خان ﴾
لازالت مؤيدا الى آخر الدوران بنظارة محمد رجائي
في اواخر جمادى الآخره * لسنة اثنتين
وسبعين ومائتين
والف .
1272
م

William Watson Smith
Class of 1892
Memorial Fund

Princeton University Library
32101 075918183
(ABB)
PJ6131
.K333
1858